

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان

دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة

مصبرات عمر بن عمر

- فرع بوعاتي محمود -

تحت إشراف الدكتور:

العابد محمد

تحت إعداد:

- كفايفية آية

- سليمان يسي

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا  
لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ )

صدق الله العظيم  
الأعراف من الآية 43

## شكر وعرّفان

### بسم الله الرحمن الرحيم

قبل كل شيء ربنّا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجّدك، على ما أنعمت

علينا من نعم لا تحصى منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أفضل الصلاة وأزكى السلام على مصطفىك نبينا محمد صاحب الفصاحة والبلاغة وسراج الأمة

التي جعلتها أفضل أمة أخرجت للناس.

اعترافا بالفضل وتقديرا بالجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للدكتور محمد العابد

لتكريمه بقبول الاشراف على هذه المذكرة والجهد الذي بذله من خلال توجيهه ومتابعته لنا من بداية

هذه المذكرة حتى اكماها وخروجها إلى النور

فجزاه الله كل خير وجعله في ميزان حسناته

ولا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام اللذين سننال شرف مناقشتهم لعملنا وكل من

ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

## الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى من قال فيهما عز وجل:  
(وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

الآية 24 من سورة الاسراء

الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد عائلي

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى كل طالب علم

يسرى

## الاهداء

إلى جدتي وأمي رعاهما الله

إلى روح جدي وروحي أبي الغالين رحمة الله عليهما

إلى كل أفراد عائلي

إلى كل من أعانني بكلمات التشجيع

إلى أساتذتي

إلى كل زملائي

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

## الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، لما تكتسبه هذه القوائم المالية من أهمية في إعطاء الصورة الصادقة باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وعنصر فعال في تقييم الأداء المالي وتحسينه. ويهدف هذا الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى محاولة التعرف، والاحاطة بالقوائم المالية وإبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية محاولين اسقاطها في الجانب التطبيقي على مؤسسة عمر بن عمر بقالمة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحليل المالي يقوم على:

- فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة؛
- تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة محل الدراسة من أجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

**الكلمات المفتاحية:** القوائم المالية، الأداء المالي، التحليل المالي، أدوات التحليل المالي.

## Résumé :

Cette étude traite de rôle des états financiers pour améliorer la performance financière, ce qui a valu ces états financiers de l'importance de donner l'image sincère que la sortie de comptabilité financiers et élément efficace pour évaluer et améliorer la performance financière.

ce sujet à travers l'approche descriptive et analytique, vise à identifier et de prendre connaissance des états financiers et de mettre en évidence le rôle d'utiliser des outils d'analyse financière pour évaluer et améliorer la performance financière de l' institution économique en essayant d'appliqué sur l'entreprise OMOR BEN OMOR GUELMA.

L'étude a trouvé les résultats suivants :

- L'analyse financiers est basée sur l'escaner et l'analyser des factures financier de l'entreprise dans des périodes précédentes a fin connaitre la situation financière dominante dans l'entreprise.
- Déterminer les points forts et les points faibles de l'institution considérée, que vous pouvez suivre leur activité et prendre les décisions correctives nécessaires pour atteindre les objectifs.

**Mots clés :** états financiers, performance financière, analyse financière, outils d'analyse financière.

## فهرس المحتويات

| الصفحة | البيــــــــــــــــان                                                  |
|--------|-------------------------------------------------------------------------|
| /      | شكر وعرفان                                                              |
| /      | إهداء                                                                   |
| I      | فهرس المحتويات                                                          |
| VI     | قائمة الجداول                                                           |
| VIII   | قائمة الأشكال                                                           |
| أ - د  | مقدمة                                                                   |
| 01 -   | الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية                          |
| 02     | تمهيد                                                                   |
| 03     | المبحث الأول: ماهية القوائم المالية                                     |
| 03     | المطلب الأول: تعريف القوائم المالية                                     |
| 04     | المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية                                    |
| 04     | أولاً: الملائمة                                                         |
| 04     | ثانياً: الموثوقية                                                       |
| 05     | ثالثاً: القابلية للمقارنة                                               |
| 05     | رابعاً: الاتساق أو الثبات                                               |
| 06     | المطلب الثالث: أهداف وأهمية القوائم المالية                             |
| 06     | أولاً: أهداف القوائم المالية                                            |
| 07     | ثانياً: أهمية القوائم المالية                                           |
| 08     | المبحث الثاني: أنواع وأسس اعداد القوائم المالية و الأطراف المستخدمة لها |
| 08     | المطلب الأول: أنواع القوائم المالية                                     |
| 08     | أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)                                  |
| 09     | ثانياً: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)                                 |
| 10     | ثالثاً: قائمة تدفقات النقدية                                            |
| 10     | رابعاً: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة                                 |

## فهرس المحتويات

|    |                                                     |
|----|-----------------------------------------------------|
| 11 | خامسا: الملاحق                                      |
| 11 | المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية            |
| 12 | أولا: العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية        |
| 12 | ثانيا: السياسات المحاسبية                           |
| 12 | ثالثا: فرض استمرارية المؤسسة                        |
| 13 | رابعا: المحاسبة على أساس الاستحقاق                  |
| 13 | خامسا: مبدأ ثبات العرض                              |
| 13 | سادسا: مبدأ الحيطة والحذر                           |
| 13 | سابعا: القابلية للمقارنة                            |
| 13 | المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية    |
| 15 | المبحث الثالث: عرض و تحليل القوائم المالية          |
| 15 | المطلب الأول: عرض القوائم المالية                   |
| 15 | أولا: الميزانية                                     |
| 18 | ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)        |
| 22 | ثالثا: جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) |
| 28 | رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة                   |
| 29 | المطلب الثاني: مفهوم تحليل القوائم المالية          |
| 29 | أولا: تعريف تحليل القوائم المالية                   |
| 31 | ثانيا: أهداف التحليل المالي                         |
| 32 | ثالثا: أنواع التحليل المالي                         |
| 33 | المطلب الثالث: مجالات وخطوات التحليل المالي         |
| 33 | أولا: مجالات التحليل المالي                         |
| 34 | ثانيا: خطوات التحليل المالي                         |
| 36 | خلاصة الفصل:                                        |



## فهرس المحتويات

|      |                                                                         |
|------|-------------------------------------------------------------------------|
| - 37 | الفصل الثاني: تقييم وتحسين الأداء المالي من خلال تحليل القوائم المالية  |
| 38   | تمهيد                                                                   |
| 39   | المبحث الأول: ماهية الأداء المالي                                       |
| 39   | المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي                                       |
| 39   | أولاً: تعريف الأداء المالي                                              |
| 40   | ثانياً: أهمية الأداء المالي                                             |
| 41   | المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية                       |
| 41   | أولاً: الأهداف العامة                                                   |
| 42   | ثانياً: الأهداف الخاصة                                                  |
| 44   | المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية                |
| 44   | أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي                                        |
| 46   | ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي                                       |
| 46   | ثالثاً: خطوات تقييم الأداء المالي                                       |
| 47   | رابعاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي                               |
| 49   | المبحث الثاني: مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي                        |
| 49   | المطلب الأول: تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي |
| 49   | أولاً: رأس المال العامل                                                 |
| 54   | ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)                              |
| 55   | ثالثاً: الخزينة                                                         |
| 57   | المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية               |
| 57   | أولاً: تعريف النسب المالية                                              |
| 58   | ثانياً: أنواع النسب المالية                                             |
| 64   | المطلب الثالث: تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام الرفع المالي         |

## فهرس المحتويات

|      |                                                                                      |
|------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| 64   | أولاً: مفهوم الرفع المالي                                                            |
| 65   | ثانياً: مبدأ الرافعة المالية                                                         |
| 66   | ثالثاً: نسب الرفع المالي                                                             |
| 67   | المبحث الثالث: أساليب أخرى في تقييم و تحسين الأداء المالي                            |
| 67   | المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة لتقييم و تحسين الأداء المالي                         |
| 68   | أولاً: معيار القيمة الاقتصادية المضافة                                               |
| 69   | ثانياً: معيار القيمة السوقية المضافة (MVA)                                           |
| 70   | المطلب الثاني: أثر الإفصاح عن معلومات التمويل والاستثمار على تحسين الأداء المالي     |
| 70   | أولاً: مفهوم الإفصاح                                                                 |
| 72   | ثانياً: مفهوم المشروع الاستثماري                                                     |
| 74   | المطلب الثالث: أثر المراجعة التحليلية للقوائم المالية في تقييم و تحسين الأداء المالي |
| 76   | خلاصة الفصل:                                                                         |
| 77 - | الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية "عمر بن عمر"                             |
| 78   | تمهيد                                                                                |
| 79   | المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر وحدة قالمة -بوعاتي محمود-  |
| 79   | المطلب الأول: نشأة و تطور مؤسسة مصبرات عمر بن عمر (CAB) بولاية قالمة                 |
| 79   | المطلب الثاني: تعريف بالمؤسسة وأهدافها                                               |
| 79   | أولاً: تعريف بالمؤسسة                                                                |
| 80   | ثانياً: أهداف المؤسسة                                                                |
| 81   | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة                                               |
| 85   | المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر                     |
| 85   | المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لسنوات 2015-2016-2017                           |

## فهرس المحتويات

|     |                                                                         |
|-----|-------------------------------------------------------------------------|
| 95  | المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2015- 2016 - 2017 |
| 99  | المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات 2015- 2016 - 2017         |
| 104 | المبحث الثالث: تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج                     |
| 104 | المطلب الأول: تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي            |
| 105 | أولاً: رأس المال العامل                                                 |
| 108 | ثانياً: احتياجات رأس المال العامل                                       |
| 109 | ثالثاً: الخزينة                                                         |
| 111 | المطلب الثاني: تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية                   |
| 112 | أولاً: حساب نسب التمويل والاستقلالية المالية وتحليلها                   |
| 113 | ثانياً: حساب نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي وتحليلها                 |
| 114 | ثالثاً: حساب نسب الهيكل للأصول وتحليلها                                 |
| 115 | رابعاً: حساب نسب السيولة وتحليلها                                       |
| 116 | المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام المؤشرات المالية      |
| 118 | خلاصة الفصل:                                                            |
| 120 | خاتمة                                                                   |
| 125 | قائمة المراجع                                                           |
| 133 | الملاحق                                                                 |
| /   | ملخص الدراسة                                                            |

## قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان                                                        | الرقم |
|--------|----------------------------------------------------------------|-------|
| 17     | الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)             | 01    |
| 19     | جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) حسب الطبيعة                  | 02    |
| 21     | جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) حسب الوظيفة                  | 03    |
| 25     | الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة       | 04    |
| 26     | الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة | 05    |
| 28     | الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة                       | 06    |
| 86     | الميزانية المالية لسنة 2015 جانب الاصول                        | 07    |
| 88     | الميزانية المالية لسنة 2015 جانب الخصوم                        | 08    |
| 89     | الميزانية المالية لسنة 2016 جانب الأصول                        | 09    |
| 91     | الميزانية المالية لسنة 2016 جانب الخصوم                        | 10    |
| 92     | الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الأصول                        | 11    |
| 94     | الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الخصوم                        | 12    |
| 95     | الميزانية المختصرة لسنة 2015                                   | 13    |
| 96     | الميزانية المختصرة لسنة 2016                                   | 14    |
| 97     | الميزانية المختصرة لسنة 2017                                   | 15    |
| 98     | الميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنوات 2015 - 2017             | 16    |
| 98     | الميزانية المختصرة لجانب الخصوم للسنوات 2015 - 2017            | 17    |
| 99     | جدول حسابات النتائج لسنة 2015                                  | 18    |
| 101    | جدول حسابات النتائج لسنة 2016                                  | 19    |
| 103    | جدول حسابات النتائج لسنة 2017                                  | 20    |
| 105    | تطور رأس المال العامل الإجمالي                                 | 21    |
| 106    | تطور رأس المال العامل الصافي بطريقة أعلى الميزانية             | 22    |
| 107    | تطور رأس المال العامل الخاص                                    | 23    |
| 108    | تطور رأس المال العامل الأجنبي                                  | 24    |
| 109    | تطور احتياجات رأس المال العامل                                 | 25    |
| 110    | تطور الخزينة                                                   | 26    |

قائمة الجداول

|     |                                                                              |    |
|-----|------------------------------------------------------------------------------|----|
| 111 | تطور مؤشرات التوازن المالي للفترة 2015 - 2017                                | 27 |
| 112 | تطور نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 - 2017  | 28 |
| 113 | تطور نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 - 2017 | 29 |
| 114 | تطور نسب هيكل الأصول للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 - 2017                   | 30 |
| 115 | تطور نسب السيولة للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 - 2017                       | 31 |
| 116 | المردودية التجارية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 - 2017                     | 32 |
| 117 | المردودية الاقتصادية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 - 2017                   | 33 |
| 117 | المردودية المالية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 - 2017                      | 34 |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان                           | الرقم |
|--------|-----------------------------------|-------|
| 16     | عناصر أصول الميزانية              | 01    |
| 16     | عناصر خصوم الميزانية              | 02    |
| 50     | رأس المال العامل                  | 03    |
| 53     | حالات رأس المال العامل حسب إشارته | 04    |
| 54     | الاحتياج في رأس المال العامل      | 05    |
| 56     | تحديد الخزينة                     | 06    |
| 84     | الهيكل التنظيمي                   | 07    |

# مقدمة عامة

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسة داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع وهي تعبر عن مجموعة الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والاستمرارية، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لذمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها.

إن كبر حجم المؤسسات وتعددتها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة.

فالحياة المعاصرة فرضت على المؤسسة تحديات كبيرة ترتبط ببقائها واستمرارها وبالتالي نموها وازدهارها، كما أن تزايد ظروف عدم التأكد فرضت عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها وتحسينه، والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء، وذلك بالاعتماد على آلية أو أداة فعالة تسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة، وإعطاء نظرة مستقبلية لها، كما هو الحال في اقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك في ظل اقتصاد السوق القائم على التبادل.

فالتحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية سابقة من نشاط المؤسسة، وبعبارة أخرى التحليل المالي عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية تحسينه مستقبلاً والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية الأخرى.

**إشكالية البحث:**

وعلى ضوء ما سبق يمكننا دراسة ومناقشة الإشكالية المطروحة كالآتي:

**ما هو الدور الذي تؤديه القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي القوائم المالية، وما أهدافها؟
- كيف يمكن استعمال التحليل المالي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة؟
- هل يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي في مؤسسة عمر بن عمر؟

**فرضيات البحث:**

قمنا بصياغة بعض الفرضيات للإجابة على التساؤلات المطروحة:

- تعتبر القوائم المالية المحصلة لعمل المحلل المالي باستخدامه لتقنيات التحليل المالي.



## مقدمة عامة

- التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة التي من شأنها التحسين في المستوى المالي للمؤسسة أو بعبارة أخرى التقليل من نقاط الضعف ولو بقدر قليل.
- يمكن استخدام المؤشرات والنسب المالية لتقييم وتحسين الأداء المالي في مؤسسة عمر بن عمر.

### أهمية الدراسة:

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية فهو يبين لهم:

- بيان مدى أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتحسينه،
- أهمية التقييم المالي ومدى انعكاسه في تدعيم المركز المالي للمؤسسة ثم المساهمة في تحسين أدائها المالي؛
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي.

### أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من هذه الدراسة يمكن تلخيصها من النقاط التالية:

- محاولة عرض وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛
- التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- إبراز أهمية القوائم المالية في قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر باستخدام أساليب التحليل المالي؛
- إبراز أهمية التحليل المالي في الكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية مما يتيح لها الكشف عن مواطن القوة والفرصة في التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية.

### أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها:

- الميول الشخصي لمواضيع تحليل المالي؛
- ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصنا وتوسيع معرفتنا في مجال المالية والمحاسبة؛
- محاولة معرفة الخلفيات النظرية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية؛

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية والأطراف المهتمة بالقوائم المالية، خاصة الفئة التي تشتغل في الإدارة المالية.

### منهج الدراسة:

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لدراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع من خلال تقديم القوائم المالية، والمفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المتغيرات والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي وذلك من خلال إجراء دراسة حالة في مؤسسة عمر بن عمر لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الواقع العملي من الدراسة.

### دراسات سابقة:

1. مداني بلغيث وعبد القادر دشايش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة: دراسة حالة مطاحن الواحات، عبارة عن مداخلة ملتقى دولي فالنظام المحاسبي المالي الجديد في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية أيام 13-14 ديسمبر 2011، من جامعة ورقلة حيث تتمحور إشكالية المداخلة حول ماهية انعكاسات النظام المحاسبي الجديد وفق المعايير المحاسبية على التشخيص المالي للمؤسسة؟ حيث قسمت المداخلة إلى جزئين نظري تضمن مفاهيم أساسية للتحليل المالي والتحليل المالي الكلاسيكي والتحليل في ظل NSCF كما تم التطرق إلى أساليب وأدوات التحليل المالي أما الجانب التطبيقي فقد تم في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ودراسة الحالة المالية لمطاحن الواحات.

وأهم ما توصل إليه الباحثان في هذه الورقة:

- إن التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة يمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات واستخراج نقاط الضعف و القوة؛
- اعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير المالي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- لا يوجد اختلاف كبير بين التحليل المالي في النظام المحاسبي الجديد والنظام السابق لكن أصبح أكثر أهمية إضافة إلى أن القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجديد تخدم التحليل المالي بشكل جيد.

2. بومعزة حليلة، مذكرة بعنوان التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية دراسة حالة الديوان الترقية والتسيير العقاري، عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، حيث تتمحور اشكالية البحث حول دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة هو أن المؤسسة العمومية أكثر المؤسسات خبرة وذلك مرورها بالعديد ن الاصلاحات سعيا وراء الأداء الفعال الكفؤ باعتبارها موردا أساسيا لاقتصاد البلاد ، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل وأن التحليل المالي أداة يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه للنقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية وبالتالي الأداء.

### حدود الدراسة:

وتشتمل ما يلي:

**الحدود الزمنية:** اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2015-2017 أي على مدى ثلاث سنوات.

**الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة التطبيقية على المؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر بولاية قالمة وحدة بوعاتي محمود.

**الحدود الموضوعية:** اقتصرت دراستنا على موضوع تقييم الأداء المالي على مجموعة معينة من النسب والمؤشرات المتمثلة في: مؤشرات التوازن المالي، نسب السيولة، نسب الهيكلية المالية، نسب المردودية، نسب النمو.

### هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الموضوع محل البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة، محاولة منا للإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكاليات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح إشكالية رئيسية للبحث، والتي جاءت تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما تضمنت المقدمة العامة مجموع الفرضيات التي يقوم عليها البحث إضافة إلى أهمية البحث وأهدافه، أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع وحدود الدراسة.

أما في ما يخص فصول البحث فقد جاء الفصل الأول تحت عنوان "مفاهيم أساسية حول القوائم المالية" والذي تضمن ثلاث مباحث حاولنا من خلاله الإحاطة النظرية بكل ما يتعلق بالقوائم المالية حيث يتناول المبحث الأول ماهية القوائم المالية، فيما اختص المبحث الثاني بإعداد القوائم المالية، وتطرقنا من خلال المبحث الثالث إلى عرض وتحليل القوائم المالية.

## مقدمة عامة

أما الفصل الثاني فقد قدم تحت عنوان " تقييم وتحسين الأداء المالي من خلال تحليل القوائم المالية" وجاء تقسيمه على شكل ثلاث مباحث يعالج المبحث الأول ماهية الأداء المالي بينما المبحث الثاني فتناولنا فيه مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي، فيما خصص المبحث الأخير لأساليب أخرى في تقييم وتحسين الأداء المالي.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه ل " دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر" متضمنا بدوره ثلاث مباحث حيث جاء في المبحث الأول نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر، بينما المبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى عرض القوائم المالية للمؤسسة عمر بن عمر، أما في المبحث الثالث قمنا بتحليل الوضعية المالية باستخدام النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة محل الدراسة.

وكانت النقطة الأخيرة عبارة عن خاتمة تضمنت أهم التوصيات.

## الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول القوائم المالية

### تمهيد

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على جميع المؤسسات إعدادها بصفة دورية، حيث تمكن من المتابعة المستمرة لكل التطورات المالية للمؤسسة وتقييم أداءها المالي، وعليه سنتطرق في هذا الفصل بصفة مفصلة إلى ما يلي:

- ماهية القوائم المالية؛
- إعداد القوائم المالية؛
- عرض وتحليل القوائم المالية.

## المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون، المقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية أو تقييم أدائها، لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات الناتجة عن نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة.

### المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

تعريف 01: "تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة واحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة اجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي تربط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية ومخلصة الى كافة الجهات التي يمكن أن استفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة".<sup>1</sup>

تعريف 02: عرف مجلس معايير المحاسبة المالية في البيان رقم (05) للمفاهيم المحاسبية أن القوائم المالية للوحدة المحاسبية بأنها "مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة وأن اعداد مجموعة مترابطة تماما من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات حول المركز المالي لهو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي، فالقوائم المالية تترايط مع بعضها، لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية، فتعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخا مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية، فالقوائم المالية هي عبارة عن نظام للمعلومات المحاسبية يتم توصيلها للأطراف الخارجية عن المشروع".<sup>2</sup>

تعريف 03: "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالية، وللأداء ولتغير الوضع المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدارة النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 25.

<sup>2</sup> سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 - 2015، ص 27.

<sup>3</sup> Jean - françois des robert . françois méchin hervé puteaux, **normes IFRS . Et . PME**, dunod , paris, 2004, P12

ومنه نستنتج أن القوائم المالية هي: «عبارة عن جداول تنظم وتلخص معلومات مالية خاصة بمؤسسة ما المالية وتحتوي غالبا على معلومات عن الدخل، والميزانية العمومية، والأرباح، والتدفقات النقدية، وتعد هذه القوائم من الأنشطة التي تطبقها كافة المؤسسات، وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ المحاسبة» .

### المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية

تتمثل خصائص القوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص أساسية هي:<sup>1</sup>

#### أولا: الملائمة

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه ، فمثلا اذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، فقد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين، للملائمة ثلاث خصائص ثانوية :

- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها، فكل ما تأخرت المعلومات كلما نقصت منفعتها؛
- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة أي أن تساعد متخذ القرار بأن يتحقق من صحة قراراته السابقة، فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان اتجاه القرار حين ذاك خاطئا؛
- أن تتميز المعلومات بقيمة توقعية أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل الى توقعات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة سابقا.

#### ثانيا: الموثوقية

تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها ولتحقيق ذلك توفر ثلاثة خصائص ثانوية:

- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث: أي تطابق طبيعة العمليات المالية مع أرقام المعلومات المقدمة عنها فمثلا إذا كانت الديون المتوقعة عدم تحصيلها تقدر بمبلغ 15000 دينار، ولكن المحاسب اكتفى بتخصيص مبلغ 1000 دينار فقط، إذا المعلومات الأخيرة الذي اعتمد المحاسب 1000 دينار ليست صادقة في تمثيل الظاهرة و مطابقتها للواقع؛

<sup>1</sup> رضوان حلوه، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 24 – 26.



- الموضوعية أو قابلية التحقق: أي لو أن أي محاسب آخر إذا أعاد عملية القياس المحاسبي لتوصل الى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية المقبولة عموماً، فالنتائج لن تكون مرتبطة بالشخص المحاسب؛

- الحياد: أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين ، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات فالمعلومات لن تكون حيادية إذا غلبنا مصلحة مجلس الإدارة في المؤسسة المساهمة على مصلحة المساهمين عند اختيار طريقة قياس المخزون أو اهتلاك الأصل الثابت، فهذا يؤدي الى عدم الحياد في القياس المحاسبي.

### ثالثاً: القابلية للمقارنة

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع مؤسسة معينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة، مثلاً: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المؤسسات الأخرى ويساعد بالتالي متخذي القرار بالتوقع وتقييم أداء مؤسساتهم وإدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها .

### رابعاً: الاتساق أو الثبات

ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية (مثلاً قياس المخزون السلعي، تحديد عبئ الإهلاك، قياس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ...).

إن كلا من خاصيتين القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية، فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة ما لم تتوافر أصلاً خاصيتي الملائمة والموثوقية.

### المطلب الثالث: أهداف وأهمية القوائم المالية

ان معرفة أهداف وأهمية القوائم المالية تمثل الخطوة الأولى في بناء نظرية محاسبية وان المحاسبين قد اهتموا دائما بتحديد هذه الأهداف .

#### أولا: أهداف القوائم المالية

تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية لا توفر دائما كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرار، لأن هذه القوائم تقيس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة المعلومات الغير مالية.

وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج المسؤولية الإدارية والمحاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها وهؤلاء المستخدمون اللذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة إنما يقيمون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها، أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها، من خلال هذا السياق يمكننا عرض بعض الأهداف الأساسية للقوائم المالية كما يلي<sup>1</sup>:

- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، والتي تساعد العديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الإدارية؛
- تقديم معلومات عن تغييرات في المركز المالي للمؤسسة في قائمة منفصلة عن قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة التدفقات النقدية تعتبر من أهم القوائم التي تستخدم حاليا بواسطة محلي القوائم المالية، وتهدف إلى تحويل قائمة الدخل إلى قائمة النقدية الواردة والصادرة إلى المؤسسة؛
- تساعد القوائم المالية في تقديم معلومات مفيدة في مجال التخطيط للاحتياجات النقدية المستقبلية؛
- تمكن مستخدمي القوائم المالية من التوقع بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق تدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.

<sup>1</sup> مسوسي زهية، ساري رزيقة، دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي أمحمد أولحاج البويرة، ص 05 ، ص 06.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تظهر أهمية القوائم المالية ويبرز الغرض من إعدادها من خلال الثلاث نقاط الآتية<sup>1</sup>:

1. أداة اتصال:

فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي: "توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه"، فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة، الموردين، العملاء، البنوك... الخ؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة: العمال، المحللين، الباحثين... الخ.

2. وسيلة في تقييم الأداء:

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة

في هذا الاطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- تستعمل من طرف الأطراف التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء، البنوك، في توجيه مستقبل علاقاتهم معها.

<sup>1</sup> مصطفى عقاري، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، ديسمبر، 2007، ص 26.

## المبحث الثاني: أنواع وأسس اعداد القوائم المالية و الأطراف المستخدمة لها

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة وأدائها المالي، تستفيد منها سلسلة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، فإعدادها هو المرحلة النهائية لأي نظام محاسبي، إذ تتضمن ملخص عن جميع العمليات التي قامت بها المؤسسة والأحداث التي وقعت خلال فترة زمنية معينة، وسيتم في هذا المبحث تناول كل من مكونات وأسس ومبادئ القوائم المالية والأطراف المستخدمة لها.

### المطلب الأول: أنواع القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مجموعة كاملة من الوثائق، وتمثل القوائم المالية في المكونات الأساسية التالية:

#### أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعرف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية للوضع المالي للمؤسسة في تاريخ معين أي أنها ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم ولكل مؤسسة ذمة مالية توضح مالها من حقوق وما عليها من التزامات وتوضح معطيات خاصة بالسنة الجارية والارصدة الخاصة بالسنة المالية السابقة.<sup>1</sup>

#### 1. عناصر الميزانية:

**الأصول:** هي الموارد الاقتصادية للمشروع التي يتم الاعتراف بها وقياسها طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها  
**الخصوم:** هي التضحيات المستقبلية المحتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الخصوم الحالية للمؤسسة المعنية بنقل أو تحويل الأصول أو توفير خدمات الأصول الأخرى في المستقبل نتيجة الأحداث الماضية.  
**حقوق الملكية:** هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم.

#### 2. الهدف من الميزانية:

هدف الميزانية هو وصف المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في لحظة معينة بحيث يمكن تعرض على شكل حرف (T) وتظهر الأصول في الجانب الأيمن والخصوم ورأس المال في الجانب الأيسر، كما يمكن أن تعرض على شكل قائمة أو تقرير، إن عرضها بالشكل الأخير يخدم أغراض التحليل المالي أكثر من الشكل التقليدي إذ يظهر

<sup>1</sup> أمال زاوي، عائشة هشام، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016 – 2017، ص 41.

الارتباط بين كل المصادر طويلة الأجل والاستخدامات طويلة الأجل وكذلك بين المصادر والاستخدامات قصيرة الأجل، كما ينتج عنه حساب صافي رأس المال الثابت ورأس المال العامل وهي بيانات مهمة في التحليل المالي<sup>1</sup>.

### ثانياً: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

توجد تسميات مختلفة لهذه القائمة فهناك من يطلق عليها اسم قائمة الدخل، قائمة الربح أو قائمة الأرباح والخسائر و جدول حسابات النتائج هو عبارة عن كشف بين مقدار الفرق من (ربح أو خسارة) بين الإيرادات بجميع عناصرها والنفقات بمختلف مكوناتها خلال السنة المالية، ويتضمن نتيجة أعمال المؤسسة ويستخدم في معرفة التدفقات النقدية وقياس كفاءة الأداء<sup>2</sup>.

#### 1. عناصر جدول حسابات النتائج: وتمثل في الآتي<sup>3</sup>:

**النواتج:** هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن المساهمات الجديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

**الأعباء:** هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء توزيعات للمساهمين في الأموال الخاصة.

#### 2. الهدف من جدول حسابات النتائج:

تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح وتوفير لمستخدمي القوائم المالية التعرف على أماكن وجود الاستثمار المربحة، كما تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة، كما تساعد نقابات العمال للمفاوضة حول الأجور والحكومة على إعداد السياسات الضريبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> علمي حليلة، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015 – 2016، ص 17.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 53.

<sup>3</sup> شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008 – 2009، ص 51.

<sup>4</sup> علمي حليلة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ثالثاً: قائمة تدفقات النقدية

من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي "IAS7" قائمة التدفقات النقدية "فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي و الغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة".

هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهي بمثابة رصيد لتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة<sup>1</sup>.

يمكن تقسيم قائمة التدفقات النقدية تبعا إلى أنشطة الشركة إلى<sup>2</sup>:

- الأنشطة التشغيلية: تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة الشركة والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للزبائن؛
- الأنشطة الاستثمارية: تتضمن الأنشطة المتعلقة باقتناء وبيع الأصول الثابتة والاستثمارات المالية؛
- الأنشطة التمويلية: تتضمن الأنشطة المتعلقة بالحصول على تمويل من مصادر خارجية كالمساهمين والمقرضين وإعادة سداد ذلك التمويل وتوزيعات الأرباح.

رابعاً: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 م، وهي عبارة عن جدول يبين كل ما يتعلق بحقوق أصحاب المؤسسة (الملاك)، المتمثلة في رأس المال والمسحوبات الشخصية الخاصة بهم و صافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل فهو يوضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة<sup>3</sup>.

قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب ادراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة بالآتي<sup>4</sup>:

- النتيجة الصافية؛

<sup>1</sup> الياس البدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، ماجستير، قسم العلوم التجارية، 2009-2010، ص 48 ص 49.

<sup>2</sup> علمي حليلة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>4</sup> الياس البدوي، مرجع سابق، ص 54.

- كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛
- النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة؛
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

#### خامسا: الملاحق

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات أساسية ذات معنى تسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، ويقدم بطريقة منتظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تعدها الشركات، ويعد المعايير الأول المعيار الذي حدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والارشادات الخاصة بمكوناتها، كما أن لهذا المعيار أهمية كبيرة في طريقة معالجة موجودات والتزامات وحقوق الملكية للمؤسسة، وطريقة الإفصاح وإعداد القوائم المالية في مختلف المؤسسات وصدر هذا المعيار في أبريل 1974، وأجريت عليه تعديلات كباقي المعايير الصادرة وكان آخر تعديل في سنة 2005، فقد صمم أصلا لتحسين نوعية المعلومات المالية المعروضة، أي يهدف إلى بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والبيانات المالية للمشاريع الأخرى.

لقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على عدة أسس واعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية وهي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 62.

<sup>2</sup> بن فرج زويينة، مخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013 - 2014، ص 63 - 65.

أولاً: العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية

- يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للمؤسسة، وفي حالات نادرة جداً قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللاً، ونجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع ان تحقق إفصاحاً عادلاً، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة الإفصاح كالاتي:
- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادلاً للمركز المالي للمؤسسة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية؛
  - أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية، فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل؛
  - تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة وطبيعة هذه المخالفة بما ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي هذه المعاملة مضللة؛
  - الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المؤسسة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

ثانياً: السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد عرض القوائم المالية، حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

ثالثاً: فرض استمرارية المؤسسة

إعداد التقارير والقوائم المالية على أساس المؤسسة مستمرة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة، وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك عندما تكون الإدارة على علم أثناء تقييمها بحالات عدم التأكد المادية، أي تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرتها على البقاء كمؤسسة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد.



**رابعاً: المحاسبة على أساس الاستحقاق**

يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها ( وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها )، أي يتم الاعتراف بالإرادات عند اكتسابها كما يتم الاعتراف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيرادات وتحمل بما يخصها من أعباء.

**خامساً: مبدأ ثبات العرض**

عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية.

**سادساً: مبدأ الحيطة والحذر**

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل الديون المشكوك فيها ، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول، عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث.

يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر وعند إعداد القوائم المالية، أي تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، ولا ينتج عنها تضخم للأصول، والدخل أو تقليل الالتزامات، والمصروفات.

**سابعاً: القابلية للمقارنة**

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

**المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية**

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات، والبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية وتتمثل هذه الفئات أساساً في<sup>1</sup>:  
**– المستثمرين الحاليين والمستقبليين:** الاهتمام بالمخاطرة والعائد المتحقق، تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح بالنسبة للمساهمين؛

<sup>1</sup> قصايي إلياس، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في

المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22- 23 / 05 / 2012، ص 06، نسخة إلكترونية.

- الموظفون: تقديم معلومات متعلقة بالاستقرار والربحية، تقييم قدرة المؤسسة على دفع أجورهم؛
- الدائنون: المعلومات المتعلقة بآجال استحقاق والقدرة على السداد؛
- الموردون: المعلومات المتعلقة باستحقاق ديونهم؛
- العملاء: المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة؛
- الحكومات ومؤسساتها: توزيع الموارد، نشاطات المؤسسة، تحديد السياسات الضريبية، إحصاءات الدخل الوطني؛
- الجمهور: معلومات متعلقة بتطور المؤسسة وتنوع نشاطها.

### المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية

إن نقطة البداية في التحليل المالي هي القوائم المالية وتعتبر من المخرجات الأساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناء على العمليات تسجيلها، وترحيلها وترصيدتها ومن ثم يأتي دور المحلل في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها الجهات الأخرى.

#### المطلب الأول: عرض القوائم المالية

##### أولاً: الميزانية

تضم جانبين: جانب الأصول وجانب الخصوم، وذلك كالاتي<sup>1</sup>:

1. الأصول: ضم كل الأصول العناصر التالية:

##### أ. الأصول الغير جارية:

- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى؛
- القيم الثابتة المادية وتضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة للتنازل، القيم الثابتة الجارية؛
- الأصول المالية وتضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة قروض وأصول مالية غير متداولة، أصول ضريبية مؤجلة.

##### ب. الأصول الجارية:

- المخزونات والحسابات الجارية؛
- الزبائن ومدينون الآخرون؛
- حسابات الخزينة الموجبة و ما يعدلها.

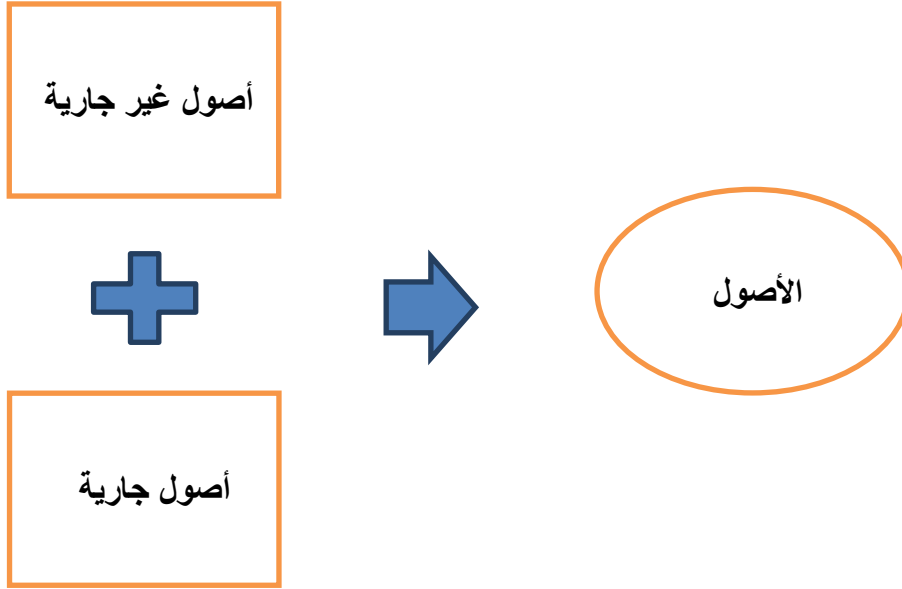
2. الخصوم: تضم الخصوم العناصر التالية:

- أ. الأموال الخاصة: رأس المال المطلوب، وغير المطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقدير، الأموال الخاصة، محول من جديد، نتيجة الدورة؛
- ب. الخصوم غير الجارية: قروض وديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات و إيرادات مقدمة وخصوم المماثلة؛

<sup>1</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، دار النشر مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر العاصمة، الجزائر 2008، ص 77 - 78.

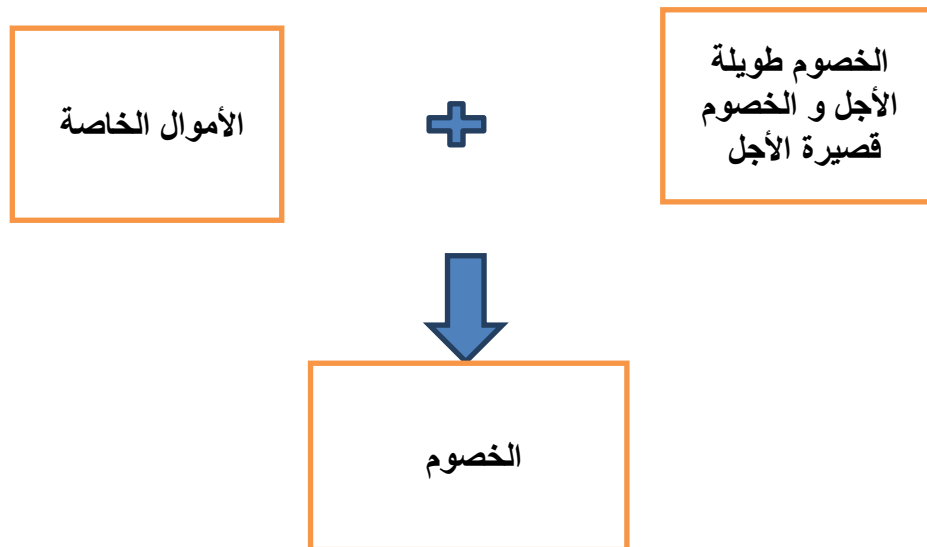
ج. الخصوم الجارية: الموردين والحسابات الملحقمة، ضرائب، ديون ودائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة)، وما يعادلها.

الشكل رقم (01): عناصر أصول الميزانية



المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، دار النشر مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008، ص 79.

الشكل رقم (02): عناصر خصوم الميزانية



المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، دار النشر مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008، ص 79.

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة ويتم تنظيم أصول الميزانية ضمن عناصر جارية وغير جارية وفقا للشروط أبرزها المدة الزمنية، ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

الجدول رقم (01): الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

| الأصول                                                                                                                                                                                                                                                                                | القيمة الإجمالية | الاهتلاكات والمؤونات | القيمة الصافية | الخصوم                                                                                                                                                                                                                                                                                        | القيمة الإجمالية |  |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|----------------------|----------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|--|
| <u>الأصول الغير جارية</u><br>التثبيتات المعنوية<br>التثبيتات العينية<br>أراضي مباني<br>تثبيتات عينية أخرى<br>تثبيتات قيد التنفيذ<br>تثبيتات مالية<br>مساهمات اخرى<br>وحسابات دائنة ملحقة<br>بها<br>قروض وأصول أخرى<br>غير جارية<br>أصل الضرائب المؤجلة<br>مجموع الأصول الغير<br>جارية |                  |                      |                | <u>رؤوس الأموال</u><br><u>الخاصة</u> رأس مال<br>الصادرة<br>رأس مال غير المطلوب<br>علاوات و احتياطات -<br>احتياطات موحدة<br>فروق اعادة التقييم<br>فرق المعادلة<br>النتيجة الصافية- حصة<br>المجموعة<br>رؤوس أموال أخرى-<br>الترحيل من جديد<br>حصة الشركة الموحدة<br>حصة الأقلية<br>المجموع (01) |                  |  |
| <u>الاصول الجارية</u><br>مخزونات ومنتجات قيد<br>الصنع<br>الحسابات الدائنة<br>والاستخدامات المماثلة<br>الزبائن                                                                                                                                                                         |                  |                      |                | <u>الخصوم الغير جارية</u><br>قروض وديون مالية<br>ضرائب (مؤجلة<br>ومخصصة) ديون غير<br>جارية أخرى مخصصات<br>ومنتجات مقيدة سلفا                                                                                                                                                                  |                  |  |

|                                                                                                            |  |  |  |                                                                                                                                               |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مدينون آخرون<br>الضرائب والرسوم<br>توظيفات وأصول مالية<br>جارية أخرى<br>الخزينة<br>مجموع الأصول<br>الجارية |  |  |  | مجموع الخصوم الغير<br>جارية<br>الخصوم الجارية<br>الموردون والحسابات<br>المرتبطة<br>الضرائب<br>ديون أخرى<br>الخزينة<br>مجموع الخصوم<br>الجارية |
| مجموع الأصول                                                                                               |  |  |  | مجموع الخصوم                                                                                                                                  |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 263 ص 264.

### ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

هو بيان يلخص أعباء وإيرادات المؤسسة خلال السنة المالية الحالية لتبرز النتيجة الصافية إذا كانت مكسبا أو خسارة تمكن المعلومات الموجودة في قائمة الدخل كل المستثمرين والدائنين من تقييم الأداء السابق للمؤسسة فتساعد<sup>1</sup>:

1. المستثمرين: تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة؛

2. الدائنين: تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمؤسسة.

ويحتوي جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة على ما يلي<sup>2</sup>:

- إنتاج السنة المالية هو عبارة عن رقم الأعمال مطروح منه تغير مخزونات المنتجات المصنعة، وقيده التنفيذ و الانتاج المثبت، واعانات الاستغلال؛

<sup>1</sup> وردة سعاد، معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS تداعيات وافاق تطبيقها على الاقتصاد الوطني، ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ام البواقي، ص 167.

<sup>2</sup> اسماعيل يحي التكريني وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2010، ص 259.

- استهلاك السنة المالية وهو عبارة عن المشتريات المستهلكة مضاف إليها الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى؛
- القيمة المضافة للاستغلال وهو الفرق بين إنتاج، واستهلاك السنة المالية؛
- الفائض الإجمالي من الاستغلال وهو مجموع أعباء المستخدمين، والضرائب والرسوم المدفوعة؛
- النتيجة التشغيلية وهي عبارة عن الفائض الإجمالي من الاستغلال مضاف إليه منتجات العمليات الأخرى واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات مطروح منها الأعباء التشغيلية الأخرى، والمخصصات والاهتلاكات والمؤونات؛
- النتيجة المالية وهي عبارة عن الفرق بين المنتجات والأعباء المالية؛
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية وهي عبارة عن الفرق بين أعباء ومنتجات الأنشطة العادية؛
- النتيجة الغير عادية وهي الفرق بين العناصر الغير عادية للمنتجات والأعباء؛
- النتيجة الصافية وهي الفرق بين النتيجة الصافية للأنشطة العادية والغير عادية.

الجدول رقم (02): جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) حسب الطبيعة

| المبالغ | البيان                                                                                                   |
|---------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|         | المبيعات والمنتجات الملحقة<br>الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون<br>الإنتاج المثبت<br>إعانات الاستغلال |
|         | 1- إنتاج السنة المالية                                                                                   |
|         | المشتريات المستهلكة<br>الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى                                             |
|         | 2- استهلاكات السنة المالية                                                                               |
|         | 3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)                                                                      |
|         | أعباء المستخدمين<br>الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة                                                 |

|  |                                                                                                                                         |
|--|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  | 4- إجمالي فائض الاستغلال                                                                                                                |
|  | المنتجات العملية الأخرى<br>الأعباء العملية الأخرى<br>المخصصات للاهتلاكات والمؤونات و خسائر القيمة<br>استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات |
|  | 5- النتيجة العملية                                                                                                                      |
|  | المنتجات المالية<br>الأعباء المالية                                                                                                     |
|  | 6- النتيجة المالية                                                                                                                      |
|  | 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)                                                                                                    |
|  | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية                                                  |
|  | مجموع منتجات الأنشطة العادية                                                                                                            |
|  | مجموع أعباء الأنشطة العادية                                                                                                             |
|  | 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية                                                                                                      |
|  | عناصر غير عادية - منتجات -<br>عناصر غير عادية - أعباء -                                                                                 |
|  | 9- النتيجة غير العادية                                                                                                                  |
|  | 10- صافي نتيجة السنة المالية                                                                                                            |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 30.

ويحتوي جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، بحيث يمكن أن نجد عدة طرق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وهذا كما يلي<sup>1</sup>:

- هامش الربح الإجمالي وهو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال وتكلفة المبيعات؛

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد 29، الصادر في تاريخ 25 مارس 2009، ص - ص 24-25.



- النتيجة العملياتية وهي عبارة عن الفرق بين منتجات أخرى عملياتية والأعباء الادارية؛
- النتيجة العادية قبل الضريبة وهي عبارة عن مصاريف المستخدمين ومخصصات والاهتلاكات وأعباء مالية مطروح منها المنتوجات المالية؛
- النتيجة الصافية للسنة المالية وهي النتيجة الصافية للأنشطة العادية مضاف إليها المنتجات الغير عادية مطروح منها الأعباء غير العادية.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) حسب الوظيفة

| السنة N | البيان                                                                                                                                     |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|         | رقم الأعمال<br>كلفة المبيعات                                                                                                               |
|         | 1- هامش الربح الإجمالي                                                                                                                     |
|         | المنتوجات العملياتية الأخرى<br>التكاليف التجارية<br>الأعباء الإدارية<br>الأعباء العملياتية الأخرى<br>الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات |
|         | 2- النتيجة العملياتية                                                                                                                      |
|         | المنتوجات المالية<br>الأعباء المالية                                                                                                       |
|         | النتيجة المالية                                                                                                                            |
|         | 3- النتيجة العادية قبل الضرائب                                                                                                             |
|         | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية                                                                                                    |

|  |                                                         |
|--|---------------------------------------------------------|
|  | الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية             |
|  | 4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية                      |
|  | عناصر غير عادية - منتوجات .<br>عناصر غير عادية - أعباء. |
|  | 5- النتيجة غير العادية                                  |
|  | 6- صافي نتيجة السنة المالية                             |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 31.

### ثالثاً: جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

يعرف على أنه "عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات ومتحصلات المؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل"<sup>1</sup>.

#### 1. المحتوى المعلوماتي لجدول تدفقات الخزينة :

بموجب المعيار الدولي السابع يتم تحليل وتصنيف النقدية لغايات العرض في جدول سيولة الخزينة إلى ثلاث مجموعات وهي:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؛
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ومن أجل زيادة فاعلية جدول سيولة الخزينة في تحقيق الأغراض المحددة، يتم تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة المذكورة في شكل مجموعات (أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية)، حيث تشمل كل منها الآثار النقدية للعمليات والأحداث المتعلقة بهذه الأنشطة وفق التالي:

<sup>1</sup> فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، 2009، ص 40.

أ. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تمثل الآثار النقدية للعمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الدخل, ولا تصنف كأنشطة استثمارية أو تمويلية وتشمل التدفقات ما يلي<sup>1</sup>:

● **التدفقات النقدية الداخلة:** وتمثل في<sup>2</sup>:

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات؛
- المتحصلات من الحسابات المدينة ( المدينون وأوراق القبض)؛
- المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)؛
- أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة الاستثمار أو التمويل.

● **التدفقات النقدية الخارجة:** و تتمثل في:

- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة؛
- المدفوعات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء؛
- المدفوعات عن فوائد القروض و سداد ضريبة الدخل؛
- المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة (الدائنون وأوراق الدفع).

كما تعتبر الأوراق المالية أو القروض التي تحتفظ بها المؤسسة لأغراض التعامل أو الإيجار فيها، مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، وبذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب تبويبها كتدفقات نقدية متعلقة بأنشطة التشغيل, وقياسا على ذلك فإن السلف والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية تبوب عادة ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات.

ب. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتمثل في شراء وامتلاك الأصول الطويلة الأجل والتخلص منها، وعادة ما تكون هذه الأصول أصول منتجة تستخدم في توليد الدخل وتدفقات نقدية مستقبلية وتشمل التدفقات التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ للمعايير، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 232.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 255.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 234.

- **التدفقات النقدية الداخلة:** وتمثل في:
    - المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل؛
    - المتحصلات من بيع جزء من المؤسسة.
  - **التدفقات النقدية الخارجة:** وتمثل في:
    - المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل؛
    - المدفوعات لشراء مؤسسة.
- مع ملاحظة أن النقدية المتحصلة من أرباح بيع الأصول الثابتة والسندات والأسهم - إن وجدت - تظهر ضمن الأنشطة الاستثمارية، وكذلك الخسارة إن وجدت، في حين تظهر الفوائد المستلمة عن استثمار السندات وتوزيعات الأرباح عن استثمارات الأسهم ضمن الأنشطة التشغيلية.
- ج. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:**
- تتمثل في مصدر التمويل الأصلي كرأس المال المدفوع من أصحاب المؤسسة أو مصادر التمويل الأخرى عن طريق الاقتراض من الغير، وقد حددها المعيار الدولي السابع بأنها تملك الأنشطة التي تؤثر في هيكل حقوق الملكية وهيكل الاقتراض لدى المؤسسة بالزيادة أو النقصان وتشمل التدفقات التالية<sup>1</sup>:
- **التدفقات النقدية الداخلة:** وتمثل في:
    - المتحصلات النقدية من أسهم المؤسسة؛
    - المتحصلات النقدية من إصدار المؤسسة للسندات؛
    - المتحصلات النقدية من قروض حصلت عليها المؤسسة سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.
  - **التدفقات النقدية الخارجة:** وتمثل في:
    - المدفوعات النقدية من أسهم المؤسسة ( أسهم الخزينة ) أو تخفيض رأس المال؛
    - المدفوعات النقدية لسداد سندات مصدرة من قبل المؤسسة؛
    - المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الأجل؛

- نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة عن الأصول العلمية والعملية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط 3، 2012، ص 274 - 276.

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص 236 .

- المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح على أصحاب ومساهمي المؤسسة.

## 2. عرض جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

وهذا ما يوضحه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (04): الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

الفترة من ..... إلى .....

| السنة المالية<br>N-1 | السنة المالية<br>N | ملاحظة | البيان                                                                                                                                                                                                                       |
|----------------------|--------------------|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                      |                    |        | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية<br>المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن<br>المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين<br>الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة<br>الضرائب عن النتائج المدفوعة                  |
|                      |                    |        | تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية<br>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)                                                                                                             |
|                      |                    |        | تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية<br>(A)                                                                                                                                                              |
|                      |                    |        | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار<br>المسحوبات عن اقتناء تثبتات عينية أو معنوية<br>التحصيلات عن عمليات بيع تثبتات عينية أو معنوية<br>المسحوبات عن اقتناء تثبتات مالية<br>التحصيلات عن عمليات بيع تثبتات مالية |

|  |  |  |                                                                                                                                                                                                               |
|--|--|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  | الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية<br>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج                                                                                                                            |
|  |  |  | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)                                                                                                                                                          |
|  |  |  | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل<br>التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم<br>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها<br>التحصيلات المتأتية من القروض<br>تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة |
|  |  |  | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل<br>( C )                                                                                                                                                  |
|  |  |  | تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات                                                                                                                                                           |
|  |  |  | تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)                                                                                                                                                                          |
|  |  |  | أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية                                                                                                                                                             |
|  |  |  | أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية                                                                                                                                                              |
|  |  |  | تغير أموال الخزينة خلال الفترة                                                                                                                                                                                |
|  |  |  | المقاربة مع النتيجة المحاسبية                                                                                                                                                                                 |

المصدر: أبو منصف، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2012، ص 12 .

الجدول رقم (05): الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة

|  |  |  |                                                                              |
|--|--|--|------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية<br>صافي نتيجة السنة المالية |
|--|--|--|------------------------------------------------------------------------------|

|  |  |  |                                                                                                                                                                                                                                           |
|--|--|--|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  | <p>تصحیحات من أجل :</p> <p>-الاهتلاكات و المؤونات</p> <p>-تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>-تغير المخزونات</p> <p>-تغير الزبائن والمدینون الأخریون</p> <p>-تغير الموردون والدیون الأخری</p> <p>-ناقص أو زائد قيمة التنازل صافية من الضرائب</p> |
|  |  |  | <p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (A)</p>                                                                                                                                                                                               |
|  |  |  | <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تثبيات</p> <p>تحصيلات عن مبيعات تثبيات</p> <p>تأثیر تغيرات محیط الإدماج</p>                                                                                 |
|  |  |  | <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار</p> <p>(B)</p>                                                                                                                                                                         |
|  |  |  | <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي ( المنقودات )</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>                                                                    |
|  |  |  | <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل</p> <p>(C)</p>                                                                                                                                                                           |





|  |  |  |  |  |  |                                            |
|--|--|--|--|--|--|--------------------------------------------|
|  |  |  |  |  |  | تغير الطريقة المحاسبية                     |
|  |  |  |  |  |  | تصحيح الأخطاء الهامة                       |
|  |  |  |  |  |  | الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات |
|  |  |  |  |  |  | الحصص المدفوعة                             |
|  |  |  |  |  |  | زيادة رأس المال                            |
|  |  |  |  |  |  | صافي نتيجة السنة المالية                   |
|  |  |  |  |  |  | الرصيد في 31 ديسمبر N-1                    |
|  |  |  |  |  |  | تغير الطريقة المحاسبية                     |
|  |  |  |  |  |  | تصحيح الأخطاء الهامة                       |
|  |  |  |  |  |  | الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات |
|  |  |  |  |  |  | الحصص المدفوعة                             |
|  |  |  |  |  |  | زيادة رأس المال                            |
|  |  |  |  |  |  | صافي نتيجة السنة المالية                   |
|  |  |  |  |  |  | الرصيد في 31 ديسمبر N                      |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، المادة رقم 250. 1، ص 37.

#### المطلب الثاني: مفهوم تحليل القوائم المالية

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية.

#### أولا: تعريف تحليل القوائم المالي

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي للقوائم المالية نذكر منها:

تعريف 01: "يعتبر التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة القيام بالتحليل الكمي والنوعي للبيانات المالية. ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير، وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلاً علاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل، والعلاقة بين حقوق المساهمين والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى علاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، ذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة"<sup>1</sup>.

تعريف 02: عرفها بارنستان (Bernstein) أن: "التحليل المالي هو عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما عن الفترة الحالية والماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات والتوقعات الممكنة عن الظروف الادارية المستقبلية"<sup>2</sup>.

تعريف 03: كونسو (p. conso): "التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضع المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة"<sup>3</sup>.

تعريف 04: قد يعرف التحليل المالي بأنه: "عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه للوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله، 2008)، ص 1 متوفر على الموقع:

<http://files.books.elebda3.net/elebda3.net-3609.pdf>

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات و أسواق مالية، ط 2، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2009)، ص 20.

<sup>3</sup> Pierre conso, la gestion financiere de l'entreprise, 5<sup>ème</sup> édition, paris dunod, 1979, p 135.

<sup>4</sup> أ. د محمد الصيرفي، التحليل المالي - وجهة نظر محاسبية إدارية، ط 1، (القاهرة - مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع،

(2014)، ص 113.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: "التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التوبيب الملائم وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة"، وكذلك يمكن استخلاص أهمية التحليل المالي تكمن في:

- تقييم سياسات الاقتراض لدى الدولة؛
- اكتشاف فرص جديدة للاستثمار؛
- مساعدة الإدارة في وضع الأهداف، مما يعمل على المساهمة في إعداد الخطط المناسبة لتنفيذ النشاط الاقتصادي؛
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل.

### ثانيا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، ويمكن ذكر أهم أهداف التحليل المالي فيما يلي<sup>1</sup>:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة مركزها في قطاعها الذي تنتمي إليه؛
- مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرفقة لها.

<sup>1</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 16.  
-هيثم محمد الزغي، الادارة و التحليل المالي، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 167.

### ثالثاً: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يأتي<sup>1</sup>:

#### 1. الجهة القائمة بالتحليل:

استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى:

أ. **التحليل الداخلي:** ويقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، قسم التدقيق ... الخ.

وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب. **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، البنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي ... الخ.

وبالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالبا ما تعدها المؤسسات لهذه الجهات الخارجية دون المعرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل الخارجي قليلا في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المؤسسات المالية.

#### 2. الأسلوب المتبع في التحليل: تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ. أسلوب التحليل بالنسب المالية؛

ب. أسلوب التحليل بالمقارنات؛

ج. أسلوب التحليل بالأرقام القياسية؛

د. أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

<sup>1</sup> أوراغ حولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - بسكرة -، رسالة ماجستير، في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - سنة 2015 - 2016، ص 5، ص 6.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

### 3 . البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:

أ- التحليل الرأسي: بمعنى أن تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، وإلى مجموع مجموعة جزئية منها، بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون. كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي.

ب- التحليل الأفقي: يتمثل هذا النوع من التحليل في دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصا بمرور الزمن، وبذلك فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت في فترة زمنية طويلة نسبيا.

### 4. التحليل بالنسب المالية:

تحليل النسب المالية من خلال إيجاد العلاقة بين متغيرين تربطهما خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة المؤسسة وقد اكتسب أسلوب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال توقع حالات الفشل المالي للمؤسسات.

#### المطلب الثالث: مجالات وخطوات التحليل المالي

وتتمثل مجالات التحليل المالي فيما يلي:

#### أولا: مجالات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي للأغراض والمجالات التالية<sup>1</sup>:

- التحليل الانتمائي؛

<sup>1</sup> نورة رزقي، دور أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2012 - 2013، ص 36.

- التحليل الاستثماري؛
  - تحليل الشراء واندماج المؤسسات؛
  - تحليل تقييم الأداء؛
  - التخطيط.
1. التحليل الانتمائي: يهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه المقرض؛
  2. التحليل الاستثماري: يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات، وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات؛
  3. تحليل الشراء واندماج المؤسسات: قد ترغب مؤسسة في شراء مؤسسة أخرى، أو انضمام مؤسستين أو أكثر معا لتكوين مؤسسة جديدة وهنا لابد من تقييم شركتين وتقدير الأداء المستقبلي لها؛
  4. تحليل تقييم الأداء : عند تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفائيتها في إدارة موجودتها، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي؛
  5. التخطيط: تتعرض المؤسسات الى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات لا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.

#### ثانيا: خطوات التحليل المالي

كأي برنامج للتحليل المالي، يجب أن ينجز على مراحل، والتي يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي وعملي، إن تنفيذ عملية التحليل المالي الناجحة بإتباع ما يعرف بالمنهج العلمي في التحليل، والذي يبدأ بتحديد المشكلة، ثم حصر متغيراتها أو عواملها ليتم بناء على ذلك تحديد أدوات التحليل المناسبة أمرا ضروريا. من هنا يمكن تشبيه خطوات التحليل المالي إلى حد كبير جدا بالخطوات أو المراحل التي يقوم بها الطبيب عند استقباله حالة مرضية جديدة، فليس من الطبيعي أن يحدد الطبيب أدوات التشخيص للمريض، أو القيام بوصف العلاج، حتى يتم كن من التعرف على المشكلة، ويحدد للمريض قبل أن يقوم بعملية الفحص الأولي له الاحتمالات وراء سبب المرض، ومن ثم يقوم بتحديد الأدوات المناسبة والتي من الممكن أن تساعده في عملية تشخيص الحالة، كأن يطلب إجراء صورة أشعة، وهنا تعتبر الصورة أداة من

أدوات التحليل الطبي، أو كأن يقرر إجراء تحليل لدم المريض للتأكد من نسبة السكر في الدم... الخ. وبعد الحصول على نتائج أدوات التحليل تشخص الحالة، ويتم وصف العلاج.

وكما أشرنا، فإن الأمر كذلك بالنسبة للمحلل المالي، فقبل اختياره لأدوات التحليل المناسبة، عليه أن يتعرف على الشركة موضع التحليل، وما هي المشاكل التي تحملها هذه الشركة، ومن ثم يتم تحديد واختيار الأدوات المناسبة للتعرف أكثر على المشكلة وتشخيصها. ومن هنا، يمكن اعتبار عملية تشخيص المشكلة هي الهدف من وراء عملية التحليل، وبتعريف المشكلة يتم تحديد متغيراتها أو عواملها، والتي بناءً عليها يقوم المحلل باختيار الأدوات المناسبة للتحليل المالي، والتي يفترض أن تساعد في الوصول إلى نتائج تسهم في تشخيص المشكلة، واقتراح التوصيات اللازمة.

و عموماً، يتم التحليل المالي للمؤسسة بموجب الخطوات التالية<sup>1</sup>:

- تحديد الهدف من التحليل؛
- تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليله؛
- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه؛
- اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل؛
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره؛
- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه؛
- تحديد مدى واتجاه وانحراف المؤسسة عن المعيار المستعمل؛
- تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية؛
- الاستنتاج المناسب من عمليات التحليل؛
- وضع التوصيات واقتراح الحلول المناسبة .

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 28 - 29.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن القوائم المالية هي الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية والهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية.

تواجه الفئات المستخدمة للمعلومات المالية السنوية العديد من المشاكل الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود بعض نواحي القصور في هذه البيانات من حيث اشتغالها على المعلومات الملائمة، وهي تلك التي يحتاجها المستخدمون لاتخاذ قراراتهم المختلفة، وقد يكون سبب مثل هذا القصور تنوع الجهات المستخدمة للقوائم المالية، أو قد يكون بسبب عوامل أخرى أهمها تكلفة إعداد هذه المعلومات المالية أو تعارض المصالح فيما بين الإدارة من جهة، والأطراف الخارجية الأخرى المستخدمة للمعلومات المالية من جهة أخرى.

وتبقى القوائم المالية لأي مؤسسة من أهم المؤشرات الرئيسية لتقييم أدائها المالي والحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.



## الفصل الثاني:

تقييم وتحسين الأداء المالي من خلال تحليل القوائم المالية

تمهيد

إن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي والوضعية المالية للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء بها مستقبلاً، فالتحليل المالي لا يخرج في جوهره عن الدراسة التفصيلية للقوائم المالية على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية.

وتتضمن وظيفة التحليل المالي تفسير البيانات المحاسبية واستخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وهذا من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية، كالنسب والاتجاهات المتوسطة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ماهية الأداء المالي؛
- مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي؛
- أساليب أخرى في تقييم وتحسين الأداء المالي.

## المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف انواعها فلا يمكن استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة، متطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الأداء المالي والأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية، وتقييم الأداء المالي.

## المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

## أولاً: تعريف الأداء المالي

هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها:

تعريف 01: يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه "المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة"<sup>1</sup>.

تعريف 02: يعرف الأداء المالي أيضاً على أنه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة"<sup>2</sup>.

تعريف 03: يعرف الأداء المالي أنه: "يتوقف على الاستغلال الأمثل لوارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد"<sup>3</sup>.  
ومما سبق فإن الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

<sup>1</sup> محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 45.

<sup>2</sup> محمد نجيب دبابيش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5 - 6 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 7.

<sup>3</sup> خنفري خيضر، بورنيسة مريم، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة للمؤسسة البترولية سوناطراك، جامعة بومرداس، 30 جوان 2018، ص 7.

ثانياً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها اقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، ويمكن للأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى توزيعات على سعر السهم؛

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي وفي أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية<sup>1</sup>:

- تقييم ربحية الشركة؛
- تقييم سيولة الشركة؛
- تقييم تطور مشاط الشركة؛
- تقييم مديونية الشركة؛
- تقييم تطور توزيعات الشركة؛

<sup>1</sup> حنفرى خيضر، بورنيسة مريم، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزوده بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.

### المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف الآتية: التوازن المالي، السيولة واليسر المالي المردودية، إنشاء القيمة، ويعتبر هذا الأخير هدفاً جديداً فرضته الوضعية الراهنة التي تتميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة، ويمكن تقسيمها إلى أهداف عامة وأهداف خاصة تتمثل في:

#### أولاً: الأهداف العامة

وتقصد لأن المؤسسة ككل ترمي إلى تحقيقها وتقع المسؤولية الكبرى على المدير المالي، لأنه الشخص الذي تتجمع لديه كل السياسات المالية لجعلها وقيمها وتتمثل هذه لأهداف في<sup>1</sup>:

#### 1. هدف تعظيم الربح: يعتقد البعض أن هدف المؤسسة هو تعظيم الربح ولكن ما نوع الربح؟

الربح الكلي أو الربح في السهم.

يرى الكثيرون أن تعظيم الربح الكلي ليس مهماً، لأن المؤسسة باستطاعتها زيادة إجمالي الأرباح عن طريق إصدار أسهم جديدة، وهو ما يعني تخفيض ربح السهم الواحد ويجدون فكرة تعظيم الربح في السهم أنسب بالرغم من أن هذه الفكرة لها عيوب منها:

- أنه هدف قصير؛

- تجاهل القيمة الزمنية للنقود؛

<sup>1</sup> علمي حليلة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- أنه ينبغي التركيز على مصلحة الملاك.

ونتيجة هذه العيوب والانتقادات طالب البعض بمبدأ تعظيم الثروة.

2. **هدف تعظيم الثروة:** يتضمن هذا الهدف تحقيق عائد أعظم على الاستثمارات حيث يحصل المساهم على عائد في شكل أرباح موزعة وهو هدف طويل الأجل، يعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات الملاك كما يعتبر كمحصلة للقرارات المالية هذه القرارات هي الاستثمار والتمويل.

تؤثر القرارات المالية على ثروة الملاك أي قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي تتعرض لها جراء تلك القرارات، ويجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة تعويضية لا توازنية، حتى أنه كلما زادت المخاطر المترتبة على القرار المالي زاد العائد المطلوب للتعويض عن تلك المخاطر، وفي مجال التمويل نجد أن زيادة اعتماد المؤسسة على القروض بدلا من حقوق الملكية يساهم في زيادة المخاطر نتيجة لانخفاض تكاليف الأموال المقترضة، مقارنة مع تكاليف حقوق الملكية إلى أنه يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة ربحية مخاطر الإفلاس، في حالة مما إذا واجهت المؤسسة مشاكل ومصاعب حالت دون مقدرة المؤسسة على الوفاء بقيمة ذلك القرض والفوائد بتاريخ استحقاقها.

### ثانيا: الأهداف الخاصة

وهي خاصة بكفاءة التسيير في الإدارة المالية نفسها وتتمثل في توفير الشروط لبقاء المؤسسة واستمرارها والتي نجد تعبيرها المالي في مفهوم السيولة، الملاءة المالية، المردودية، النمو والتوازن المالي والمحافظة على الاستقلالية المالية ويمكن توضيحها كالآتي<sup>1</sup>:

### 1. السيولة واليسر المالي

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات، وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

<sup>1</sup> السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 247.

أ. المؤسسة: تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكن المؤسسة أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط ك شراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة؛

ب. أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة، ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد، فيدفع مستحقات الأجراء , في تسديد ديون الموردين...؛

ج. -عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء، وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي.

فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالافتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

## 2. التوازن المالي

تعريف 01: يعتبر التوازن المالي "هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة".

تعريف 02: ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة "التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها".

الأموال الدائمة (رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل) وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي؛

- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

### 3. المردودية

تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى (**PETER DRUKER**) بأنها "هدف من الأهداف أو المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها".

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

### 4. إنشاء القيمة

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميته تحتل الصدارة.

### المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة التغيرات، والنقائص المالية بالمؤسسة وتحديد طرف علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

### أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

تعريف 01: يعرف تقييم الاداء المالي للمؤسسة على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد



ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والمواد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة<sup>1</sup>.

تعريف 02: إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني "تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً"<sup>2</sup>.

ومن التعريفين السابقين يمكن أن نعرف أن عملية تقييم الأداء المالي على أنها جزء من عملية الرقابة تهدف إلى الوقوف على ما تم تجسيده خلال سنة ومقارنته بالمعايير المحددة مسبقاً بغرض معرفة كفاءة استخدام المؤسسة لمواردها والوقوف على الانحرافات وتصحيحها.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الأهمية تكمن في<sup>3</sup>:

- تفصح عن مدى قيام الوحدات و الأقسام بوظائفها بأكمل وجه؛
- يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يوفر قياساً لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛
- الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنياً في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانياً بالمؤسسات المماثلة الأخرى؛

<sup>1</sup> دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية "حالة بورصتي الجزائر و باريس"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص 34.

<sup>2</sup> السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

<sup>3</sup> حسين وهيبه رمضان محمد، البشير ابراهيم فضل المولى، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 02، 2014، ص 114.

- تيمجغدين عمر، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية "دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوغريج"، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 - 2013، ص 61.

- مشعل جهاز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010 - 2011، ص 15.

- على المستوى المالي فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة و مستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح في اطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الافلاس والتصفية وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.

### ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة إلى ما يلي<sup>1</sup>:

- الوقوف على أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- الكشف عن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بوضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط، وذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم من اقسام العملية الانتاجية وتحديد انجازاتها سلبا أو ايجابا الامر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء الوحدة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل؛
- تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على حدى.

### ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة خطوات كالآتي:

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: يتم الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية من القوائم المالية الرئيسية كقائمة المركز المالي قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى القوائم الأخرى

<sup>1</sup> علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006، ص 13.

- مجيد الكرخي، تقييم الاداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان، 2007، ص 32.

والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركات المتشابهة في نشاطها لنشاط الشركة<sup>1</sup>؛

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية البيانات؛

3. إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه؛

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذة كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وإن أسبابها قد حددت وإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت، وإن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل؛

5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي تحدث خلال الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة<sup>2</sup>.

#### رابعاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة المناسبة وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح و الربحية " في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الانتاجية، التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 46، 1991، ص 37، ص 52.

<sup>2</sup> مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

فبعض الباحثين قد قسموها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية والبعض الآخر إلى معلومات العامة، معلومات القطاعية ومعلومات الخاصة بالمؤسسة.

## 1 - المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

أ. **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها<sup>1</sup>؛

ب. **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب؛

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت ...<sup>2</sup>.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

## 2- المصادر الداخلية:

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق....

<sup>1</sup> Josette Payrard, **analyse financière**, librairie vuibert&e ed, paris, 1999, p 10.

<sup>2</sup> Josette Payrard, op . cit, p11.

## المبحث الثاني: مؤشرات تقييم وتحسين الأداء المالي

سمح تطور العلوم المالية بإثراء أدوات التحليل المالي وبإدخال مفاهيم جديدة لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية عبر عدة مراحل، من أبرزها التحول نحو نظام محاسبي مالي جديد ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة هو تحقيق العقلانية في التمويل وبالتالي تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة بين الأصول والخصوم مراعيًا في ذلك ترتيب الأصول حسب درجة السيولة من جهة، واهتمامها بمدى استحقاقية الخصوم من جهة أخرى.

### المطلب الأول: تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أكثر أدوات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، حيث يسלט الضوء على ذلك الجانب من نشاط المؤسسة المتعلق برأس المال العامل، وصافي رأس المال العامل وإجمالي رأس المال والمتصل بالتغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

#### أولاً- رأس المال العامل

لقد تطرقنا في هذا الجزء إلى دراسة مؤشر رأس المال العامل، تعريفه وأنواعه والتغيرات الحاصلة فيه وكذا الحالات المالية لرأس المال العامل.

#### 1. تعريف رأس المال العامل:

تعريف 01: رأس المال العامل هو "جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، و بالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة"<sup>1</sup>.

تعريف 02: يعرف على أنه "رأس المال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة، فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة"<sup>2</sup>.

تعريف 03: يعرف أيضا " فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة"<sup>3</sup>.

ويمكن توضيح مفهوم رأس المال العامل في الشكل الآتي:

<sup>1</sup> Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es – Salam édition, Alger, 2001, p78.

<sup>2</sup> Josette Peyrard, **gestion financière**, dépote légal, paris, 1990, p44.

<sup>3</sup> Elie cohen, **Analyse financière**, Edition Economica, Paris, 1990, P 134.

الشكل رقم (03): رأس المال العامل

|                  |                  |                  |
|------------------|------------------|------------------|
| أموال دائمة      | أموال دائمة      | رأس المال العامل |
|                  |                  |                  |
| ديون قصيرة الأجل | ديون قصيرة الأجل |                  |

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير الرسمي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص 49.

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هنا<sup>1</sup>:

- من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية (في الأجل القصيرة):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

2. أنواع رأس المال العامل

وتتمثل في:

أ. رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة

ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين<sup>2</sup>:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

<sup>1</sup> مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 108.

<sup>2</sup> اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

ب. رأس المال العامل الصافي (الدائم): يمكن تعريفه على انه الفرق بين الأصول المتداولة والديون

القصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا مقبولا للسيولة ويحسب وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة}$$

● التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها: يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان ولا بد للإدارة من دراسة هذه المتغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية<sup>2</sup>.

● أسباب نقص رأس المال العامل الصافي

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، وتوزيع جزء من الاحتياطيات)؛

- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛

- الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة.

● أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطيات)؛

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛

- الأرباح المتحققة وغير الموزعة؛

- مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

<sup>1</sup> بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية 1 وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011، ص 83.

<sup>2</sup> سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 332

ج. رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة، ويحسب وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور؟

د. رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة<sup>2</sup>.

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

والهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي تحديد مدى التزام المؤسسة بعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

3. حالات رأس المال العامل (FR): يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

- رأس المال العامل موجب: يكون في هذه الحالة الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة نظرا للفائض الموجود في الموارد والذي يسمح بتمويل الاحتياجات الأخرى القصيرة الأجل؛

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 1999، ص 46.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 74.



- رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن الحالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى<sup>1</sup>؛
- رأس المال العامل سالب: يشير إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وحقت بذلك عجزاً في تمويل هذه الاحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة<sup>2</sup>.

الشكل رقم (04): حالات رأس المال العامل حسب إشارته

| رأس المال العامل سالب |                  | رأس المال العامل معدوم |                  | رأس المال العامل موجب |                  |
|-----------------------|------------------|------------------------|------------------|-----------------------|------------------|
|                       |                  |                        |                  |                       |                  |
| الأصول الدائمة        | الأصول الثابتة   | الأصول الدائمة         | الأصول الثابتة   | الأصول الدائمة        | الأصول الثابتة   |
| الديون قصيرة الأجل    | $FR_L$           | الديون قصيرة الأجل     | الأصول المتداولة | $FR_L$                | الأصول المتداولة |
|                       | الأصول المتداولة |                        |                  | الديون قصيرة الأجل    |                  |

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قوَيْشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص ص 88-89.

<sup>1</sup> Jacky mailler, Michel remailler, *Analyse financière de l'entreprise*, 6ème édition, dunad, paris, 1992, p247.

<sup>2</sup> عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة و التسيير، دار الهدى، 1997، ص 103.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

سنتناول من خلال هذا الجزء كل من التعريف والدلالات المالية لمؤشر الاحتياج في رأس المال العامل.

1. تعريف الاحتياج في رأس المال العامل:

تعريف 01: "هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها

المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل"<sup>1</sup>.

تعريف 02: "يعني رأس المال اللازم للقيام بالعمل أي مزاوله النشاط، فهو ما يلزم المؤسسة من أموال مقدما من

أجل القيام بنشاطها وتمويل جزء من احتياجات دورة الاستغلال، على شرط أن تكون هذه الأموال عبارة عن رأس

المال العامل أي مورد دائم ومضمون وهو أساس تسميته (احتياج ) من (رأس المال العامل)"<sup>2</sup>.

تعريف 03: "احتياجات رأس المال العامل تقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم من نفس

الطبيعة"<sup>3</sup>.

ويمكن توضيح مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل الشكل التالي:

الشكل رقم (05): الاحتياج في رأس المال العامل

|                            |              |                                |
|----------------------------|--------------|--------------------------------|
| أصول دائمة                 | أصول ثابتة   | دورة الإنتاج<br>دورة الاستغلال |
| موارد مالية<br>قصيرة الأجل | أصول متداولة |                                |

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص 96.

<sup>1</sup> سموم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، بحث مقدم في إطار متطلبات

نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 35.

<sup>2</sup> دراجي أمينة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية

العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 22 – 23.

<sup>3</sup> Laurent batsch, **le diagnostic financier**, 3eme édition, economica, paris, 2000, p 42.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج من رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{خصوم متداولة}$$

## 2. الدلالة المالية لاحتياجات رأس المال العامل:

عن طبيعة مستوى نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه تغير مستمر في احتياج رأس المال العامل حيث يأخذ الحالات التالية<sup>1</sup>:

- الحالة الأولى  $BFR > 0$ : معناه أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة بمعنى أن الموارد لا تغطي احتياجات الدورة والمؤسسة في حاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل؛
- الحالة الثانية  $BFR < 0$ : هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، بمعنى أن الموارد تغطي احتياجات الاستغلال ويبقى فائض للمؤسسة في شكل سيولة لمواجهة الأخطار.

### ثالثا: الخزينة

تعتبر الخزينة أحد مؤشرات التوازن المالي، حيث سنتطرق من خلال هذا الجزء إلى تعريفها وطرق حسابها وحالات الخزينة.

#### 1. تعريف الخزينة:

تعريف 01: "الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة"<sup>2</sup>.

تعريف 02: "هي أحد المؤشرات المالية التي تدرس التوازن المالي على المدى القصير، وهي تعبر عن مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها حالا، وهو ما يعكس التدفقات الداخلة والخارجة"<sup>3</sup>.

#### 2. طرق حساب TN:

يتم حساب الخزينة بإيجاد الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

<sup>1</sup> الراوي خالد وهيب، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 408.

<sup>2</sup> بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 110.

<sup>3</sup> خميسي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

ويمكن حسابها من خلال الفرق بين القيم المتاحة من جانب الأصول والديون البنكية قصيرة الأجل من جانب الخصوم حسب العلاقة السابقة الذكر:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

ويمكن تحديد الخزينة بيانياً حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تحديد الخزينة



المصدر: خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص81.

3. حالات الخزينة: هناك ثلاث حالات وهي<sup>1</sup>:

- الخزينة موجبة  $T > 0$ : أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وبالتالي فالمؤسسة لديها فائض من الأموال ويظهر في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة، لهذا وجب عليها القيام بما يلي:

● شراء التزامات الموردين؛

● شراء مواد أولية؛

● تمديد آجال الزبائن؛

● شراء أسهم وسندات (توظيفات مالية).

- الخزينة السالبة  $TN < 0$ : أي أن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل رأس في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من

<sup>1</sup> محمود حمزة الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 68.

البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية؛

- **الخزينة الصفرية  $T = 0$** : تعتبر هذه الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل مما يعني التسيير الجيد للخزينة، إذ تجنب المؤسسة وجود أرصدة دائنة تكلفها أعباء مالية إضافية أو وجود مبالغ مالية كبيرة في حساباتها البنكية كان من الواجب توظيفها.

### المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم أداء المؤسسة، بل إن التحليل المالي هو الأداة الرئيسية لتقييم الأداء سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى الكلي، لأن عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ القرار وبالتالي فهي تخدم أغراض التخطيط، كما أنها تلي مرحلة التنفيذ، ومن ثم فهي تخدم عملية التقييم والرقابة والمتابعة، كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في التوقع للمستقبل.

#### أولاً: تعريف النسب المالية

يمكن إعطاء تعاريف مختلفة للنسب المالية كالاتي<sup>1</sup>:

تعريف 01: "النسب المالية عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام، وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً".

تعريف 02: "النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية".

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن النسب المالية بأنها العلاقة القائمة بين عنصر أو مجموعة عناصر من بنود أو فقرات القوائم المالية مع عنصر أو مجموعة عناصر أخرى من القوائم المالية، شرط أن تكون تلك العناصر ذات دلالة في التعبير عن جانب من جوانب أنشطة المؤسسة أو تعكس وضعاً معيناً لها وقد تكون تلك العناصر على القائمة المالية أو على قائمتين مختلفتين.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 127.

ويمكن استخدام النسب المالية بصور عديدة منها<sup>1</sup>:

- تطبيق معايير قاطعة على أساس أن النسب المالية التي تقل عن النسب المعيارية تعطي مؤشرا عن نقط الضعف وتتطلب تحليلا إضافيا؛
  - مقارنة النسب المالية بمتوسط نسب الصناعة لاكتشاف الفجوات التي تحتاج إلى جهد إضافي؛
  - دراسة خط الاتجاه للنسب على مدار الزمن بحيث يتمكن المحلل من التنبؤ بالتغيرات في المستقبل؛
  - مزج النسب المالية مع التحليل الفني للتوصل إلى القرارات الاستثمارية.
- يؤدي التحليل بالنسب المالية إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها<sup>2</sup>:
- إتاحة الفرصة لإجراء مقارنات بين المؤسسات المتجانسة؛
  - توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف؛
  - تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل؛
  - مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
  - مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

#### ثانيا: أنواع النسب المالية

إن استخدام النسب المالية في التنبؤ بالمستقبل هو أمر شائع للغاية ويتم حساب بعض النسب من الأرقام الموجودة في القائمة المالية، ولكن في دراستنا هذه سوف نسلط الضوء على النسب المالية ذات الدلالة والأهمية والتي يعتمد عليها المحلل المالي:

- نسب التمويل والاستقلالية المالية؛
- نسب الهيكلة،
- نسب السيولة؛
- نسب النشاط؛
- نسب المردودية.

<sup>1</sup> علمي حليمة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>2</sup> عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 83.

1. نسب التمويل والاستقلالية المالية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد:

أ. نسبة التمويل الدائم: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهذا ما يجعل رأس المال العامل معدوماً.

ب. نسبة التمويل الخاص: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{أموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشراً على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

ج. نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائيتها، وعادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة أكبر من 0,5، وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

د. نسبة قابلية السداد: وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراض وكلما انخفضت هذه النسبة دلت على قدرت المؤسسة على تسديد ديونها بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي حظ

أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها وبالتالي فإن هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها.

### 1. نسب الهيكلية

هي النسب التي تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين، فهي تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، وحسب عناصر الميزانية المالية يمكننا استنتاج نوعين من نسب الهيكلية تتمثل في<sup>1</sup>:

أ. نسب هيكلية الأصول: تسمح هذه النسب بقياس ثقل و أهمية كل نوع من أنواع الأصول وذلك من خلال مقارنته مع مجموع الأصول، إن مختلف هذه النسب تقيس الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة، أي مدى قدرتها في إحداث تغيرات بصورة صريحة في مكونات أصولها كالتكيف مع شروط السوق، كما توضح لنا كيفية توزيع أموال المؤسسة، ويمكن حسابها من خلال النسب الآتية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة المتاحات} = \frac{\text{نسبة المتاحات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب. نسب هيكلية الخصوم: تسمح هذه النسب بمعرفة مدى ارتباط المؤسسة بالغير على المدى الطويل أو القصير كما في جانب الأصول يمكننا استخراج هيكلية الاستدانة من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \left( \frac{\text{رأس المال الخاص}}{\text{مجموع الخصوم}} \right) / 100$$

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = \left( \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \right) / 100$$

$$\text{نسبة الديون القصيرة الأجل} = \left( \frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \right) / 100$$

<sup>1</sup> علمي حليلة، مرجع سبق ذكره، ص 63.



2. نسب الدوران (النشاط):

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، أي بمعنى آخر هل أن الاستثمار في الأصول اقل أو أكثر من اللازم؟ فلا استثمار المبالغ فيه في المخزون مثلاً، يعني أن جزءاً من أموال المؤسسة مجمد في المخازن ولا يدر ربحاً، بينما الاستثمار الأقل من اللازم في المخزون قد يؤدي إلى ضياع فرص كبيرة على المؤسسة، ومن نسب الدوران التي تهتم بها المؤسسة نجد<sup>1</sup>:

أ. مدة دوران الزبائن

تغطي هذه النسبة المدة الممنوحة للزبائن لتسديدها عليهم وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = ((\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{رقم الأعمال TTC}) \times 360$$

ب. مدة دوران الموردين

تبين لنا هذه النسبة المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران الموردون} = ((\text{الموردون} + \text{أوراق القبض}) / \text{مشتريات السنة}) \times 360$$

ج. مدة دوران المخزونات

تعمل المؤسسة على جعل هذه النسبة في أدنى قيمة لها ويمكن إيجاد مدة دوران المخزونات كما يلي:

$$\text{مدة دوران البضائع} = (\text{متوسط البضاعة} / \text{تكلفة الشراء}) \times 360$$

$$\text{مدة دوران المواد الأولية} = (\text{متوسط المواد الأولية} / \text{تكلفة شراء المواد}) \times 360$$

$$\text{مدة دوران المنتجات التامة} = (\text{متوسط المنتجات التامة} / \text{تكلفة الانتاج}) \times 360$$

<sup>1</sup> علمي حليلة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

### 3. نسب السيولة

السيولة هي مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وتعتبر السيولة عن مقدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة إلى النقود، وللسيولة بعدان يتمثل البعد الأول في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود، أما البعد الثاني فيتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل إلى نقود، وتتمثل أنواع نسب السيولة في الآتي<sup>1</sup>:

أ. **نسب السيولة العامة (نسبة التداول):** توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون قصيرة الأجل، وتحسب وفق العلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

- إذا كانت (النسبة = 1): هذا يعني أن الأصول المتداولة مساوية للديون قصيرة الأجل، أي أن هناك توازن مالي أدنى؛
- إذا كانت (النسبة < 1): هذا يعني أن الأصول المتداولة كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل، أي أن هناك توازن مالي جيد؛
- إذا كانت (النسبة > 1): هذا يعني أن الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل.

والوضعية المثالية لهذه النسبة أن تغطي الأصول المتداولة مرتين الديون قصيرة الأجل.

### ب. نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبياً، وتحسب وفق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم}}$$

<sup>1</sup> محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2007، ص 157.

<sup>2</sup> حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص 86.

<sup>3</sup> محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

ج. نسبة السيولة الجاهزة: توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام النقدية المتاحة، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، وتحسب وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

- إذا كانت (النسبة = 1): هذا يعني أن نقدية المؤسسة كافية لتسديد الديون قصيرة الاجل؛
- إذا كانت (النسبة < 1): هذا يعني أن نقدية المؤسسة كافية لتسديد الديون قصيرة الاجل، وهناك فائض عليها استغلاله؛
- إذا كانت (النسبة > 1): هذا يعني أن نقدية المؤسسة غير كافية لتسديد الديون قصيرة الأجل.

#### 4. نسب المردودية ( الربحية)

نقصد بالربحية العلاقة بين أرباح المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، أي تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، والاستمرارية في تطويرها والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة ومردودية أكبر، وتمثل أنواع نسب المردودية في<sup>2</sup>:

أ. المردودية التجارية: و تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة العادية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف وبالتالي فإن المؤسسة ضعيفة الكفاءة.

ب. المردودية الاقتصادية : وتقيس مدى تحقيق رأس المال الاقتصادي ( مجموع الأصول ) للفائض النقدي، وتحسب كالآتي<sup>3</sup>:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة العملية}}{\text{الأصول}}$$

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 83.

<sup>2</sup> محمد صالح الحناوي، نihal فريد مصطفى، سيد الصيفي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 61.

<sup>3</sup> اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 ، ص 97 .

ج. المردودية المالية: وتحسب كالتالي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وهي مساهمة في خلق النتيجة الصافية هذه المردودية تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع، ارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية استخدام الأموال الخاصة. ويمكن استخدام النسبة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة العادية الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وهذا من أجل التخلص من أثر النتيجة غير العادية لأن هذه الأخيرة ناتجة عن ظروف استثنائية لا تتكرر بالضرورة وبالتالي لا تبني عليها توقعات.

### المطلب الثالث: تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام الرفع المالي

تعتبر الرافعة المالية إحدى أساليب التحليل والتسيير المالي الأكثر تداولاً لدى مسؤولية المؤسسة ويشكل مفهومها أحد اهتمامات الأساسية للمسيرين والمساهمين وخاصة فيما يتعلق بمردودية الأموال الخاصة للمؤسسة.

#### أولاً: مفهوم الرفع المالي

هناك عدة تعاريف للرفع المالي نذكر منها<sup>1</sup>:

تعريف 01: عرف الرفع المالي بأنه "درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا أو سندات أو أسهما ممتازة، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها".

تعريف 02: كما يعرف الرفع المالي بأنه "اعتماد المؤسسة على قروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم إن الأموال الدائمة في المؤسسة تتكون من أموال المساهمين والقروض طويلة الأجل، فإذا كان أصحاب القروض يتلقون معدلا ثابتا نسبيا على توظيف أموالهم فإن حملة الأسهم لا يتلقون أرباحا إلا إذا تحققت فعلا وإيرادهم بزيادة تلك الأرباح، وتقع على المسير المالي في المؤسسة مسؤولية رفع تلك الأرباح، ولكن تكلفة التمويل من القروض طويلة الأجل هي في العادة أقل من تكلفة تمويل الأسهم، فإذا كانت ظروف السوق رابحة على استعداد لتقبل المزيد

<sup>1</sup> نشأت حكمت عليوي، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة مكملة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2019، ص 32.

من المبيعات زادت حاجة المؤسسة إلى تمويل دائم جديد لذلك تزيد من الأموال الدائمة برفع مقدار القروض طويلة الأجل للاستفادة من فرص الربح الجديدة".

### ثانياً: مبدأ الرافعة المالية

مبدأ الرافعة المالية هو أنه عندما تقوم المؤسسة بالاستدانة واستثمار ديونها، فإنها تحصل على نتيجة اقتصادية، والتي يجب أن تكون أعلى من التكاليف المالية للاستدانة، ففي هذه الحالة تحقق للمؤسسة فوائد تتمثل في الفرق بين المردودية وتكلفة الأموال المقترضة، حيث يعود هذا الفائض على المساهمين ويرفع من مردودية الأموال الخاصة، دون أن تتغير المردودية الاقتصادية، وذلك في حالة ما إذا كانت المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، أما إذا كانت المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة فستتحمل مردودية الأموال الخاصة عجزاً أو خسارة بدلاً من تحقيق فائض وبذلك تصبح مردودية الأموال الخاصة أقل من المردودية الاقتصادية وهذا ينعكس سلباً على قيمة المؤسسة<sup>1</sup>.

إن فكرة الرفع المالي تقوم على مبدأ تحسين الربحية عن طريق الاقتراض بتكلفة ثابتة منخفضة نسبياً وتشغيل الأموال المقترضة في عمليات المؤسسة لتحقيق عائد أفضل من تكلفة الاقتراض بافتراض أن لدى المؤسسة القدرة على تحقيق ذلك، ويعود السبب في انخفاض تكلفة الاقتراض كونه أقل خطراً من وجهة نظر المقرض وفي هذه الحالة فإن الرفع المالي يحقق المزايا التالية:

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الاقتراض والعائد على الاستثمار؛
- المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين ليس لهم حق التصويت؛
- عدم مشاركة أصحاب السندات المشاركة بالأرباح والمقرضين في الأرباح التي تحققها المؤسسة عدا ما يدفع لهم على شكل فوائد؛
- الاستفادة من ميزة أن الفوائد المدفوعة تنزل من الدخل الخاضع للضريبة؛
- في فترات التضخم فإن للاقتراض ميزة كون المؤسسة اقترضت أموالاً ذات قوة شرائية مرتفعة وإعادتها ولكن بقوة شرائية منخفضة

وهناك أيضاً عيوب للرفع المالي أهمها ما يلي:

<sup>1</sup> عليوش شوقي ، دراسة أثر الرفع المالي على تقييم الاداء المالي دراسة حالة مجمع سونلغاز ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، 2015 ، ص 36 .

- وجود مخاطر مالية تتحملها المؤسسة، حيث يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق المساهمين عندما تكون تكلفة الاقتراض أعلى من العائد على الاستثمار؛
- يؤدي الاقتراض إلى فرض قيود على المؤسسة مما يؤدي إلى تدخل المقرضين في إدارة المنشأة من أجل ضمان تحصيل أموالهم؛
- تلزم القروض المؤسسة على توفير السيولة اللازمة للسداد عند موعد الاستحقاق؛
- في حالة تأخر المؤسسة عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية فإن هذا ينعكس على سمعتها الائتمانية ويقلل من فرص الحصول على قروض في المستقبل<sup>1</sup>.

### ثالثاً: نسب الرفع المالي

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح المؤسسة، وتمثل هذه النسب في ما يلي<sup>2</sup>:

**1. نسبة المديونية:** وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من عبء ديونها ويمكن حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها، حسب الصيغ التالية:

$$\text{الديون قصيرة الأجل} = (\text{ديون قصيرة الأجل} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$\text{الديون طويلة الأجل} = (\text{ديون طويلة الأجل} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

<sup>1</sup> نشأت حكمت علوي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008، ص 52 – 54.

2. نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، ومؤشر الارتفاع لهذه النسبة غير جيد ويبين عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة الاقتراض الحقوق الملكية} = \text{إجمالي الديون} / \text{حقوق الملكية}$$

3. نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، أما إذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني العكس وتحسب كالتالي:

$$\text{صافي / حقوق الملكية} = \text{نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة}$$

4. عدد مرات تغطية الفوائد: وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد المرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير الى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها وتحسب كالتالي:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح قبل الضرائب} / \text{الفوائد}$$

### المبحث الثالث: أساليب أخرى في تقييم و تحسين الأداء المالي

بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي التقليدية المتمثلة في مختلف نسب تحليل قوائم الدخل وقائمة المركز المالي والميزانية هناك عدة أساليب مالية أخرى تساهم في تحسين وتقييم الأداء المالي، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي

بعد التعرض الى الاساليب القديمة في تقييم الأداء المالي كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتمد على البيانات المحاسبية وعلى الرغم من انها توفر معلومات مهمة إلا أن القيود المفروضة عليها كثيرة وللتغلب على هذه القيود تم إجراء تعديلات عليها لتوفير أساليب بديلة لتقييم الأداء.

ومع التغير الجذري في بيئة الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية التي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولا حدث تغير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي، ومن أكثر الأساليب الحديثة في التقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضاف (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) .

#### أولاً: معيار القيمة الاقتصادية المضافة

يتكون إجمالي رأس المال من الأسهم الممتازة والعادية وعلى هذا الأساس فإن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل تقديراً للأرباح الاقتصادية الحقيقية للعام وهي تختلف جذرياً عن الأرباح المحاسبية، وتمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار أي تكلفة لأموال الملكية والربح الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية المضافة ليست بالمفهوم الجديد، لأنه في عام 1890 قد عرفه الاقتصادي (ALFRED MARSHAL) وحدده كالاتي "الربح الاقتصادي هو الربح الذي يبقى متوفر للمساهمين بعد خفض مكافأة رأس المال المستخدم" فبالإضافة إلى خصم كل المصاريف المحاسبية وتخصم أيضاً تكلفة أموال المساهمين".

وارتبط معيار القيمة الاقتصادية المضافة بالعلامة التجارية لمؤسسة (Strene stewart) المتحدة الأمريكية الذي أصبح بعد تطويره أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي كما أنه معيار جيد لربط الأداء بخلق القيمة و تعظيم ثروة الملاك.

ويتم حسابها بالعلاقة

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة} - \text{مكافأة}$$

وفي ضوء تحديد القيمة الاقتصادية المضافة تؤكد مؤسسة (Sterne Stewart) شكل التأثير المباشر والقوي بينهما وبين ثروة الملاك وبالتالي القيمة السوقية للسهم، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة يعني ان المؤسسة ساهمت بشكل مباشر في التأثير في ثروة الملاك وهذا إما بزيادة الأرباح بعد الضريبة او انخفاض كتلة الاستثمار، أما لو كانت سالبة فهذا يعني أن المؤسسة تستهلك رأس المال المستثمر أكبر من الربح مما يؤثر سلباً على ثروة الملاك.

#### ● أهمية القيمة الاقتصادية المضافة:

نظراً لأن القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة المستخدمة لأغراض تقييم الأداء الداخلي والخارجي فإن أهمية هذا المعيار تكمن في الآتي:



- يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي في ثروة الملاك.
- مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري؛
- معيار لنظم الحوافز و التعويضات؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية منمذجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية.

على الرغم من هذه الأهمية فهناك بعض المحددات في استخدامها لتقييم نجاح المؤسسات منها:

- **فروقات حجم المؤسسات:** إذ أن البعض يصعب عليها التعامل مع هذا المعيار لاسيما المؤسسات المالية والحديثة التأسيس؛
- **الإتحافات المالية:** إذ أن القيمة الاقتصادية المضافة تعتمد في حسابها على مداخل المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات، في هذه الحالة يستطيع المدراء معالجة التقارير المحاسبية بشكل يؤثر على اتخاذ القرار؛
- **الاتجاهات في الأجل القصير:** معيار (EVA) ينظر إلى فترات سابقة لذا فهي تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار دور الإبداع والابتكار في تكنولوجيا المنتج والعمليات والتي تحتاج إلى أجل طويل لخلق القيمة وعليه إدخال نفقات الإبداع ضمن الفترات المحاسبية ل (EVA) ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يؤثر على نتائج الأداء.

ثانيا: معيار القيمة السوقية المضافة (MVA)

يستخدم مؤشر القيمة السوقية المضافة للحكم على الأداء المالي الداخلي للمؤسسة، من خلال تحفيز المسيرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر على قيمة المؤسسة المسعرة في البورصة، ويتجلى ذلك من خلال القيمة السوقية المضافة.

- طرق حساب القيمة السوقية المضافة: من أكثر الطرق استخداما في حساب القيمة السوقية المضافة:

أ. طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم و القيمة الدفترية لحقوق الملكية:

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب (MVA) بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}$$

حيث:

$$\text{القيمة السوقية للأسهم} = (\text{عدد الأسهم المصدرة}) \times (\text{سعر السهم})$$

ويعاب على هذه الطريقة انها لا تأخذ بعين الاعتبار كلفة الفرصة البديلة أي العوائد المتوقع تحقيقها فيما لو تمت عملية الاستثمار في نشاط آخر يتساوى بدرجة الخطر لذا تم تطوير طريقة أخرى تعتمد على القيمة الاقتصادية المضافة.

ب. طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للمؤسسة: وفقا لهذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة المتوقعة خلال عمرها الانتاجي أو هي خصم للتدفق الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة خلال الزمن.

**المطلب الثاني: أثر الافصاح عن معلومات التمويل والاستثمار على تحسين الأداء المالي**

لقد تعددت أساليب التقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومن بينها التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية حيث يعتبر أحد أهم فروع التحليل المالي، فمن خلالها يمكن تقدير احتمال نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي لها.

**أولاً: مفهوم الافصاح**

يرى البعض أن الافصاح المالي ما هو إلا سياسة تعني اتباع منهج للوضوح التام واطهار جميع الحقائق الهامة عند إعداد وعرض القوائم المالية لمنظمات الأعمال، والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح المختلفة في المنظمة كونها تؤثر في حكمهم على مدى تقدم الموضوع.

## 1. تعريف الإفصاح:

لغة يعرف الإفصاح على أنه "الكشف والتباين والإفشاء"<sup>1</sup>

تعريف 01: يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"<sup>2</sup>.

تعريف 02: الإفصاح وفق تعريف (Koller) هو تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية، أو يتضمنها تقرير المراجع، ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير القوائم المالية"<sup>3</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الإفصاح هو مجموع المعلومات اللازم توفرها ضمن القوائم المالية لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرار المناسب.

## 2. أهمية الإفصاح المالي:

ترجع أهمية الإفصاح للدور الرئيسي الذي يلعبه في توفير المعلومات المحاسبية التي توفر البيئة الجيدة لمتخذي القرارات على كافة مستوياتهم وأنواعهم، ولقد زاد من أهمية الإفصاح لزيادة الحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية توفر للمستثمرين والدائنين وكافة الأطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية المناخ الجيد لاتخاذ القرار لأن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه، وتظهر أهمية الإفصاح المالي فيما يلي:<sup>4</sup>

- تساعد التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية؛

<sup>1</sup> محمد حسين أبو نصار، علي عبد القادر الذنيبات، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، العدد 1، مجلد 32، مجلة دراسات في العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2005، ص 118.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2001، ص 211.

<sup>3</sup> وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسة متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 68.

<sup>4</sup> زوينة بن فرج، الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني حول مستحدثات الألفية الثالثة (المؤسسات في ضوء التحولات المحاسبية الدولية) جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21 و 22 نوفمبر 2007، ص، ص 5، 6.

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- تساعد معلومات قائمة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف الربحية خلال مدة معينة بالإضافة إلى بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال (الربح)؛
- تقديم معلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للوحدة؛
- تساهم القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية خدمة البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها.

### ثانياً: مفهوم المشروع الاستثماري

تعريف 01: يمكن القول بأن المشروع الاستثماري هو : " عبارة عن تخصيص موارد مالية وبشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على المجتمع ككل".<sup>1</sup>

تعريف 02: كتعريف أشمل للمشروع الاستثماري يمكن اعتباره : " بمثابة قرار استثماري من أجل تحقيق هدف محدد ينحصر في تكوين تيار من الانتاج على امتداد فترة زمنية معينة بهدف تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو رفع كفاءة الطاقة القائمة أو كليهما معا".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص 6 .

<sup>2</sup> عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 13.

• البيانات الواجب الإفصاح عنها في المشروع الاقتصادي:

من أجل إمكانية القيام بتقييم أي مشروع استثماري لابد من توفر مجموعة من البيانات اللازمة لإجراء هذا التقييم مهما كان النموذج المستخدم والمعيار المراد ومن بين هذه البيانات ما يلي:<sup>1</sup>

1. تقدير حجم المشروع:

ويتحدد حجم الاستثمار مباشرة بعد تحديد نوع الإنتاج الذي سيقدم المشروع بإنتاجه، ويدخل تحت نسبة حجم الاستثمار كل التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامة المشروع وتجهيزه وإعداده في صورة صالحة للبدء في التشغيل وبالتالي يجب أن نعرف أن التكاليف المترتبة منذ ظهوره كفكرة حتى يصبح في صورة قادرة على البدء في التشغيل.

2. تقدير تكاليف تشغيل المشروع و إيراداته:

تتمثل العناصر الأساسية التي يجب معرفتها عند إجراء التقييم، خصوصا تلك المتعلقة بالربحية عند المفاضلة بين تكاليف المشروع والإيرادات التي سيحصلها من بين منتوجاته وتتمثل في:

- تكاليف التشغيل (التدفقات الخارجة) وتشمل على تكاليف شراء المواد الأولية وتكاليف الحصول عليها ( النقل ) ... الخ؛
- الإيرادات ( التدفقات الداخلية) وتتمثل في كل ما يحققه المشروع من عائد أو دخل.

3. العمر الاقتصادي للمشروع:

العمر الاقتصادي هو الفترة التي تكون فيها عملية تشغيل المشروع مجدية اقتصاديا وبمعنى آخر الفترة الزمنية التي يحصل فيها المشروع على التدفقات النقدية الموجبة.

4. القيمة المتبقية للمشروع:

ويقصد بها قيمة الأصول المكونة له في نهاية عمره الاقتصادي والتي يمكن بيعها وتحصيل تدفقات نقدية نتيجة لذلك، حيث تضاف هذه القيمة لإيرادات السنة الأخيرة من حياة المشروع بعد اقتطاع الضرائب منها.

<sup>1</sup> مسوسي زهية، ساري رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص - ص 70 - 71.

### المطلب الثالث: أثر المراجعة التحليلية للقوائم المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي

تمثل المراجعة التحليلية في كونها نوع من اختيارات التحقق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية التي يتم أدائها عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات التي سيتم الاعتماد عليها بالتدقيق. ويرى الباحثون عن الحصول على القوائم الكافية والمناسبة هي من الإجراءات المهمة التي يجب أن يسعى إليها المراجع قبل بداية عملية المراجعة وأثنائها حتى يكون تقريره كافياً. فالمراجعة التحليلية كذلك عبارة عن مجموعة الأساليب والنسب المالية، تحليل الاتجاهات، الانحدار التي تجرى على المعلومات المالية بهدف دراسة ومقارنة العلاقات المختلفة بني عناصرها وفحص البنود غير العادية والجوهرية فإذا أظهرت هذه البنود رصيذا منطقيا ومعقولا فإن هذا الوصف الذي جرى هلا يعتبر مراجعة تحليلية. إجراءات المراجعة التحليلية هي عبارة عن مساعدة المدقق على تحديد وفهم طبيعة المنشأة ومدى توقيت العمل الذي سوف يتم إنجازها، كذلك التعرف على العناصر العامة التي تتطلب عناية مهنية خاصة خلال أداء عملية المراجعة<sup>1</sup>.

#### • أهمية المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي

تظهر أهمية المراجعة التحليلية من حيث علاقتها ببرنامج المراجعة ومستخدمي القوائم المالية وإدارة المشروع وموقف أصحاب المهنة وأجهزة الرقابة العليا الحكومية كما يلي<sup>2</sup>:  
فمن حيث عالقة المراجعة التحليلية بمراجعة الحسابات، تمكن المراجعة التحليلية مراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تقييمه برنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية التي أشرنا إليها سابقا.

أما من حيث كلفة المراجعة التحليلية بمستخدمي القوائم فإن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المستثمرين والمساهمين بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية وذلك للأسباب التالية:

- عدم كفاءة الإفصاح في القوائم المالية التقليدية؛
- عدم كفاية نظام التقارير؛
- فشل إدارة الرقابة الداخلية.

<sup>1</sup> مسوسي زهية، ساري رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 72.

وترتبط المراجعة التحليلية بإدارة المشروع كعاجلة المشاكل الآتية:

- اتساع حجم المشروع مما اضطر الإدارة إلى الاعتماد على التقارير والإحصائيات بدلا من الملاحظة المباشرة وذلك لتحديد مستوى الكفاءة والفعالية يفى المشروع؛
- فتعتبر المراجعة التحليلية إحدى الوسائل التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن القوة والضعف وشاعر على تحسين جودة عملية المراجعة ويستطيع المراجع من خلالها تقييم أداء مساعديه والكشف عن الوجه الأصول في أعمالهم.

### خلاصة الفصل:

إن الهدف الأساسي من عملية تقييم الأداء المالي هو الوقوف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المسطرة في خططها الانتاجية، حيث ركزنا في هذا الفصل على الأدبيات النظرية وقد تم التعرف على مفهوم الاداء وتقييم الأداء المالي وأهميته ، كذلك أهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند عليها في عملية التقييم وقد توصلنا إلى ما يلي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وخطوة هامة تمكنا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتشخيصها؛
- يجب اختيار المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.



## الفصل الثالث:

دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية "عمر بن عمر"

تمهيد

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بدور القوائم المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، فتم اختيارنا لإحدى المؤسسات البارزة والمهمة على الساحة المحلية والوطنية، والمتمثلة في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر (وحدة بوعاتي محمود -قائمة-)، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقدم الأفضل وتحقيق الأهداف المسطرة، ولهذا سنقوم بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر؛
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر؛
- المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية باستخدام النسب والمؤشرات المالية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر وحدة قالمة-بوعاتي محمود-  
أجريت الدراسة الميدانية في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر والتي تعتبر مؤسسة اقتصادية، وبغرض التعرف  
على هذه الأخيرة سنحاول التطرق إلى مجموعة من النقاط التي من شأنها أن تعطي نظرة شاملة عنها .

#### المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة مصبرات عمر بن عمر (CAB) بولاية قالمة

المؤسسة العائلية بن عمر هي مؤسسة مختصة في إنتاج مصبرات الطماطم، الهريسة، مربى الفواكه،  
السميد، والعجائن الغذائية بمختلف أنواعها ولقد قامت بتوسيع نشاطها ليشمل حتى القطاع العقاري، فهي  
في حالة نمو مستدام حيث أصبحت جزء لا يتجزأ من هذه الصناعة في الجزائر لأنها التزمت بتزويد  
المستهلكين بمنتجات ذات جودة عالية.

تأسست مؤسسة بن عمر في 1984 على يد الراحل عمر بن عمر بإنشاء وحدة صغيرة لتعليب  
الطماطم، الهريسة، والمربى وهذا ببلدية بوعاتي محمود بولاية قالمة ويقدر رأس ماله الاجتماعي بـ  
926800000 دج وعدد موظفيه يقدر بـ 1000 شخص، وهو لا يزال ينمو ويتوسع ليشمل الآن  
المؤسسات الفرعية التالية<sup>1</sup>:

- مؤسسة مصبرات عمر بن عمر (CAB) والتي تتمحور دراستنا حولها؛
- مؤسسة أفق تنمية الزراعة HDA؛
- مؤسسة حبوب بن عمر؛
- مؤسسة ترقية بن عمر؛
- مؤسسة بناء بن عمر؛
- مؤسسة ش.ذ.ا. المتوسطة للمطاحن MMC؛
- مؤسسة مطاحن بن عمر MAB.

#### المطلب الثاني: تعريف بالمؤسسة وأهدافها

##### أولاً: تعريف بالمؤسسة

تقع شركة مصبرات عمر بن عمر (CAB) في الشمال الغربي لولاية قالمة، بمنطقة بوعاتي محمود، يحدها  
من الشرق بلدية الفجوج، وشمال بلدية النشماية، أما غربا بلدية بكوش لخضر، وجنوبا بلدية الركنية.  
القدرات الانتاجية لشركة عمر بن عمر (وثائق الشركة)

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من المؤسسة.

- وحدة بوعاتي محمود (ولاية قالمة) تنتج بحجم 1600 طن/اليوم، أي 48000 طن/عام من الطماطم، و 29000 طن/عام من الفلفل الحار.

تسعى شركة عمر بن عمر لتحقيق جملة من الأهداف نذكرها كالتالي:

- تحقيق الربح وتحسين مردودية الشركة؛
- الحفاظ على الحصة السوقية الحالية والتطلع لحصص سوقية أكبر، والوصول إلى أسواق إقليمية ودولية بتوسيع وإنجاز وحدات أعمال جديدة؛
- تحقيق ميزة تنافسية، والعمل على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها لنيل رضا الزبون؛
- السعي إلى إقامة وحدات تخزين في الميناء لضمان تدفق المادة الأولية؛
- الوصول إلى المرتبة الأولى من ناحية الجودة.

### ثانيا: أهداف المؤسسة

كما لكل مؤسسة اقتصادية كانت أو تجارية أو غير ذلك، للمؤسسة المصبرات الغذائية عمر بن عمر أهداف عديدة نلخصها فيما يلي:

#### 1- الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للمؤسسة في النقاط التالية:

- من حيث الإنتاج:
  - السعي إلى التقليل من تكاليف الإنتاج مع المحافظة على نفس الجودة؛
  - مواكبة التطور الحاصل في الآلات والمعدات بتخصيص مبالغ ضخمة لاقتنائها؛
  - تطوير وسائل الإنتاج حتى تصل لأعلى مستويات الجودة؛
  - الوصول إلى إنتاج كميات أكبر مما يتوقعه العملاء.
- من حيث التسويق:
  - تحقيق رضا العملاء بشكل مستمر؛
  - إشباع رغبات العملاء والمستهلكين في مكونات المنتج وجودة التعليب؛
  - تقريب المسافات بين المنتج والمستهلك بتوسيع نطاق السوق الداخلي؛
  - منافسة المنتجات المستوردة من الخارج.

• من حيث التمويل:

- تقريب المسافات بين الممون بالمادة الأولية لتحقيق الاكتفاء وبالتالي زيادة الإنتاج؛
- زيادة عدد مموني المواد الأولية لتحقيق الاكتفاء وحدات التحويل؛
- التقليل من تكلفة الشراء والتخزين؛
- تحسن قدرة استقبال الواد الاولية الطازجة الموسمية (طماطم، فلفل، مشمش، فرولة...)
- السعي وراء التقليل من مدة الانتظار في الطوابير للحفاظ على المواد الاولية من التلف.

• من حيث الادارة:

- تحسين أداء الادارة بتشغيل ذوي الكفاءات العليا؛
- مواكبة التطور التكنولوجي باستعمال أحدث الوسائل والمعدات؛
- الحفاظ على سمعة المؤسسة بإعطاء تعليمات صارمة لتسهيل الامور على العملاء في عمليات الشراء والتموين.

2. الأهداف الشخصية

- تتمثل الاهداف الشخصية ككل أهداف تسطرها المؤسسات الخاصة والتي نخصها بالذكر في النقاط الآتية:
- زيادة ربحية المؤسسة؛
- التوسع وزيادة وحدات الانتاج؛
- المساهمة في السوق الداخلية ومنافسة المنتوجات الاوربية في الخارج؛
- القضاء على استيراد المواد المصبرة من الخارج بتحقيق الاكتفاء في السوق الداخلية؛
- الحفاظ على سمعة المؤسسة وضمان الاستمرارية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يمكن عرض مختلف مهام المصالح حسب المستويات الإدارية المختلفة<sup>1</sup>:

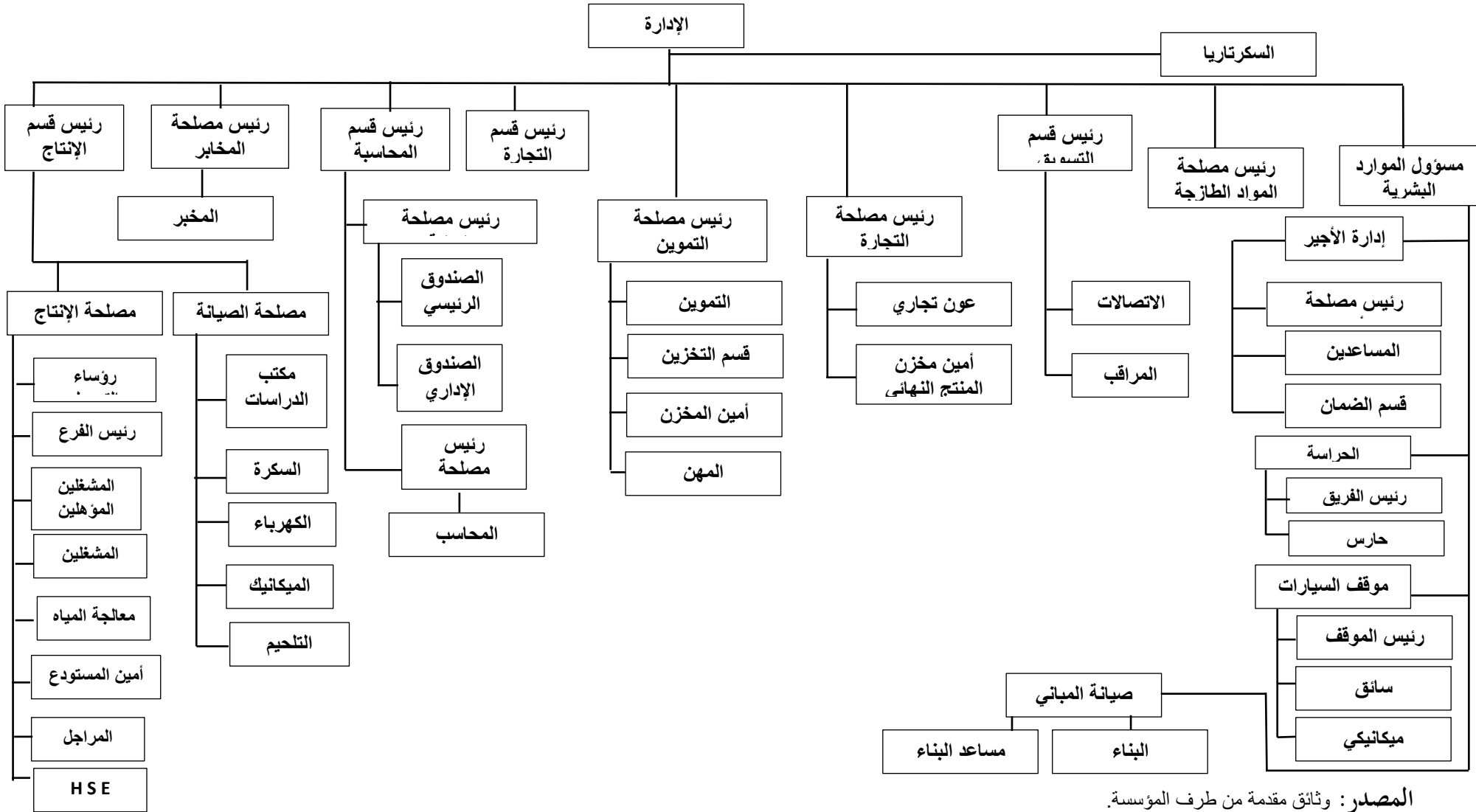
- الإدارة العليا: والتي يرأسها صاحب الشركة، وتتم القرارات الاستراتيجية العليا من طرفه (محمد العيد بن عمر)؛

<sup>1</sup> مقابلة مع المسؤول.

- **المديرية العامة:** ويقف عليها مدير الشركة (المدير العام) المكلف بالإدارة والتسيير من طرف صاحب الشركة (نور الدين جبالي)، والمشرّف على تولى المسؤولية الكاملة التي تخص الشركة؛
- **مديرية المحاسبة والمالية:** يتم على مستوى هذه المديرية كل ما يخص العمليات المحاسبية والمالية، ويتولاها محاسب خبير؛
- **مصلحة محاسب المواد:** مهمة هذه المصلحة هي تسجيل جميع العمليات اليومية التي تحدث في الشركة والمتعلقة بمختلف المواد المستخدمة في عملية الإنتاج؛
- **مصلحة المالية والميزانية:** والتي تساعد الشركة في معرفة إيراداتها ونفقاتها، وتتبع الوضعية المالية لها؛
- **المصلحة الإدارية:** هي عبارة عن مكتب يحتوي على مجموعة من الوسائل الضرورية المستخدمة في الإدارة مثل: الأوراق الأفلام، وكذلك تزويد الشركة بمختلف الوسائل الضرورية كالتجهيزات المكتبية، الإعلام الآلي... الخ؛
- **مصلحة الموارد البشرية:** يتم على مستواها إدارة وتسيير الموارد البشرية، توظيف، تسريح، العطل، الإجازات؛
- **مديرية الجودة:** يتولاها طاقم مخصص في مراقبة معايير الجودة والتحسين المستمر؛
- **المخبر:** بداية بالمواد الأولية وصولاً للمنتج النهائي الذي يسهر على تحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات بدءاً من المواد الأولية وصولاً للمنتج النهائي؛
- **المديرية التجارية:** تقوم بالإشراف على متابعة الأعمال التجارية، مراقبتها ومتابعتها للحصول على رقم الأعمال المطلوب كهدف مرجو؛
- **مديرية التجارة الخارجية**
- **المديرية التقنية:** تقوم بمختلف العمليات التقنية الخاصة بالإنتاج من توجيه وتشخيص مختلف أجهزة الإنتاج والظروف الضرورية اللازمة لسيرورة تلك الأجهزة؛
- **مصلحة الصناعة / الإنتاج والعمليات:** تعمل هذه المصلحة على توفير المادة الغذائية المتمثلة من منتج الطماطم، الفلفل الحار والمشمش وتحويلها إلى مصبرات الطماطم، الهريسة والمرّبي على التوالي، يرأس هذه المصلحة رئيس هذه المصلحة رئيس مصلحة الإنتاج والعمليات، الذي يعمل على المراقبة المستمرة في سير عملية الإنتاج بالتنسيق مع الوظائف الفرعية والمتمثلة في فرع التعبئة والتغليف؛

- مصلحة الصيانة: تعتبر هذه المصلحة ضرورية بالنسبة للشركة، إذ أن معظم نشاطها يتركز وبشكل كلي على إنتاج المنتج النهائي، والمسؤولية في هذه المصلحة تقع بالدرجة الأولى على عاتق عمال الصيانة، وتضم مصلحة الكهرباء، الميكانيك، ورشة تبديل القطع؛
- مديرية الاتصال والتسويق: والتي تهتم وتتولى كل العلاقات الخارجية، وأحيانا الداخلية وكذلك والتوزيع والترويج للشركة.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي





**المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر**

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكس لصورة المؤسسة الحقيقية، حيث يتمكن من خلالها كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها من خلال معرفة واكتشاف نقاط القوة والضعف التي تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر خلال الفترة الممتدة بين 2015 – 2017، والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة.

**المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لسنوات 2015- 2016- 2017**

تقوم المؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر بإعداد الميزانية المالية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي المالي و طبيعة نشاطها. والميزانية المالية تتكون من جانبين أساسيين هما: جانب الأصول وجانب الخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي تحت تصرف المؤسسة.

الجدول رقم (07): الميزانية المالية لسنة 2015 جانب الاصول

| الأصل                           | N إجمالي         | N إستهلاك الرصيد | N الصافي         | N-1 الصافي          |
|---------------------------------|------------------|------------------|------------------|---------------------|
| أصول غير جارية                  |                  |                  |                  |                     |
| فارق بين الاقتناء-<br>المنتوج   | 00,00            | 00,00            | 00,00            | 00,00               |
| تثبيتات معنوية                  | 17 481 218,30    | 6 063 660,77     | 11 417 557,53    | 11 434 296,19       |
| تثبيتات عينية                   | 6 440 764 560,64 | 2 335 303 764,33 | 4 105 460 796,31 | 3 586 317<br>742,57 |
| أراضي                           | 546 833 760,00   | 00,00            | 546 833 760,00   | 301 250 000,00      |
| مباني                           | 905 043 847,83   | 276 866 514,41   | 628 177 333,42   | 503 899 158,40      |
| تثبيتات عينية أخرى              | 4 988 886 952,8  | 249,92 437 2 058 | 2 930 449 702,89 | 2 781 168<br>584,17 |
| تثبيتات ممنوح امتيازها          | 00,00            | 00,00            | 00,00            | 00,00               |
| تثبيتات يجرى انجازها            | 374 738 242,33   | 00,00            | 374 738 242,33   | 298 824 766,12      |
| تثبيتات مالية                   | 871 138 483,44   | 00,00            | 871 138 483,44   | 768 685 146,58      |
| سندات موضوعة موضع               | 00,00            | 00,00            | 00,00            | 00,00               |
| مساهمات أخرى و<br>حسابات        | 840 540 507,70   | 00,00            | 840 540 507,70   | 742 620 507,70      |
| سندات أخرى مثبتة                | 00,00            |                  | 00,00            | 00,00               |
| قروض و أصول مالية               | 30 597 975,74    | 00,00            | 30 597 975,74    | 26 064 638,88       |
| ضرائب مؤجلة على<br>الأصل        | 00,00            | 00,00            | 00,00            | 00,00               |
| مجموع الأصول غير<br>جارية       | 7 704 122 504,71 | 2 341 367 425,10 | 5 362 755 079,61 | 4 665 261<br>951,46 |
| أصول جارية                      |                  |                  |                  |                     |
| مخزونات و منتجات<br>قيد التنفيذ | 4 354 651 921,54 | 304 027 543,15   | 405 624 378,39   | 2 287 447<br>368,17 |
| حسابات دائنة<br>واستخدامات      | 1 937 123 328,36 | 00,00            | 1 937 123 328,36 | 1 245 183<br>667,38 |
| الزبائن                         | 323 558 037,30   | 00,00            | 323 558 037,30   | 601 474 956,46      |
| المدينون الآخرون                | 1 475 703 199,91 | 00,00            | 1 475 703 199,91 | 591 304 792,57      |
| الضرائب وما شابهها              | 137 862 091,15   | 00,00            | 137 862 091,15   | 52 403 918,35       |
| الأصول الأخرى غير               | 00,00            |                  | 00,00            | 00,00               |

|                     |                      |                  |                      | الجارية                     |
|---------------------|----------------------|------------------|----------------------|-----------------------------|
| 1 757 877<br>266,55 | 819 499 397,14       | 00,00            | 819 499 397,14       | موجودات وما يماثلها         |
| 00,00               | 00,00                | 00,00            | 00,00                | الأموال الموظفة و<br>الأصول |
| 1 757 877<br>266,55 | 819 499 397,14       | 00,00            | 819 499 397,14       | الخزينة                     |
| 5 290 508<br>302,10 | 6 807 247 103,89     | 304 027 543,15   | 7 111 274 647,04     | مجموع الأصول الجارية        |
| 955 770 253,56      | 12 170 002<br>183,50 | 2 645 394 968,25 | 14 815 397<br>151,75 | المجموع العام للأصول        |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (08): الميزانية المالية لسنة 2015 جانب الخصوم

| ن-1              | ن                 | ملاحظة | الخصوم                                       |
|------------------|-------------------|--------|----------------------------------------------|
| 0                | 0                 |        | رأس المال                                    |
| 400 000 000,00   | 600 000 000,00    |        | رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)            |
| (0,00)           | (0,00)            |        | رأس المال غير المطلوب                        |
| 1 578 739 970,50 | 1 794 208 185,50  |        | علاوات واحتياطات -<br>احتياطات مدمجة (1)     |
| (0,00)           | (0,00)            |        | فوارق إعادة التقييم                          |
| (0,00)           | (0,00)            |        | فارق المعادلة (1)                            |
| 947 468 214,95   | 1 367 377 297,46  |        | (نتيجة صافية) نتيجة صافية<br>حصة المجموع (1) |
| (0,00)           | (0,00)            |        | رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل<br>من جديد        |
| 0,00             | 0,00              |        | الوحدات                                      |
| 2 926 208 185,45 | 3 761 585 482,96  |        | حصة الشركة المدمجة (1)                       |
| 0,00             | 0,00              |        | حصة ذوي الأقلية (1)                          |
| 2 926 208 185,45 | 3 761 585 482,96  |        | المجموع 1                                    |
| 0,00             | 0,00              |        | الخصوم غير الجارية                           |
| 53 796 389,00    | 53 796 389,00     |        | قروض وديون مالية                             |
| (0,00)           | (0,00)            |        | ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)                     |
| (0,00)           | (0,00)            |        | ديون أخرى غير جارية                          |
| 26 579 150,31    | 18 952 404,20     |        | مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا                   |
| 80 375 539,31    | 72 748 793,20     |        | مجموع الخصوم غير الجارية(2)                  |
| 0,00             | 0,00              |        | الخصوم الجارية                               |
| 1 766 692 593,64 | 1 893 043 265,98  |        | موردون وحسابات ملحقة                         |
| 177 958 831,82   | 643 258 583,23    |        | ضرائب                                        |
| 3 204 586 949,84 | 3 899 367 981,38  |        | ديون أخرى                                    |
| 1 799 948 153,50 | 1 899 998 076,75  |        | خزينة الخصوم                                 |
| 6 949 186 528,80 | 8 335 667 907,34  |        | مجموع الخصوم الجارية(3)                      |
| 9 955 770 253,56 | 12 170 002 183,50 |        | مجموع عام للخصوم                             |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (09): الميزانية المالية لسنة 2016 جانب الأصول

| الأصل                                      | Nإجمالي          | Nإستهلاك الرصيد  | Nالصافي          | N-1 الصافي       |
|--------------------------------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| أصول غير<br>جارية                          |                  |                  |                  |                  |
| فارق بين<br>الاقتناء-<br>المنتوج           | 0,00             | 0,00             | 0,00             | 0,00             |
| تفصيلات معنوية                             | 19 678 218,30    | 9 802 196,09     | 9 876 022,21     | 11 417 557,53    |
| تفصيلات عينية                              | 8 257 901 131,13 | 2 945 271 110,79 | 5 312 630 020,34 | 4 105 460 796,31 |
| أراضي                                      | 690 893 760,00   | 0,00             | 690 893 760,00   | 546 833 760,00   |
| مباني                                      | 1 183 133 402,04 | 325 928 772,59   | 857 204 629,45   | 628 177 333,42   |
| تفصيلات عينية<br>أخرى                      | 6 383 873 969,09 | 2 619 342 338,20 | 3 764 531 630,89 | 2 930 449 702,89 |
| تفصيلات ممنوح<br>امتيازها                  | 0,00             | 0,00             | 0,00             | 0,00             |
| تفصيلات يجرى<br>انجازها                    | 420 075 282,00   | 0,00             | 420 075 282,00   | 374 738 242,33   |
| تفصيلات مالية                              | 625 719 243,59   | 326 330 000,00   | 299 389 243,59   | 871 138 483,44   |
| سندات<br>موضوعة<br>موضع معادلة             | 0,00             | 0,00             | 0,00             | 0,00             |
| مساهمات<br>أخرى و<br>حسابات دائنة<br>ملحقة | 620 000,00590    | 326 330 000,00   | 264 290 000,00   | 840 540 507,70   |
| سندات أخرى<br>مثبتة                        | 0,00             |                  | 0,00             | 0,00             |
| قروض و<br>أصول مالية                       | 35 099 243,59    | 0,00             | 35 099 243,59    | 30 597 975,74    |
| ضرائب<br>مؤجلة على<br>الأصل                | 0,00             | 0,00             | 0,00             | 0,00             |
| مجموع<br>الأصول غير<br>جارية               | 9 323 373 875,02 | 3 281 403 306,88 | 6 041 970 568,14 | 5 362 755 079,61 |

|                   |                   |                  |                   |                                           |
|-------------------|-------------------|------------------|-------------------|-------------------------------------------|
|                   |                   |                  |                   | أصول جارية                                |
| 4 050 624 378,39  | 5 561 761 994,15  | 318 873 495,45   | 5 880 635 489,60  | مخزونات و<br>منتجات قيد<br>التنفيذ        |
| 1 937 123 328,36  | 2 058 733 169,76  | 0,00             | 2 058 733 169,76  | حسابات<br>دائنة<br>واستخدامات<br>مماثلة   |
| 323 558 037,30    | 41 395 434,54     | 0,00             | 41 395 434,54     | الزبائن                                   |
| 1 475 703 199,91  | 1 874 591 542,08  | 0,00             | 1 874 591 542,08  | المدينون<br>الآخرون                       |
| 137 862 091,15    | 142 746 193,14    | 0,00             | 142 746 193,14    | الضرائب وما<br>شابهها                     |
| 0,00              | 0,00              |                  | 0,00              | الأصول<br>الأخرى غير<br>الجارية           |
| 819 499 397,14    | 610 480 805,15    | 0,00             | 610 480 805,15    | موجودات وما<br>يمثلها                     |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              | الأموال<br>الموظفة و<br>الأصول<br>المالية |
| 819 499 397,14    | 610 480 805,15    | 0,00             | 610 480 805,15    | الخزينة                                   |
| 6 807 247 103,89  | 8 230 975 969,06  | 318 873 495,45   | 8 549 849 464,51  | مجموع<br>الأصول<br>الجارية                |
| 12 170 002 183,50 | 14 272 946 537,20 | 3 600 276 802,33 | 17 873 223 339,53 | المجموع<br>العام للأصول                   |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (10): الميزانية المالية لسنة 2016 جانب الخصوم

| الخصوم                                       | ملاحظة | ن                        | ن-1                      |
|----------------------------------------------|--------|--------------------------|--------------------------|
| رأس المال                                    |        | 0                        | 0                        |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)            |        | 600 000 000,00           | 600 000 000,00           |
| رأس المال غير المطلوب                        |        | (0,00)                   | (0,00)                   |
| علاوات واحتياطيات - احتياطيات<br>مدججة (1)   |        | 2 214 208 185,50         | 1 794 208 185,50         |
| فوارق إعادة التقييم                          |        | (0,00)                   | (0,00)                   |
| فارق المعادلة (1)                            |        | (0,00)                   | (0,00)                   |
| (نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة<br>المجموع (1) |        | 1 234 293 076,40         | 1 367 377 297,46         |
| رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل<br>من جديد        |        | 896 348 741,28           | (0,00)                   |
| الوحدات                                      |        | 0,00                     | 0,00                     |
| حصة الشركة المدججة (1)                       |        | 4 944 850 003,18         | 3 761 585 482,96         |
| حصة ذوي الأقلية (1)                          |        | 0,00                     | 0,00                     |
| <b>المجموع 1</b>                             |        | <b>4 944 850 003,18</b>  | <b>3 761 585 482,96</b>  |
| <b>الخصوم غير الجارية</b>                    |        | <b>0,00</b>              | <b>0,00</b>              |
| قروض وديون مالية                             |        | 53 796 389,00            | 53 796 389,00            |
| ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)                      |        | (0,00)                   | (0,00)                   |
| ديون أخرى غير جارية                          |        | (0,00)                   | (0,00)                   |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا                   |        | 9 922 858,09             | 18 952 404,20            |
| <b>مجموع الخصوم غير الجارية(2)</b>           |        | <b>63 719 247,09</b>     | <b>72 748 793,20</b>     |
| <b>الخصوم الجارية</b>                        |        | <b>0,00</b>              | <b>0,00</b>              |
| موردون وحسابات ملحقة                         |        | 2 286 190 150,23         | 1 893 043 265,98         |
| ضرائب                                        |        | 394 857 638,61           | 643 258 583,23           |
| ديون أخرى                                    |        | 2 953 330 512,84         | 3 899 367 981,38         |
| خزينة الخصوم                                 |        | 3 629 998 985,25         | 1 899 998 076,75         |
| <b>مجموع الخصوم الجارية(3)</b>               |        | <b>9 264 377 286,93</b>  | <b>8 335 667 907,34</b>  |
| <b>مجموع عام للخصوم</b>                      |        | <b>14 272 946 537,20</b> | <b>12 170 002 183,50</b> |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (11): الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الأصول

| الأصل                            | Nإجمالي           | Nإستهلاك الرصيد  | Nالصافي          | N-1 الصافي       |
|----------------------------------|-------------------|------------------|------------------|------------------|
| أصول غير<br>جارية                |                   |                  |                  |                  |
| فارق بين<br>الاقتناء-<br>المنتوج | 00,00             | 00,00            | 00,00            | 00,00            |
| تثبيتات<br>معنوية                | 21 118 218,30     | 13 845 806,42    | 7 272 411,88     | 9 876 022,21     |
| تثبيتات عينية                    | 8 884 776 655,18  | 3 649 986 953,40 | 5 234 789 701,78 | 5 312 630 020,34 |
| أراضي                            | 690 893 760,00    | 00,00            | 690 893 760,00   | 690 893 760,00   |
| مباني                            | 1 245 902 920,24  | 386 630 381,61   | 859 272 538,63   | 857 204 629,45   |
| تثبيتات عينية<br>أخرى            | 6 947 979 974,94  | 3 263 356 571,79 | 3 684 623 403,15 | 3 764 531 630,89 |
| تثبيتات ممنوح<br>امتيازها        | 00,00             | 00,00            | 00,00            | 00,00            |
| تثبيتات يجرى<br>انجازها          | 2 072 393 184,77  | 00,00            | 2 072 393 184,77 | 420 075 282,00   |
| تثبيتات مالية                    | 914 939 317,09    | 545895000,00     | 369 044 317,09   | 299 389 243,59   |
| سندات<br>موضوعة<br>موضع          | 00,00             | 00,00            | 00,00            | 00,00            |
| مساهمات<br>أخرى و<br>حسابات      | 881 020 000,00    | 554 895 000,00   | 335 125 000,00   | 264 290 000,00   |
| سندات أخرى<br>مثبتة              | 00,00             |                  | 00,00            | 00,00            |
| قروض و<br>أصول مالية             | 33 919 317,09     | 00,00            | 33 919 317,09    | 35 099 243,59    |
| ضرائب<br>مؤجلة على<br>الأصل      | 00,00             | 00,00            | 00,00            | 00,00            |
| مجموع<br>الأصول غير              | 11 893 227 375,34 | 4 209 727 759,82 | 7 683 499 615,52 | 6 041 970 568,14 |



|                   |                   |                  |                   |                                    |
|-------------------|-------------------|------------------|-------------------|------------------------------------|
|                   |                   |                  |                   | جارية                              |
|                   |                   |                  |                   | أصول جارية                         |
| 5 561 761 994,15  | 5 514 535 247,87  | 445 854 552,16   | 5 960 389 773,03  | مخزونات و<br>منتجات قيد<br>التنفيذ |
| 2 058 733 169,76  | 2 321 044 748,26  | 00,00            | 2 321 044 748,26  | حسابات<br>دائنة<br>واستخدامات      |
| 41 395 434,54     | 100 868 295,47    | 00,00            | 100 868 695,47    | الزبائن                            |
| 1 874 591 542,08  | 2 000 778 513,46  | 00,00            | 2 000 778 513,46  | المدينون<br>الآخرون                |
| 142 746 193,14    | 219 397 939,33    | 00,00            | 219 397 939,33    | الضرائب وما<br>شابهها              |
| 00,00             | 00,00             |                  | 00,00             | الأصول<br>الأخرى غير<br>الجارية    |
| 610 480 805,15    | 1 088 870 418,10  | 00,00            | 1 088 870 418,10  | موجودات وما<br>يمثلها              |
| 00,00             | 00,00             | 00,00            | 00,00             | الأموال<br>الموظفة و<br>الأصول     |
| 610 480 805,15    | 1 088 870 418,10  | 00,00            | 1 088 870 418,10  | الخزينة                            |
| 8 230 975 969,06  | 8 924 450 414,23  | 445 854 525,16   | 9 370 304 939,39  | مجموع<br>الأصول<br>الجارية         |
| 14 272 946 537,20 | 16 607 950 029,76 | 4 655 582 284,98 | 21 263 532 314,73 | المجموع<br>العام للأصول            |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (12): الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الخصوم

| ن-1              | ن                 | ملاحظة | الخصوم                                    |
|------------------|-------------------|--------|-------------------------------------------|
| 0                | 0                 |        | رأس المال                                 |
| 600 000 000,00   | 600 000 000,00    |        | رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)         |
| (00,00)          | (00,00)           |        | رأس المال غير المطلوب                     |
| 2 214 208 185,50 | 2 448 501 261,90  |        | علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)     |
| (00,00)          | (00,00)           |        | فوارق إعادة التقييم                       |
| (00,00)          | (00,00)           |        | فارق المعادلة (1)                         |
| 1 234 293 076,40 | 1 173 687 567,79  |        | (نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع (1) |
| 896 348 741,28   | 899 893 302,25    |        | رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد        |
| 00,00            | 00,00             |        | الوحدات                                   |
| 4 944 850 003,18 | 5 122 082 131,94  |        | حصة الشركة المدمجة (1)                    |
| 00,00            | 00,00             |        | حصة ذوي الأقلية (1)                       |
| 4 944 850 003,18 | 5 122 082 131,94  |        | المجموع 1                                 |
|                  |                   |        | الخصوم غير الجارية                        |
| 53 796 389,00    | 33 622 743,12     |        | قروض وديون مالية                          |
| (00,00)          | (00,00)           |        | ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)                   |
| (00,00)          | (00,00)           |        | ديون أخرى غير جارية                       |
| 9 922 858,09     | 3 769 049,78      |        | مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا                |
| 63 719 247,09    | 37 391 792,90     |        | مجموع الخصوم غير الجارية(2)               |
|                  |                   |        | الخصوم الجارية                            |
| 2 286 190 150,23 | 3 237 685 220,49  |        | موردون وحسابات ملحقه                      |
| 394 857 638,61   | 421 312 822,49    |        | ضرائب                                     |
| 2 953 330 512,84 | 4 269 394 846,45  |        | ديون أخرى                                 |
| 3 629 998 985,25 | 3 520 083 215,48  |        | خزينة الخصوم                              |
| 9 264 377 286,93 | 11 448 476 104,91 |        | مجموع الخصوم الجارية(3)                   |
| 4 272 946 537,20 | 16 607 950 029,75 |        | مجموع عام للخصوم                          |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2015- 2016- 2017

الجدول رقم (13): الميزانية المختصرة لسنة 2015

(الوحدة: مليون دج)

| الأصول              | المبلغ | النسبة(%) | الخصوم            | المبلغ | النسبة(%) |
|---------------------|--------|-----------|-------------------|--------|-----------|
| الأصول الثابتة:     | 3536   | 44,07     | الأموال الدائمة:  | 3834   | 50,31     |
| تفسيات معنوية       | 11     | 0,09      | الأموال الخاصة    | 3762   | 30,91     |
| تفسيات عينية        | 4105   | 33,73     | ديون طويلة الأجل  | 72     | 0,59      |
| تفسيات جاري انجازها | 537    | 3,08      |                   |        |           |
| تفسيات مالية        | 871    | 7,16      |                   |        |           |
| قيم الاستغلال:      | 1405   | 33,29     |                   |        |           |
| مخزونات جارية       | 1405   | 33,29     |                   |        |           |
| قيم محققة:          | 1937   | 15,92     | ديون قصيرة الأجل: | 8336   | 68,50     |
| الزبائن             | 432    | 2,66      |                   |        |           |
| مدينون آخرون        | 6147   | 12,13     |                   |        |           |
| الضرائب وما شابهها  | 813    | 1,13      |                   |        |           |
| قيم جاهزة:          | 819    | 6,72      |                   |        |           |
| الخزينة             | 819    | 6,72      |                   |        |           |
| مجموعة الأصول       | 12170  | 100       | مجموع الخصوم      | 12170  | 100       |

المصدر: من الميزانية المالية لسنة 2015

الجدول رقم (14): الميزانية المختصرة لسنة 2016

(الوحدة: مليون دج)

| الأصول               | المبلغ | (%) النسبة | الخصوم            | المبلغ | (%) النسبة |
|----------------------|--------|------------|-------------------|--------|------------|
| الأصول الثابتة:      | 2604   | 2,334      | الأموال الدائمة:  | 9500   | 35,09      |
| تثبيتات معنوية       | 10     | 0,07       | الأموال الخاصة    | 5494   | 34,65      |
| تثبيتات عينية        | 3531   | 37,22      | ديون طويلة الأجل  | 46     | 0,45       |
| تثبيتات جاري انجازها | 420    | 2,94       |                   |        |            |
| تثبيتات مالية        | 299    | 2,09       |                   |        |            |
| قيم الاستغلال:       | 2556   | 38,97      |                   |        |            |
| مخزونات جارية        | 5562   | 38,97      |                   |        |            |
| قيم محققة:           | 9205   | 14,43      | ديون قصيرة الأجل: | 9264   | 64,91      |
| الزبائن              | 41     | 0,29       |                   |        |            |
| مدينون آخرون         | 5187   | 13,14      |                   |        |            |
| الضرائب وما شابهها   | 314    | 1,00       |                   |        |            |
| قيم جاهزة:           | 610    | 4,27       |                   |        |            |
| الخزينة              | 610    | 4,27       |                   |        |            |
| مجموع الأصول         | 31427  | 100        | مجموع الخصوم      | 31427  | 100        |

المصدر: من الميزانية المالية لسنة 2016

الجدول رقم (15): الميزانية المختصرة لسنة 2017

(الوحدة: مليون دج)

| النسبة(%) | المبلغ | الخصوم            | النسبة(%) | المبلغ | الأصول               |
|-----------|--------|-------------------|-----------|--------|----------------------|
| 31,06     | 5159   | الأموال الدائمة:  | 46,26     | 7683   | الأصول الثابتة:      |
| 0,84      | 5122   | الأموال الخاصة    | 0,04      | 7      | تثبيتات معنوية       |
| 0,22      | 37     | ديون طويلة الأجل  | 31,52     | 5523   | تثبيتات عينية        |
|           |        |                   | 12,48     | 2072   | تثبيتات جاري إنجازها |
|           |        |                   | 2,22      | 369    | تثبيتات مالية        |
|           |        |                   | 33,21     | 5551   | قيم الاستغلال:       |
|           |        |                   | 33,21     | 5551   | مخزونات جارية        |
| 68,93     | 11448  | ديون قصيرة الأجل: | 13,97     | 2321   | قيم محققة:           |
|           |        |                   | 0,61      | 110    | الزبائن              |
|           |        |                   | 12,05     | 1200   | مدينون آخرون         |
|           |        |                   | 1,32      | 219    | الضرائب وما شابهها   |
|           |        |                   | 6,56      | 9108   | قيم جاهزة:           |
|           |        |                   | 6,56      | 9108   | الحزينة              |
| 100       | 81660  | مجموع الخصوم      | 100       | 81660  | مجموع الأصول         |

المصدر: من الميزانية المالية لسنة 2017

الجدول رقم (16): الميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنوات 2015-2017

(الوحدة: مليون دج)

| 2017      |         | 2016      |         | 2015      |         | الأصول            |
|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|-------------------|
| النسبة(%) | المبالغ | النسبة(%) | المبالغ | النسبة(%) | المبالغ |                   |
| %46,26    | 7683    | %42,33    | 6042    | %44,07    | 5363    | الأصول الثابتة    |
| %33,21    | 5515    | %38,97    | 5562    | %33,29    | 4051    | قيم الاستغلال     |
| %13,97    | 2321    | %14,43    | 2059    | %15,92    | 1937    | قيم قابلة للتحقيق |
| %6,56     | 1089    | %4,27     | 610     | %6,72     | 819     | قيم جاهزة         |
| %100      | 16608   | %100      | 14273   | %100      | 12170   | المجموع           |

المصدر: من الميزانيات المالية للسنوات 2015-2017

الجدول رقم (17): الميزانية المختصرة لجانب الخصوم للسنوات 2015-2017

(الوحدة: مليون دج)

| 2017      |         | 2016      |         | 2015      |         | الخصوم           |
|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|------------------|
| النسبة(%) | المبالغ | النسبة(%) | المبالغ | النسبة(%) | المبالغ |                  |
| %31,06    | 5159    | %35,09    | 5009    | %31,50    | 3834    | أموال دائمة      |
| %68,93    | 11448   | %64,91    | 9264    | %68,50    | 8336    | ديون قصيرة الأجل |
| %100      | 16608   | %100      | 14273   | %100      | 12170   | المجموع          |

المصدر: من الميزانيات المالية للسنوات 2015-2017

المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات 2015-2016-2017

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات و تكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية، و الجدول الآتي يوضح جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة الاقتصادية عمر بن عمر خلال الفترة 2015 - 2017.

الجدول رقم (18): جدول حسابات النتائج لسنة 2015

| N-1                | N                 | ملاحظة |                                                      |
|--------------------|-------------------|--------|------------------------------------------------------|
| 11 163 551 897,88  | 13 041 097 806,20 |        | رقم الأعمال                                          |
| 1 700 456 766,05   | 1 057 576 301,64  |        | تغير مخزونات المنتجات<br>المصنعة والمنتجات قيد الصنع |
| 00,00              | 00,00             |        | الانتاج المثبت                                       |
| 198 012 705,00     | 326 359 215,00    |        | إعانات الاستغلال                                     |
| 11 532 021 368,39  | 14 425 033 322,84 |        | 1- إنتاج السنة المالية                               |
| (9 114 359 361,73) | 11 603 343 254,60 |        | المشتريات المستهلكة                                  |
| (119 804 026,45)   | 145 435 673,71    |        | الخدمات الخارجية و<br>الاستهلاكات الأخرى             |
| (9 234 163 388,18) | 11 748 778 928,31 |        | 2- استهلاك السنة المالية                             |
| (2 297 857 980,75) | 2 676 254 394,53  |        | 3- القيمة المضافة<br>للاستغلال(1-2)                  |
| (501 030 425,57)   | (543 389 866,38)  |        | أعباء المستخدمين                                     |
| (66 782 608,41)    | 96 909 399,15     |        | الضرائب والرسوم والمدفوعات<br>المشابهة               |
| 1 730 044 946,77   | 2 035 955 129,00  |        | 4- الفائض الاجمالي عن<br>الاستغلال                   |
| 5 382 849,26       | 12 241 985,72     |        | المنتجات العملية الأخرى                              |
| (1 949 827,19)     | (4 495 820,64)    |        | الأعباء العملية الأخرى                               |
| (666 398 510,35)   | 805 922 350,69    |        | المخصصات للاستهلاكات<br>والمؤونات                    |
| (00,00)            | 242 622 374,71    |        | استئناف عن خسائر القيمة<br>والمؤونات                 |
| 1 067 079 503,49   | 1 480 401 318,10  |        | 5- النتيجة العملية                                   |
| 3 877 607,62       | 69 813 638,93     |        | المنتجات المالية                                     |
| (7 245 596,16)     | 40 973 148,57     |        | الأعباء المالية                                      |
| (3 367 988,54)     | 28 840 490,36     |        | 6- النتيجة المالية                                   |
| 1 063 711 514,95   | 1 509 241 808,46  |        | 7- النتيجة العادية قبل<br>الضرائب (5 + 6)            |
| 116 243 300,00     | 141 964 511,00    |        | الضرائب الواجب دفعها عن<br>النتائج العادية           |

|                     |                        |                                                   |
|---------------------|------------------------|---------------------------------------------------|
| 00,00               | 00,00                  | الضرائب المؤجلة ( تغيرات )<br>حول النتائج العادية |
| 11 541 281 870,81   | 14 749 711 322,20      | مجموع منتجات الأنشطة<br>العادية                   |
| (10 593 813 655,86) | (13 382 334<br>024,74) | مجموع أعباء الأنشطة العادية                       |
| 947 468 214,95      | 1 367 377 297,46       | 8- النتيجة الصافية للأنشطة<br>العادية             |
| 00,00               | 00,00                  | العناصر غير العادية -<br>المنتوجات (يطلب بيانها)  |
| 00,00               | 00,00                  | العناصر غير العادية -<br>الأعباء (يطلب بيانها)    |
| 00,00               | 00,00                  | 9- النتيجة غير العادية                            |
| 947 468 214,95      | 1 367 377 297,46       | 10- النتيجة الصافية للسنة<br>المالية              |
| 00,00               | 00,00                  | حصة الشركات الموضوعة<br>موضع المعادلة في النتيجة  |
| 00,00               | 00,00                  | 11- النتيجة الصافية<br>للمجموع المدمج (1)         |
| 00,00               | 00,00                  | ومنها حصة ذوي الأقلية (1)                         |
| 00,00               | 00,00                  | حصة المجموع (1)                                   |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة



الجدول رقم (19): جدول حسابات النتائج لسنة 2016

| N-1                 | N                   | ملاحظة |                                                         |
|---------------------|---------------------|--------|---------------------------------------------------------|
| 13 041 097 806,20   | 13 225 505 268,00   |        | رقم الأعمال                                             |
| 1 057 576 301,64    | 516 037 182,20      |        | تغير مخزونات<br>المنتجات المصنعة<br>والمنتجات قيد الصنع |
| (0,00)              | (0,00)              |        | الإنتاج المثبت                                          |
| 326 359 215,00      | 404 586 018,61      |        | إعانات الاستغلال                                        |
| 14 425 033 322,84   | 14 146 128 468,81   |        | 1- إنتاج السنة المالية                                  |
| (11 603 343 254,60) | (10 619 594 295,53) |        | المشتريات المستهلكة                                     |
| (145 435 673,71)    | (183 864 510,25)    |        | الخدمات الخارجية و<br>الاستهلاكات الأخرى                |
| (11 748 778 928,31) | (10 803 458 805,78) |        | 2- استهلاك السنة<br>المالية                             |
| (2 676 254 394,53)  | 3 342 669 663,03    |        | 3- القيمة المضافة<br>للاستغلال (2-1)                    |
| (543 389 866,38)    | (634 358 821,25)    |        | أعباء المستخدمين                                        |
| (96 909 399,15)     | (98 098 078,25)     |        | الضرائب والرسوم<br>والمدفوعات المشابهة                  |
| 2 035 955 129,00    | 2 610 212 763,53    |        | 4- الفائض الإجمالي<br>عن الاستغلال                      |
| 12 241 985,72       | 6 783 837,84        |        | المنتجات العملية<br>الأخرى                              |
| (4 495 820,64)      | (36 939 622,78)     |        | الأعباء العملية<br>الأخرى                               |
| (805 922 350,69)    | (1 389 845 494,49)  |        | المخصصات<br>للاستهلاكات والمؤونات                       |
| 242 622 374,71      | 304 027 543,15      |        | استئناف عن خسائر<br>القيمة والمؤونات                    |
| 1 480 401 318,10    | 1 494 239 027,25    |        | 5- النتيجة العملية                                      |
| 69 813 638,93       | 25 892 159,40       |        | المنتجات المالية                                        |
| (40 973 148,57)     | (32 654 972,74)     |        | الأعباء المالية                                         |
| 28 840 490,36       | (6 762 813,34)      |        | 6- النتيجة المالية                                      |
| 1 509 241 808,46    | 1 487 476 213,91    |        | 7- النتيجة العادية قبل<br>الضرائب (5 + 6)               |
| 141 864 511,00      | 253 183 137,51      |        | الضرائب الواجب دفعها<br>عن النتائج العادية              |
| 0,00                | 0,00                |        | الضرائب المؤجلة )<br>تغيرات ( حول النتائج               |

|                     |                     |  |                                               |
|---------------------|---------------------|--|-----------------------------------------------|
|                     |                     |  | العادية                                       |
| 14 749 711 322,20   | 14 482 832 009,20   |  | مجموع منتجات الأنشطة العادية                  |
| (13 382 334 024,74) | (13 248 538 932,80) |  | مجموع أعباء الأنشطة العادية                   |
| 1 367 377 297,46    | 1 234 293 076,40    |  | 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية            |
| 0,00                | 0,00                |  | العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)  |
| 0,00                | 0,00                |  | العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)   |
| 0,00                | 0,00                |  | 9- النتيجة غير العادية                        |
| 1 367 377 297,46    | 1 234 293 076,40    |  | 10- النتيجة الصافية للسنة المالية             |
| 0,00                | 0,00                |  | حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة |
| 0,00                | 0,00                |  | 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)        |
| 0,00                | 0,00                |  | ومنها حصة ذوي الأقلية (1)                     |
| 0,00                | 0,00                |  | حصة المجموع (1)                               |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (20): جدول حسابات النتائج لسنة 2017

| N-1                 | N                   | ملاحظة |                                                   |
|---------------------|---------------------|--------|---------------------------------------------------|
| 13 225 505 268,00   | 13 505 714 530,98   |        | رقم الأعمال                                       |
| 516 037 182,20      | 780 230 771,43      |        | تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع |
| (0,00)              | 90 569 052,11       |        | الإنتاج المثبت                                    |
| 404 586 018,61      | 407 897 369,81      |        | إعانات الاستغلال                                  |
| 14 146 128 468,81   | 14 784 411 724,33   |        | 1- إنتاج السنة المالية                            |
| (10 619 594 295,53) | (11 224 519 149,34) |        | المشتريات المستهلكة                               |
| (10 803 458 805,78) | (238 251 258,11)    |        | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى             |
| (10 803 458 805,78) | (11 462 770 407,45) |        | 2- استهلاك السنة المالية                          |
| (3 342 669 663,03)  | 3 321 641 316,88    |        | 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)                 |
| (634 358 821,25)    | (666 250 721,15)    |        | أعباء المستخدمين                                  |
| (98 098 078,25)     | (131 651 159,09)    |        | الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة               |
| 2 610 212 763,53    | 2 523 739 436,64    |        | 4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال                   |
| 6 783 837,84        | 12 503 051,33       |        | المنتجات العملية الأخرى                           |
| (36 939 622,78)     | (18 287 027,11)     |        | الأعباء العملية الأخرى                            |
| (1 389 845 494,49)  | (1 701 086 475,66)  |        | المخصصات للاستهلاكات والمؤونات                    |
| 304 027 543,15      | 645 203 495,45      |        | استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات                 |
| 1 494 239 027,25    | 1 462 090 480,65    |        | 5- النتيجة العملية                                |
| 25 892 159,40       | 7 964 535,30        |        | المنتوجات المالية                                 |
| (32 654 972,74)     | (48 970 466,16)     |        | الأعباء المالية                                   |
| (6 762 813,34)      | (41 005 930,86)     |        | 6- النتيجة المالية                                |
| 1 487 476 213,91    | 1 421 084 549,79    |        | 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)            |
| 253 183 137,51      | 247 396 982,00      |        | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية           |
| 0,00                | 0,00                |        | الضرائب المؤجلة ( تغيرات ) حول النتائج            |

|                     |                     |  |                                               |
|---------------------|---------------------|--|-----------------------------------------------|
|                     |                     |  | العادية                                       |
| 14 482 832 009,20   | 15 450 082 806,41   |  | مجموع منتجات الأنشطة العادية                  |
| (13 248 538 932,80) | (14 276 395 238,62) |  | مجموع أعباء الأنشطة العادية                   |
| 1 234 293 076,40    | 1 173 687 576,79    |  | 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية            |
| 0,00                | 0,00                |  | العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)  |
| 0,00                | 0,00                |  | العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)   |
| 0,00                | 0,00                |  | 9- النتيجة غير العادية                        |
| 1 234 293 076,40    | 1 173 687 576,79    |  | 10- النتيجة الصافية للسنة المالية             |
| 0,00                | 0,00                |  | حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة |
| 0,00                | 0,00                |  | 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)        |
| 0,00                | 0,00                |  | ومنها حصة ذوي الأقلية (1)                     |
| 0,00                | 0,00                |  | حصة المجموع (1)                               |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

### المبحث الثالث: تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج

لقياس قدرة مؤسسة عمر بن عمر على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها وكذا امكانية خلق عوائد مالية تساعدها على تطوير نشاطها، وتوسيعه سنقوم بتحليل وضعيتها المالية، وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2017 - 1015.

#### المطلب الأول: تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

هنا سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستعمال أهم مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، ورصيد الخزينة وذلك كالاتي:

أولاً: رأس المال العامل

فيما يلي سنتطرق لأنواع رأس المال العامل، وهم على التوالي:

رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الصافي، رأس المال العامل الخاص ورأس المال العامل الأجنبي.

1. رأس المال العامل الإجمالي:

ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة للسنوات الدراسة الثلاثة من 2015 إلى

2017 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (21): تطور رأس المال العامل الإجمالي

(الوحدة: مليون دج)

| 2017   |             | 2016   |             | 2015   |             | قانون الحساب           | المؤشر المالي  |
|--------|-------------|--------|-------------|--------|-------------|------------------------|----------------|
| المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير |                        |                |
| 8925   | 8,43%       | 8231   | 20,92%      | 6807   | -           | مجموع الأصول المتداولة | ر م ع الإجمالي |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

التحليل: نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي قد ارتفع سنة 2016 مقارنة بسنة 2015

بحوالي 20,92% وهذا بسبب ارتفاع قيم الاستغلال (المخزونات) وبما أن المؤسسة انتاجية فإن تفسير

ذلك زيادة في وتيرة الانتاج، أما بالنسبة لسنة 2017 فنجد أنه قد ارتفع بنسبة 8,43% وهذا راجع إلى

حصول المؤسسة على أموال من المدينين الآخرين وإلى زيادة الأموال إلى الخزينة وهو مؤشر إيجابي على

تحصيل الديون.

2. رأس المال العامل الصافي:

ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الصافي للمؤسسة للسنوات الدراسة الثلاثة من 2015 إلى

2017 في الجدول الآتي، و ذلك من أجل معرفة وضعية المؤسسة هل هي متوازنة مالياً أو لا.

الجدول رقم (22): تطور رأس المال العامل الصافي بطريقة أعلى الميزانية

(الوحدة: مليون دج)

| 2017   |             | 2016   |             | 2015   |             | قانون الحساب             | المؤشر المالي |
|--------|-------------|--------|-------------|--------|-------------|--------------------------|---------------|
| المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير |                          |               |
| -2524  | -144,34%    | -1033  | -32,44%     | -1529  | -           | أموال دائمة - أصول ثابتة | ر م ع الصافي  |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

**التحليل:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنوات وهذا مؤشر سلبي يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الغير جارية أي وجود عجز في دورة الاستثمار وبالتالي المؤسسة لم تتمكن من توفير هامش أمان من أجل استخدامه في تمويل اختلالات دورة الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) غير كافية لتغطية الأصول الجارية ونجدد بتغير من سنة الى أخرى حيث أنه بين سنة 2015 و 2016 سجل انخفاض بنسبة 32,44 % ثم ليواجه تغير ملحوظ سنة 2017 ليبلغ نسبة تغير أو انخفاض وصلت الى 144,34 % و هذا الانخفاض المستمر راجع إلى زيادة قيم الأصول الثابتة (التشبيات المعنوية والتشبيات الجارية انجازها) بوتيرة أكبر من وتيرة الزيادة في قيم الأموال الدائمة.

### 3. رأس المال العامل الخاص:

ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الخاص للمؤسسة للسنوات الدراسة الثلاثة من 2015 إلى

2017 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (23): تطور رأس المال العامل الخاص

(الوحدة: مليون دج)

| 2017   |             | 2016   |             | 2015   |             | قانون الحساب            | المؤشر المالي |
|--------|-------------|--------|-------------|--------|-------------|-------------------------|---------------|
| المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير |                         |               |
| -2561  | 133,45%     | -1097  | 31,48%      | -1601  | -           | أموال خاصة - أصول ثابتة | ر م ع الخاص   |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

التحليل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال سنوات الدراسة سجل تغيرات ملحوظة حيث بلغ سنة 2015 قيمة 1601 وهي قيمة سالبة تدل على أن الأصول الثابتة غير ممولة بالأموال الخاصة فقط وهي وضعية لا تعد جيدة بالنسبة للمؤسسة للتغير هذه القيمة سنة 2016 بانخفاض قيمتها بنسبة 31,48% لتبلغ بذلك قيمة 1097 وهي قيمة سالبة ثم للتغير هذه القيمة سنة 2017 بنسبة 133,45% لتبلغ بذلك قيمة 2561 وهي قيمة سالبة وهذا ما يدل على أن الأموال الخاصة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة.

4. رأس المال العامل الأجنبي:

ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة للسنوات الدراسة الثلاثة من 2015 إلى 2017 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (24): تطور رأس المال العامل الأجنبي

(الوحدة: مليون دج)

| 2017        |        | 2016        |        | 2015        |        | قانون الحساب                                          | المؤشر المالي |
|-------------|--------|-------------|--------|-------------|--------|-------------------------------------------------------|---------------|
| نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ |                                                       |               |
| %23,13      | 11486  | %10,94      | 9328   | -           | 8408   | مجموع الديون<br>أو<br>(رم ع الاجمالي - رم ع<br>الخاص) | رم ع الأجنبي  |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي سجل تطورات ملحوظة خلال مدة الدراسة حيث نجده بين سنة 2015 و سنة 2016 ارتفاع بنسبة 10,94 % وهو مؤشر سلبي يدل على أن المؤسسة قامت برفع قيمة ديونها ليسجل بعد ذلك أي في سنة 2017 تطورا ملحوظا بلغت نسبته 23,13 % مقارنة بسنة 2016 وهو معدل مرتفع يدل على أن المؤسسة لجأت للاقتراض لتمويل استثماراتها.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

ويمكننا تلخيص تطور احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات الدراسة الثلاثة من 2015 إلى

2017 في الجدول الآتي:



الجدول رقم (25): تطور احتياجات رأس المال العامل

(الوحدة: مليون دج)

| 2017        |        | 2016        |        | 2015        |        | قانون الحساب                             | المؤشر المالي             |
|-------------|--------|-------------|--------|-------------|--------|------------------------------------------|---------------------------|
| نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ |                                          |                           |
| -104,63%    | -92    | 543,53%     | 1987   | -           | -448   | احتياجات التمويل (1) - موارد التمويل (2) | احتياجات رأس المال العامل |
|             |        |             |        |             |        | (1) = أصول جارية - خزينة الأصول          |                           |
|             |        |             |        |             |        | (2) = خصوم جارية - خزينة الخصوم          |                           |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة على الأغلب سالب وهذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، بمعنى أن الموارد تغطي احتياجات الاستغلال ويبقى فائض للمؤسسة في شكل سيولة لمواجهة الأخطار، حيث قيمته تتغير من سنة لأخرى ففي سنة 2016 ارتفعت بنسبة 543,53% وبلغت قيمته 1987 وهي قيمة موجبة، وبعد ذلك في سنة 2017 سجلت انخفاض بنسبة 104,63% ليبلغ بذلك قيمة 92 وهي قيمة سالبة.

ثالثا: الخزينة

ويمكننا تلخيص خزينة المؤسسة للسنوات الدراسة الثلاثة من 2015 إلى 2017 في الجدول الآتي من أجل معرفة التطورات الحاصلة عليها

الجدول رقم (26): تطور الخزينة

(الوحدة: مليون دج)

| 2017        |        | 2016        |        | 2015        |        | قانون الحساب                                                                                   | المؤشر المالي |
|-------------|--------|-------------|--------|-------------|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|
| نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ |                                                                                                |               |
| 19,47%      | -2432  | -179,37%    | -3020  | -           | -1081  | رأس المال العامل الصافي -<br>احتياجات رأس المال العامل<br>أو<br>خزينة الأصول - خزينة<br>الخصوم | الخزينة       |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة سالبة وهذا يعني في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية ، وهذا العجز يتغير من سنة إلى أخرى حيث سجل انخفاض ملحوظ بنسبة 179,37 % ثم ليبلغ سنة 2017 مقدار 2432 وبنسبة ارتفاع 19,47 مقارنة بسنة 2016.

وبعد دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال الفترة 2015 إلى 2017 وتحليلها و تفسيرها نضع

الجدول التالي الذي يشمل جميع مؤشرات التوازن المالي المدروسة، و نسب تطورها كما يلي:

الجدول رقم (27): تطور مؤشرات التوازن المالي للفترة 2015 - 2017

(الوحدة: مليون دج)

| 2017        |        | 2016        |        | 2015        |        | قانون الحساب                                                                                                           | المؤشر المالي            |
|-------------|--------|-------------|--------|-------------|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|
| نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ | نسبة التغير | المبلغ |                                                                                                                        |                          |
| 8,43%       | 8925   | 20,92%      | 8231   | -           | 6807   | مجموع الأصول المتداولة                                                                                                 | ر م ع<br>الاجمالي (1)    |
| 133,45%     | -2561  | -31,48%     | -1097  | -           | -1601  | أموال خاصة - أصول<br>ثابتة                                                                                             | ر م ع خاص<br>(2)         |
| 23,33%      | 11486  | 10,94%      | 9328   | -           | 8408   | مجموع الديون<br>أو<br>(1) - (2)                                                                                        | ر م ع أجنبي              |
| -144,34%    | -2524  | -32,44%     | -1033  | -           | -1529  | أموال دائمة - أصول ثابتة                                                                                               | ر م ع<br>صافي (3)        |
| -104,63%    | -92    | 543,53%     | 1987   | -           | -448   | احتياجات التمويل (1)-<br>موارد التمويل (2)<br>(1) = أصول جارية - خزينة<br>الأصول<br>(2) = خصوم جارية -<br>خزينة الخصوم | احتياجات<br>ر م<br>ع (4) |
| 19,47%      | -2432  | -197,37%    | -3020  | -           | -1081  | (3) - (4)                                                                                                              | الخزينة                  |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثاني: تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية

بعد أن قمنا بتحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم في هذا الجزء بالتحليل بواسطة

النسب المالية كالآتي:

أولاً: حساب نسب التمويل والاستقلالية المالية وتحليلها

نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب التمويل و الاستقلالية المالية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 إلى 2017 من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليها :

الجدول رقم (28): تطور نسب التمويل و الاستقلالية المالية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 -

2017

| 2017   | 2016   | 2015   | قانون الحساب                     | الديون                   |
|--------|--------|--------|----------------------------------|--------------------------|
| النسبة | النسبة | النسبة |                                  |                          |
| 0,67   | 0,83   | 0,71   | الأموال الدائمة / الأصول الثابتة | نسبة التمويل الدائم      |
| 0,67   | 0,82   | 0,70   | الأموال الخاصة / الأصول الثابتة  | نسبة التمويل الخاص       |
| 0,31   | 0,35   | 0,31   | الأموال الخاصة / مجموع الخصوم    | نسبة الاستقلالية المالية |
| 0,69   | 0,65   | 0,69   | مجموع الديون / مجموع الأصول      | نسبة قابلية السداد       |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

تحليل نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2015\2017

أ. نلاحظ أن نسب التمويل الدائم أقل من 1 هذا دليل على أن الحد الأدنى للتوازن غير محقق ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة لا تمول كلها عن طريق الأموال الدائمة، حيث خلال سنة 2016 عرفت تغير طفيف بمقدار 0,12 ثم لتتخفف سنة 2017 بمقدار 0,16 مقارنة بسنة 2016.

ب. أما في ما يخص نسبة التمويل الخاص للمؤسسة فهي أقل من 1 خلال السنوات الثلاث ما يعني أن المؤسسة طوال هذه المدة لا تعتمد على الأموال الخاصة لتمويل أصولها الثابتة حيث ارتفعت سنة 2016 بمقدار 0,12 ، لتتخفف سنة 2017 بمقدار 0,15.

ج. بالنسبة للاستقلالية المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة نجدها أقل من النسبة المعيارية 0,5 طول مدة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة ليست في وضعية جيدة ولا تتمتع باستقلالية مالية مما يقلل من فرص الاستفادة من القروض لدى المؤسسات المالية.

د. نسبة قابلية السداد وهي تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنها مما يزيد من ثقتهم بها فكلما كانت النسبة صغيرة زاد ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة ، والمؤسسة ليست في وضعية جيدة لأنها حققت نسبة أكبر النسبة المعيارية 0,5 على طول سنوات الدراسة.

ثانيا: حساب نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي وتحليلها:

نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب الهيكل التمويلي و اليسر المالي للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 إلى 2017 من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليها :

الجدول رقم (29): تطور نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 –

### 2017

| 2017   | 2016   | 2015   | قانون الحساب                                      | الديون                                                  |
|--------|--------|--------|---------------------------------------------------|---------------------------------------------------------|
| النسبة | النسبة | النسبة |                                                   |                                                         |
| 2,24   | 1,89   | 2,23   | مجموع الديون / الأموال الخاصة                     | نسبة المديونية العامة                                   |
| 0,01   | 0,01   | 0,02   | ديون طويلة<br>أو<br>متوسطة الأجل / الأموال الخاصة | نسبة المديونية طويلة أو متوسطة الأجل الى الأموال الخاصة |
| 2,24   | 1,87   | 2,22   | ديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة                 | نسبة المديونية قصيرة الأجل الى الأموال الخاصة           |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

تحليل نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017

أ. نسب المديونية تعبر عن مدى ضمان ديون الغير وكلما كانت أقل من 0,5 كلما كان أحسن ونلاحظ أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة حققت نسب أكبر من النسبة المعيارية وهذا ما يدل

على أن المؤسسة ليست في وضعية سليمة تسمح لها بطلب قروض جديدة لأن الدائنين يثقون في المؤسسة التي لها قدرة في الوفاء بالتزاماتها.

ومن أجل التدقيق أكبر في تركيبة ديون المؤسسة قمنا بدراسة كل من نسبة المديونية طويلة الأجل الى الأموال الخاصة وكذلك نسبة المديونية قصيرة الأجل الى الأموال الخاصة.

ب. بالنسبة للمديونية طويلة أو متوسطة الأجل الى الأموال الخاصة من خلال حساب هذه النسب نجدها حققت نتائج منخفضة جدا طوال سنوات الدراسة وهذا راجع الى ارتفاع قيمة الأموال الخاصة مقارنة بالديون طويلة الأجل.

ج. بالنسبة للمديونية قصيرة الأجل الى الأموال الخاصة وتستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في تركيبة المديونية العامة للمؤسسة حيث أنها سجلت نسب كبيرة جدا خلال سنوات الدراسة الثلاث وهذا ما يعني أن ديون قصيرة الأجل خلال فترة الدراسة تساهم في ارتفاع نسبة المديونية العامة للمؤسسة.

### ثالثا: حساب نسب الهيكلية للأصول وتحليلها

بعد دراسة نسب هيكلية خصوم المؤسسة نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب هيكلية أصول المؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 الى 2017، من أجل معرفة الكيفية التي تم وفقها استخدام أصول المؤسسة ومعرفة جميع التطورات الحاصلة عليها.

### الجدول رقم (30): تطور نسب هيكلية الأصول للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017

| 2017   | 2016   | 2015   | قانون الحساب                    | الديون                    |
|--------|--------|--------|---------------------------------|---------------------------|
| النسبة | النسبة | النسبة |                                 |                           |
| 0,46   | 0,42   | 0,44   | الأصول الثابتة / مجموع الأصول   | نسبة الأصول الثابتة       |
| 0,54   | 0,58   | 0,56   | الأصول المتداولة / مجموع الأصول | نسبة الأصول المتداولة     |
| 0,07   | 0,04   | 0,07   | القيم الجاهزة / مجموع الأصول    | نسبة المتاحات (قيم جاهزة) |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

### تحليل نسب هيكله الأصول للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017

نلاحظ من الجدول أن نسبة الأصول الثابتة منخفضة عن نسبة الأصول المتداولة خلال السنوات الدراسية الثلاثة وهذا راجع إلى أن المؤسسة استخدمت سيولتها في نشاط الاستغلال وراجع كذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسة الإنتاجي، أما بالنسبة إلى المتاحات فنجدها حققت نسبة ضعيفة خلال سنوات الدراسة الثلاثة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تقوم باستخدامها في تسديد الديون.

رابعاً: حساب نسب السيولة وتحليلها:

نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب هيكله أصول المؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 إلى 2017، من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليها.

### الجدول رقم (31): تطور نسب السيولة للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017

| 2017   | 2016   | 2015   | فانون الحساب                                        | الديون               |
|--------|--------|--------|-----------------------------------------------------|----------------------|
| النسبة | النسبة | النسبة |                                                     |                      |
| 0,78   | 0,89   | 0,82   | الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل                 | نسبة السيولة العامة  |
| 0,30   | 0,29   | 0,33   | ( الأصول المتداولة - المخزونات ) / ديون قصيرة الأجل | نسبة السيولة المختصة |
| 0,10   | 0,07   | 0,10   | القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل                    | نسبة السيولة السريعة |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

### تحليل نسب السيولة للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017:

- حيث نلاحظ أن نسب السيولة العامة أقل من 1 خلال الفترة مما يعني أن الأصول المتداولة لا تغطي مجموع الديون قصيرة الأجل وهذا ما يشير إلى وجود رأس مال عامل صافي سالب.
- نسب السيولة المختصة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الآجال المحددة بواسطة أصولها المتداولة ونلاحظ أن هذه النسب أقل من 1 وهذا ليس لصالح المؤسسة.

ج. أما بالنسبة للسيولة السريعة التي تعني مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بقيمتها الجاهزة وفي هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على مواجهة صعوباتها المالية لأن جميع النسب المسجلة في الجدول أقل من 1.

### المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام المؤشرات المالية

حيث يمثل جدول النتائج هو الآخر أحد أهم القوائم المالية التي يمكن من خلالها استخراج مختلف المؤشرات المالية المساعدة على تحسين الأداء المالي في هذا المطلب سيتم التطرق الى تحليل جدول حسابات النتائج للسنوات 2015 – 2017

\* نسب المردودية

1. المردودية التجارية: وتحسب وفق الجدول الآتي:

### الجدول رقم (32): المردودية التجارية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017

| 2017   | 2016   | 2015   | قانون الحساب                  | المؤشر المالي      |
|--------|--------|--------|-------------------------------|--------------------|
| النسبة | النسبة | النسبة |                               |                    |
| 0,10   | 0,11   | 0,10   | النتيجة العادية / رقم الأعمال | المردودية التجارية |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية خلال سنوات الدراسة منخفضة وتكاد أن تكون ثابتة خلال سنوات الدراسة الثلاثة بنسب متقاربة تتراوح ما بين 0,10 و 0,11 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف وهذا ما سيؤدي بالمؤسسة الى أن تكون ضعيفة الكفاءة وعليه يجب على المؤسسة أن تهتم وتراجع هذه النسبة.



2. المردودية الاقتصادية: وتحسب وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (33): المردودية الاقتصادية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017

| 2017   | 2016   | 2015   | قانون الحساب                   | المؤشر المالي        |
|--------|--------|--------|--------------------------------|----------------------|
| النسبة | النسبة | النسبة |                                |                      |
| 0,09   | 0,10   | 0,12   | النتيجة العملية / مجموع الأصول | المردودية الاقتصادية |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت انخفاض في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 قدر ب 0,02 وسجلت انخفاض آخر سنة 2017 قدر أيضا ب 0,01، ويدل ذلك على أن المردودية الاقتصادية منخفضة جدا بل وساهمت في زيادة أعباء المؤسسة وهي وضعية حرجة يجب تداركها في أقرب وقت ممكن.

3. المردودية المالية: وتحسب وفق الجدول التالي

الجدول رقم (34): المردودية المالية للمؤسسة لسنوات الدراسة من 2015 – 2017

| 2017   | 2016   | 2015   | قانون الحساب                     | المؤشر المالي     |
|--------|--------|--------|----------------------------------|-------------------|
| النسبة | النسبة | النسبة |                                  |                   |
| 0,23   | 0,25   | 0,36   | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة | المردودية المالية |

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية المالية منخفضة جدا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت في سنة 2016 انخفاض قدر ب 0,11، وفي سنة 2017 سجلت انخفاض آخر قدر ب 0,02، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بدل التمويل الداخلي في تكوين النتيجة الصافية وهي سياسة غير رشيدة قد تؤدي بالمؤسسة الى مخاطر.

## خلاصة الفصل:

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر - قلمة - باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2015 - 2017 وذلك من خلال عدم تحقيقها لشروط التوازن ( رأس المال العامل سالب، احتياجات رأس المال العامل سالبة والخزينة سالبة ) أي أن المؤسسة لم تستطع توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل في مواعيد استحقاقها إضافة الى عدم استقلاليتها عن الأطراف الخارجية، واعتمادها بشكل كبير على الموارد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة، وأن المؤسسة لا تولي أهمية كبيرة لعملية التحليل المالي ولا تأخذ بعين الاعتبار نتائج التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على أدائها المالي، مما لا يتوافق مع أهداف المؤسسة .

خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر - قالة - معالجة اشكالية البحث التي تدور حول ما هو الدور الذي تؤديه القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة، انطلاقا من الفرضيات الأساسية.

التحليل المالي للقوائم المالية ضروري لقياس الأداء المالي للمؤسسة و تقييمه و تحسينه كما أنه أداة علمية فعالة تمكن القائمين على المؤسسة، ومختلف المتعاملين معها من مراقبة ومتابعة نشاطها كما تقدم مؤشرات أيضا فرصة لاكتشاف نقاط القوة والضعف وأسبابهما في المؤسسة، مما يسمح بتحسين مستويات الأداء، والعمل على تصحيح الانحرافات وتفايدي مسيبتها وبالتالي ضمان عدم تكررها في المستقبل.

#### 1. اختبار الفرضيات: من خلال هذه الدراسة تبين لنا ما يلي.

- بالنسبة للفرضية الأولى: أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الأولى والتي تتمثل في " تعتبر القوائم المالية المحصلة لعمل المحلل المالي باستخدامه لتقنيات التحليل المالي "، وبالتالي تعتبر القوائم المالية هي مدخلات لعمل المحلل المالي لأنه يقوم بتحليلها وذلك باستخدام أحد أدوات أو أساليب التحليل المالي.
- بالنسبة للفرضية الثانية: والتي موضوعها استعمال التحليل المالي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، حيث تعتبر هذه الفرضية صحيحة كون أن استعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة كما يساهم في القيام بإجراءات تصحيحية حول تلك الانحرافات في حالة وجودها.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: المتمثلة في امكانية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر، وتتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المتوفرة لدى المؤسسة من أجل التعرف على وضعها، إضافة إلى نسب أخرى كنسب المردودية وهوما يثبت صحة هذه الفرضية.

### 2. النتائج:

#### أ. النتائج النظرية:

- تعتبر القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي أهم مصدر للمعلومات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى معلومات أخرى.
- يعتمد مستخدمو المعلومات المحاسبية على التحليل المالي وأدواته لقياس مستوى الأداء المالي.
- لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل فعال يجب الاعتماد على مؤشرات و النسب المالية المناسبة.
- يعتبر تحليل القوائم المالية المرآة العاكسة للوضع المالي والغير مالية لجميع الأطراف المهتمة بها
- القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية ( الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج) وغيرها...، وهذا ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.

#### ب. النتائج التطبيقية:

- تعمل المؤسسة على تقييم أدائها المالي اعتمادا على قوائمها المالية، مما ينتج عنه العديد من التقارير التي تلخص وضعيتها المالية.
- أغلب المؤشرات التي قمنا بحسابها اعتمادا على القوائم المعطاة من طرف المؤسسة كانت نتائجها غير مقبولة، ولا تخدم المؤسسة مما يدل على أن المؤسسة بها مجموعة من نقاط الضعف مما يتوجب عليها إعادة النظر في هذه النقاط ووضع حلول عاجلة لها.
- رأس المال العامل سالب للسنوات محل الدراسة أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها (أصولها الثابتة) باستخدام الموارد الدائمة كما أنه لا تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها ولم تحقق هامش أمان وبالتالي لا بد للمؤسسة من إعادة النظر في السياسة التمويلية.
- احتياجات رأس المال العامل سالبة على العموم خلال فترة الدراسة مما يدل على أن مؤسسة مصبرات عمر بن عمر ليست في حاجة الى موارد خلال دورة الاستغلال فمواردها تفيض عن احتياجاتها.

## خاتمة

- الخزينة سالبة لأن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل أي أن المؤسسة في حالة عجز و غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها.
- المؤسسة لم تستطع تحقيق توازنها المالي في الفترة 2015-2017 وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة.
- بالنسبة للسيولة فإن المؤسسة تعاني من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة 2015-2017 وهذا ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.
- المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية اتجاه دائيتها خلال سنوات الدراسة وهذا ما لا يسمح بالحصول على ديون إضافية.
- سجلت المؤسسة نسب مردودية منخفضة بالنسبة للمردودية التجارية وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف وهذا ما سيؤدي بالمؤسسة الى أن تكون ضعيفة الكفاءة، وأيضا بالنسبة للمردودية الاقتصادية فهي أيضا كانت منخفضة حيث ساهمت في زيادة أعباء المؤسسة وهي وضعية حرجة يجب تداركها في أقرب وقت ممكن، أما بالنسبة للمردودية المالية فهي كذلك كانت منخفضة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بدل التمويل الداخلي في تكوين النتيجة الصافية وهي سياسة غير رشيدة قد تؤدي بالمؤسسة الى مخاطر.

### ج. التوصيات:

- على المؤسسة أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة والضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها لاتخاذ القرارات.
- على المؤسسة التنازل عن بعض الاستثمارات غير المستغلة دون التأثير على طاقتها الانتاجية.
- محاولة تطوير أنظمة التسيير لرفع مستوى الأداء المالي للمؤسسة.
- إجراء بعثات للتكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين.
- مراعاة الحذر عند تفسير النسب والمؤشرات المالية فلا ينظر إليها من خلال الانتقادات الموجهة إليها، بل يجب أن يكون هناك تفكير وحسن إدراك عند تفسير تلك النسب.
- محاولة خلق نوع من التوازن بين كتل الميزانية.
- يجب أن يكون لديها محلل مالي كفى حتى تستطيع الرفع من مستوى أدائها المالي.

### د. آفاق الدراسة:

وفي ختام هذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مفتاح بحوث أخرى يجريها باحثون آخرون و ذات صلة بموضوع الدراسة وهي:

- الرقابة وتقويم الأداء للمؤسسات باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛
- دور التحليل المالي في تفعيل جودة القوائم المالية؛
- أثر مصداقية معلومات القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.

# قائمة المراجع



- 1- اسماعيل يحي التكريني وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2010.
- 2- بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر.
- 3- حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 4- دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 5- الراوي خالد وهيب، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
- 6- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ للمعايير، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 7- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2001.
- 8- رضوان حلوه، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 9- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 10- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 11- سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.
- 12- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، دار النشر مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر العاصمة، الجزائر 2008.
- 13- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 14- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 15- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004.

## قائمة المراجع

- 16- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008.
- 17- عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة و التسيير، دار الهدى، 1997.
- 18- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، 2009، ص 40.
- 19- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008.
- 20- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدارة النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.
- 21- مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- 22- مجيد الكرخي، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان، 2007.
- 23- محمد الصيرفي، التحليل المالي - وجهة نظر محاسبية إدارية، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- 24- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات و أسواق مالية، ط 2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
- 25- محمد سعيد عبد الهادي، الادارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2007.
- 26- محمد صالح الحناوي، نihal فريد مصطفى، سيد الصيفي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
- 27- محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 28- محمود حمزة الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 29- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 30- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الادارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، الأردن، 2013.
- 31- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

## قائمة المراجع

- 32- نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة عن الأصول العلمية والعملية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 3، 2012.
- 33- هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 34- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسة متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002.
- المذكرات:
- 35- مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010 - 2011.
- 36- أمال زاوي، عائشة هشام، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016 - 2017.
- 37- أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - بسكرة -، رسالة ماستر، في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - سنة 2015 - 2016.
- 38- بن فرج زوينة، مخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013 - 2014.
- 39- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية 1 وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011.
- تيمجغدين عمر، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية "دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوغريويج"، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 - 2013.
- 40- خنفري خيضر، بورنيسة مريم، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة للمؤسسة البترولية سوناطراك، جامعة بومرداس، 30 جوان 2018.
- 41- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية "حالة بورصتي الجزائر و باريس"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 - 2007.

## قائمة المراجع

- 42- دراجي آمنة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- 43- سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 - 2015.
- 44- سموم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، بحث مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 45- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008 - 2009.
- 46- علمي حليلة، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015 - 2016.
- 47- عليوش شوقي، دراسة أثر الرفع المالي على تقييم الاداء المالي دراسة حالة مجمع سونلغاز، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، 2015.
- 48- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- 49- مسوسي زهية، ساري رزيقة، دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي أحمد أولحاج البويرة.
- 50- نشأت حكمت عليوي، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة مكملة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2019.
- 51- نورة رزقي، دور أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2012 - 2013.
- 52- وردة سعاد، معايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS تداعيات وافاق تطبيقها على الاقتصاد الوطني، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ام البواقي.

## قائمة المراجع

53- الياس البدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، ماجستير، قسم العلوم التجارية، 2009-2010.

54- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

### المجلات:

55- حسين وهيبة رمضان محمد، البشير ابراهيم فضل المولى، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 02، 2014.

56- محمد حسين أبو نصار، علي عبد القادر الذنيبات، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، العدد 1، مجلد 32، مجلة دراسات في العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2005.

57- مصطفى عقاري، التقارير المالية لمن؟، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، ديسمبر، 2007.

### المؤتمرات:

58- قصابي إلياس، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22- 23 / 05 / 2012، ص 06، نسخة إلكترونية.

### الجرائد:

59- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد 29، الصادر في تاريخ 25 مارس 2009.

60- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، المادة رقم 250.

### الملتقيات:

61- زويينة بن فرج، الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة (المؤسسات في ضوء التحولات المحاسبية الدولية) جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21 و 22 نوفمبر 2007.

## قائمة المراجع

62- علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006.

63- محمد نجيب دبايش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5 - 6 ماي 2013، جامعة الوادي.

64- وليد ناجي الحياي، تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح و الربحية " في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الانتاجية، التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 46، 1991.  
منشورات:

65- محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007.

66- وثائق مقدمة من المؤسسة.

67- مقابلة مع المسؤول.

الكتب باللغة الأجنبية:

68- Elie cohen, **Analyse financière**, Edition Economica, Paris, 1990.

Jacky mailler, Michel remailler, **Analyse financière de l'entreprise**, 6ème édition, dunad, paris, 1992.

69- Jean – françois des robert . françois méchin hervé puteaux, **normes IFRS . Et . PME**, dunod , paris, 2004.

70- Josette Payrard, **analyse financière**, librairie vuibert&e ed, paris, 1999.

71- Josette Peyrard, **gestion financière**, depote légal, paris, 1990.

72- Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es – Salam édition, Alger, 2001.

73- Laurent batsch, **le diagnostic financier**, 3eme édition, economica, paris, 2000.

## قائمة المراجع

---

74- Pierre conso, **la gestion financiere de l'entreprise**, 5ème édition, paris dunod, 1979.

المواقع الإلكترونية:

75- <http://files.books.elebda3.net/elebda3.net-3609.pdf>

الملاحق



## الملاحق

السنة المالية، من  
01/01/2015 إلى  
2015/12/31

الميزانية

2015/12/31

| الاصـل                    | إجمالي N          | إستهلاك الرصيد N | الـصافي N         | الـصافي 1-N      |
|---------------------------|-------------------|------------------|-------------------|------------------|
| ول غير جارية              | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00             |
| رق بين الاقتناء - المنتوج | 17 481 218,30     | 6 063 660,77     | 11 417 557,53     | 11 434 296,19    |
| تات معنوية                | 6 440 764 560,64  | 2 335 303 764,33 | 4 105 460 796,31  | 3 586 317 742,57 |
| تات عينية                 | 546 833 760,00    | 0,00             | 546 833 760,00    | 301 250 000,00   |
| أراض                      | 905 043 847,83    | 276 866 514,41   | 628 177 333,42    | 503 899 158,40   |
| مبان                      | 4 988 886 952,81  | 2 058 437 249,92 | 2 930 449 702,89  | 2 781 168 584,17 |
| تثبيتات عينية أخرى        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00             |
| تثبيتات ممنوح امتيازها    | 374 738 242,33    | 0,00             | 374 738 242,33    | 298 824 766,12   |
| تات يجري إنجازها          | 871 138 483,44    | 0,00             | 871 138 483,44    | 768 685 146,58   |
| تات مالية                 | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00             |
| خندات موضوعة موضع         | 840 540 507,70    | 0,00             | 840 540 507,70    | 742 620 507,70   |
| ساهمت أخرى وحسابات        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00             |
| سندات أخرى مثبتة          | 30 597 975,74     | 0,00             | 30 597 975,74     | 26 064 638,88    |
| قروض و أصول مالية         | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00             |
| رانب مؤجلة على الاصل      | 7 704 122 504,71  | 2 341 367 425,10 | 5 362 755 079,61  | 4 665 261 951,46 |
| مومع الاصول غير الجارية   | 4 354 651 921,54  | 304 027 543,15   | 4 050 624 378,39  | 2 287 447 368,17 |
| زونات و منتجات قيد        | 1 937 123 328,36  | 0,00             | 1 937 123 328,36  | 1 245 183 667,38 |
| مايات دائنة و استخدامات   | 323 558 037,30    | 0,00             | 323 558 037,30    | 601 474 956,46   |
| الزبابن                   | 1 475 703 199,91  | 0,00             | 1 475 703 199,91  | 591 304 792,57   |
| المدينون الآخرون          | 137 862 091,15    | 0,00             | 137 862 091,15    | 52 403 918,35    |
| الضرائب و ما شابهها       | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00             |
| الأصول الأخرى غير         | 819 499 397,14    | 0,00             | 819 499 397,14    | 1 757 877 266,55 |
| وجودات و ما يماثلها       | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00             |
| لأموال الموظفة و الاصول   | 819 499 397,14    | 0,00             | 819 499 397,14    | 1 757 877 266,55 |
| الخزينة                   | 7 111 274 647,04  | 304 027 543,15   | 6 807 247 103,89  | 5 290 508 302,10 |
| مومع الاصول الجارية       | 14 815 397 151,75 | 2 645 394 968,25 | 12 170 002 183,50 | 9 955 770 253,56 |
| مومع العام للأصول         |                   |                  |                   |                  |

## الملاحق

السنة المالية، من 01/01/2015

إلى 2015/12/31

ميزانية

2015/12/31

| ن - 1                   | ن                        | ملاحظة | الخصوم                                    |
|-------------------------|--------------------------|--------|-------------------------------------------|
| 0                       | 0                        |        | المال                                     |
| 400 000 000,00          | 600 000 000,00           |        | المال الصادر (أو حساب المستغل)            |
| (0,00)                  | (0,00)                   |        | رأس المال غير المطلوب                     |
| 1 578 739 970,50        | 1 794 208 185,50         |        | علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)    |
| (0,00)                  | (0,00)                   |        | فوارق إعادة التقييم                       |
| (0,00)                  | (0,00)                   |        | فارق المعادلة (1)                         |
| 947 468 214,95          | 1 367 377 297,46         |        | (نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع (1) |
| (0,00)                  | (0,00)                   |        | رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد        |
| 0,00                    | 0,00                     |        | الوحدات                                   |
| <b>2 926 208 185,45</b> | <b>3 761 585 482,96</b>  |        | حصة الشركة المدمجة (1)                    |
| <b>0,00</b>             | <b>0,00</b>              |        | حصة ذوي الأقلية (1)                       |
| <b>2 926 208 185,45</b> | <b>3 761 585 482,96</b>  |        | <b>المجموع 1</b>                          |
| 0,00                    | 0,00                     |        | الخصوم غير الجارية                        |
| 53 796 389,00           | 53 796 389,00            |        | قروض و ديون مالية                         |
| (0,00)                  | (0,00)                   |        | ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)                 |
| (0,00)                  | (0,00)                   |        | ديون أخرى غير جارية                       |
| 26 579 150,31           | 18 952 404,20            |        | مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا               |
| <b>80 375 539,31</b>    | <b>72 748 793,20</b>     |        | <b>مجموع الخصوم غير الجارية ( 2 )</b>     |
| 0,00                    | 0,00                     |        | الخصوم الجارية                            |
| 1 766 692 593,64        | 1 893 043 265,98         |        | موردون و حسابات ملحقة                     |
| 177 958 831,82          | 643 258 583,23           |        | ضرائب                                     |
| 3 204 586 949,84        | 3 899 367 981,38         |        | ديون أخرى                                 |
| 1 799 948 153,50        | 1 899 998 076,75         |        | خزينة الخصوم                              |
| <b>6 949 186 528,80</b> | <b>8 335 667 907,34</b>  |        | <b>مجموع الخصوم الجارية ( 3 )</b>         |
| <b>9 955 770 253,56</b> | <b>12 170 002 183,50</b> |        | <b>مجموع عام للخصوم</b>                   |

## الملاحق

السنة المالية، من  
01/01/2016  
إلى  
2016/12/31

| الميزانية         |                   |                  |                   |        |                                     |
|-------------------|-------------------|------------------|-------------------|--------|-------------------------------------|
| 2016/12/31        |                   |                  |                   |        |                                     |
| 1-N               | N                 | إستهلاك الرصيد N | إجمالي N          | ملاحظة | الأصل                               |
|                   |                   |                  |                   |        | أصول غير جارية                      |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              |        | فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي |
| 11 417 557,53     | 9 876 022,21      | 9 802 196,09     | 19 678 218,30     |        | تثبيتات معنوية                      |
| 4 105 460 796,31  | 5 312 630 020,34  | 2 945 271 110,79 | 8 257 901 131,13  |        | تثبيتات عينية                       |
| 546 833 760,00    | 690 893 760,00    | 0,00             | 690 893 760,00    |        | أراض                                |
| 628 177 333,42    | 857 204 629,45    | 325 928 772,59   | 1 183 133 402,04  |        | مبان                                |
| 2 930 449 702,89  | 3 764 531 630,89  | 2 619 342 338,20 | 6 383 873 969,09  |        | تثبيتات عينية أخرى                  |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              |        | تثبيتات ممنوح امتيازها              |
| 374 738 242,33    | 420 075 282,00    | 0,00             | 420 075 282,00    |        | تثبيتات يجري إنجازها                |
| 871 138 483,44    | 299 389 243,59    | 326 330 000,00   | 625 719 243,59    |        | تثبيتات مالية                       |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              |        | سندات موضوعة موضع معادلة            |
| 840 540 507,70    | 264 290 000,00    | 326 330 000,00   | 590 620 000,00    |        | مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة    |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              |        | سندات أخرى مثبتة                    |
| 30 597 975,74     | 35 099 243,59     | 0,00             | 35 099 243,59     |        | قروض وأصول مالية أخرى غير           |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              |        | ضرائب مؤجلة على الأصل               |
| 5 362 755 079,61  | 6 041 970 568,14  | 3 281 403 306,88 | 9 323 373 875,02  |        | مجموع الأصول غير الجارية            |
|                   |                   |                  |                   |        | أصول جارية                          |
| 4 050 624 378,39  | 5 561 761 994,15  | 318 873 495,45   | 5 880 635 489,60  |        | مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ         |
| 1 937 123 328,36  | 2 058 733 169,76  | 0,00             | 2 058 733 169,76  |        | حسابات دائنة و استخدامات مماثلة     |
| 323 558 037,30    | 41 395 434,54     | 0,00             | 41 395 434,54     |        | الزبائن                             |
| 1 475 703 199,91  | 1 874 591 542,08  | 0,00             | 1 874 591 542,08  |        | المدينون الآخرون                    |
| 137 862 091,15    | 142 746 193,14    | 0,00             | 142 746 193,14    |        | الضرائب و ما شابهها                 |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              |        | الأصول الأخرى غير الجارية           |
| 819 499 397,14    | 610 480 805,15    | 0,00             | 610 480 805,15    |        | الموجودات و ما يماثلها              |
| 0,00              | 0,00              | 0,00             | 0,00              |        | الأموال الموظفة و الأصول المالية    |
| 819 499 397,14    | 610 480 805,15    | 0,00             | 610 480 805,15    |        | الخزينة                             |
| 6 807 247 103,89  | 8 230 975 969,06  | 318 873 495,45   | 8 549 849 464,51  |        | مجموع الأصول الجارية                |
| 12 170 002 183,50 | 14 272 946 537,20 | 3 600 276 802,33 | 17 873 223 339,53 |        | المجموع العام للأصول                |

## الملاحق

السنة المالية، من 01/01/2016

إلى 2016/12/31

| ميزانية                  |                          |        |                                         |
|--------------------------|--------------------------|--------|-----------------------------------------|
| 2016/12/31               |                          |        |                                         |
| ن - 1                    | ن                        | ملاحظة | الخصوم                                  |
| 0                        | 0                        |        | رأس المال                               |
| 600 000 000,00           | 600 000 000,00           |        | رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)      |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | رأس المال غير المطلوب                   |
| 1 794 208 185,50         | 2 214 208 185,50         |        | علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)  |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | فوارق إعادة التقييم                     |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | فارق المعادلة (1)                       |
| 1 367 377 297,46         | 1 234 293 076,40         |        | (نتيجة صافية)نتيجة صافية حصة المجموع(1) |
| (0,00)                   | 896 348 741,28           |        | رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد      |
| 0,00                     | 0,00                     |        | الوحدات                                 |
| <b>3 761 585 482,96</b>  | <b>4 944 850 003,18</b>  |        | حصة الشركة المدمجة(1)                   |
| <b>0,00</b>              | <b>0,00</b>              |        | حصة ذوي الأقلية (1)                     |
| <b>3 761 585 482,96</b>  | <b>4 944 850 003,18</b>  |        | <b>المجموع 1</b>                        |
| 0,00                     | 0,00                     |        | الخصوم غير الجارية                      |
| 53 796 389,00            | 53 796 389,00            |        | قروض و ديون مالية                       |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)               |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | ديون أخرى غير جارية                     |
| 18 952 404,20            | 9 922 858,09             |        | مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا             |
| <b>72 748 793,20</b>     | <b>63 719 247,09</b>     |        | <b>مجموع الخصوم غير الجارية ( 2 )</b>   |
| 0,00                     | 0,00                     |        | الخصوم الجارية                          |
| 1 893 043 265,98         | 2 286 190 150,23         |        | موردون و حسابات ملحقة                   |
| 643 258 583,23           | 394 857 638,61           |        | ضرائب                                   |
| 3 899 367 981,38         | 2 953 330 512,84         |        | ديون أخرى                               |
| 1 899 998 076,75         | 3 629 998 985,25         |        | خزينة الخصوم                            |
| <b>8 335 667 907,34</b>  | <b>9 264 377 286,93</b>  |        | <b>مجموع الخصوم الجارية ( 3 )</b>       |
| <b>12 170 002 183,50</b> | <b>14 272 946 537,20</b> |        | <b>مجموع عام للخصوم</b>                 |

## الملاحق

السنة المالية، من 01/01/2017

إلى 2017/12/31

| الميزانية                             |        |                   |                  |                   |                   |
|---------------------------------------|--------|-------------------|------------------|-------------------|-------------------|
| 2017/12/31                            |        |                   |                  |                   |                   |
| الاصلي                                | ملاحظة | إجمالي N          | إستهلاك الرصيد N | الاصلي N          | الاصلي 1-N        |
| سول غير جارية                         |        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00              |
| رق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو |        |                   |                  |                   |                   |
| بيانات معنوية                         |        | 21 118 218,30     | 13 845 806,42    | 7 272 411,88      | 9 876 022,21      |
| بيانات عينية                          |        | 8 884 776 655,18  | 3 649 986 953,40 | 5 234 789 701,78  | 5 312 630 020,34  |
| أراض                                  |        | 690 893 760,00    | 0,00             | 690 893 760,00    | 690 893 760,00    |
| ميان                                  |        | 1 245 902 920,24  | 386 630 381,61   | 859 272 538,63    | 857 204 629,45    |
| تثبيبات عينية أخرى                    |        | 6 947 979 974,94  | 3 263 356 571,79 | 3 684 623 403,15  | 3 764 531 630,89  |
| تثبيبات ممنوح امتيازها                |        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00              |
| بيانات يجري إنجازها                   |        | 2 072 393 184,77  | 0,00             | 2 072 393 184,77  | 420 075 282,00    |
| بيانات مالية                          |        | 914 939 317,09    | 545 895 000,00   | 369 044 317,09    | 299 389 243,59    |
| سندات موضوعة موضع معادلة              |        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00              |
| ساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها   |        | 881 020 000,00    | 545 895 000,00   | 335 125 000,00    | 264 290 000,00    |
| سندات أخرى مثبتة                      |        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00              |
| روض و أصول مالية أخرى غير جارية       |        | 33 919 317,09     | 0,00             | 33 919 317,09     | 35 099 243,59     |
| برائب مؤجلة على الاصل                 |        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00              |
| مجموع الاصول غير الجارية              |        | 11 893 227 375,34 | 4 209 727 759,82 | 7 683 499 615,52  | 6 041 970 568,14  |
| سول جارية                             |        | 5 960 389 773,03  | 445 854 525,16   | 5 514 535 247,87  | 5 561 761 994,15  |
| فزونيات و منتجات قيد التنفيذ          |        | 2 321 044 748,26  | 0,00             | 2 321 044 748,26  | 2 058 733 169,76  |
| سابات دائنة و استخدامات مماثلة        |        | 100 868 295,47    | 0,00             | 100 868 295,47    | 41 395 434,54     |
| الزيائن                               |        | 2 000 778 513,46  | 0,00             | 2 000 778 513,46  | 1 874 591 542,08  |
| المدينون الآخرون                      |        | 219 397 939,33    | 0,00             | 219 397 939,33    | 142 746 193,14    |
| الضرائب و ما شابهها                   |        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00              |
| الاصول الأخرى غير الجارية             |        | 1 088 870 418,10  | 0,00             | 1 088 870 418,10  | 610 480 805,15    |
| موجودات و ما يماثلها                  |        | 0,00              | 0,00             | 0,00              | 0,00              |
| الاصول الموظفة و الاصول المالية       |        | 1 088 870 418,10  | 0,00             | 1 088 870 418,10  | 610 480 805,15    |
| الخزينة                               |        | 9 370 304 939,39  | 445 854 525,16   | 8 924 450 414,23  | 8 230 975 969,06  |
| مجموع الاصول الجارية                  |        | 21 263 532 314,73 | 4 655 582 284,98 | 16 607 950 029,75 | 14 272 946 537,20 |
| مجموع العام للاصول                    |        |                   |                  |                   |                   |

## الملاحق

السنة المالية، من 01/01/2017

إلى 2017/12/31

| ميزانية                  |                          |        |                                         |
|--------------------------|--------------------------|--------|-----------------------------------------|
| 2017/12/31               |                          |        |                                         |
| ن - 1                    | ن                        | ملاحظة | الخصوم                                  |
| 0                        | 0                        |        | رأس المال                               |
| 600 000 000,00           | 600 000 000,00           |        | رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)      |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | رأس المال غير المطلوب                   |
| 2 214 208 185,50         | 2 448 501 261,90         |        | علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)  |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | فوارق إعادة التقييم                     |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | فارق المعادلة (1)                       |
| 1 234 293 076,40         | 1 173 687 567,79         |        | (نتيجة صافية)نتيجة صافية حصة المجموع(1) |
| 896 348 741,28           | 899 893 302,25           |        | رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد      |
| 0,00                     | 0,00                     |        | الوحدات                                 |
| <b>4 944 850 003,18</b>  | <b>5 122 082 131,94</b>  |        | حصة الشركة المدمجة(1)                   |
| <b>0,00</b>              | <b>0,00</b>              |        | حصة ذوي الأقلية (1)                     |
| <b>4 944 850 003,18</b>  | <b>5 122 082 131,94</b>  |        | <b>المجموع 1</b>                        |
| 0,00                     | 0,00                     |        | الخصوم غير الجارية                      |
| 53 796 389,00            | 33 622 743,12            |        | قروض و ديون مالية                       |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)               |
| (0,00)                   | (0,00)                   |        | ديون أخرى غير جارية                     |
| 9 922 858,09             | 3 769 049,78             |        | مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا             |
| <b>63 719 247,09</b>     | <b>37 391 792,90</b>     |        | <b>مجموع الخصوم غير الجارية ( 2 )</b>   |
| 0,00                     | 0,00                     |        | الخصوم الجارية                          |
| 2 286 190 150,23         | 3 237 685 220,49         |        | موردون و حسابات ملحقه                   |
| 394 857 638,61           | 421 312 822,49           |        | ضرائب                                   |
| 2 953 330 512,84         | 4 269 394 846,45         |        | ديون أخرى                               |
| 3 629 998 985,25         | 3 520 083 215,48         |        | خزينة الخصوم                            |
| <b>9 264 377 286,93</b>  | <b>11 448 476 104,91</b> |        | <b>مجموع الخصوم الجارية ( 3 )</b>       |
| <b>14 272 946 537,20</b> | <b>16 607 950 029,75</b> |        | <b>مجموع عام للخصوم</b>                 |

## الملاحق

السنة المالية، من  
01/01/2015  
إلى  
2015/12/31

| حسابات النتائج             |                            | ملاحظة                                             |
|----------------------------|----------------------------|----------------------------------------------------|
| حسب الطبيعة                |                            |                                                    |
| N-1                        | N                          |                                                    |
| 11 163 551 897,88          | 13 041 097 806,20          | رقم الأعمال                                        |
| 170 456 766,05             | 1 057 576 301,64           | تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع |
| (0,00)                     | (0,00)                     | الإنتاج المثبت                                     |
| 198 012 705,00             | 326 359 215,00             | إعانات الاستغلال                                   |
| <b>11 532 021 368,93</b>   | <b>14 425 033 322,84</b>   | <b>1 - إنتاج السنة المالية</b>                     |
| (9 114 359 361,73)         | (11 603 343 254,60)        | المشتريات المستهلكة                                |
| (119 804 026,45)           | (145 435 673,71)           | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى              |
| <b>(9 234 163 388,18)</b>  | <b>(11 748 778 928,31)</b> | <b>2 - استهلاك السنة المالية</b>                   |
| <b>(2 297 857 980,75)</b>  | <b>2 676 254 394,53</b>    | <b>3 - القيمة المضافة للاستغلال ( 1 - 2 )</b>      |
| (501 030 425,57)           | (543 389 866,38)           | أعباء المستخدمين                                   |
| (66 782 608,41)            | (96 909 399,15)            | الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة              |
| <b>1 730 044 946,77</b>    | <b>2 035 955 129,00</b>    | <b>4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b>            |
| 5 382 894,26               | 12 241 985,72              | المنتجات العملياتية الأخرى                         |
| (1 949 827,19)             | (4 495 820,64)             | الأعباء العملياتية الأخرى                          |
| (666 398 510,35)           | (805 922 350,69)           | المخصصات للاستهلاكات و المؤونات                    |
| (0,00)                     | 242 622 374,71             | استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات                 |
| <b>1 067 079 503,49</b>    | <b>1 480 401 318,10</b>    | <b>5 - النتيجة العملياتية</b>                      |
| 3 877 607,62               | 69 813 638,93              | المنتجات المالية                                   |
| (7 245 596,16)             | (40 973 148,57)            | الأعباء المالية                                    |
| <b>(3 367 988,54)</b>      | <b>28 840 490,36</b>       | <b>6 - النتيجة المالية</b>                         |
| <b>1 063 711 514,95</b>    | <b>1 509 241 808,46</b>    | <b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب ( 5 + 6 )</b>   |
| 116 243 300,00             | 141 864 511,00             | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية            |
| 0,00                       | 0,00                       | الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية       |
| <b>11 541 281 870,81</b>   | <b>14 749 711 322,20</b>   | مجموع منتجات الأنشطة العادية                       |
| <b>(10 593 813 655,86)</b> | <b>(13 382 334 024,74)</b> | مجموع أعباء الأنشطة العادية                        |
| <b>947 468 214,95</b>      | <b>1 367 377 297,46</b>    | <b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>         |
| 0,00                       | 0,00                       | العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)       |
| 0,00                       | 0,00                       | العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)        |
| <b>0,00</b>                | <b>0,00</b>                | <b>9 - النتيجة غير العادية</b>                     |
| 947 468 214,95             | 1 367 377 297,46           | <b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b>          |
| 0,00                       | 0,00                       | حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة      |
| 0,00                       | 0,00                       | <b>11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b>     |
| 0,00                       | 0,00                       | و منها حصة ذوي الأقلية (1)                         |
| 0,00                       | 0,00                       | حصة المجموع (1)                                    |

## الملاحق

السنة المالية، من  
01/01/2016  
إلى  
2016/12/31

| حسابات النتائج             |                            |                                                        |
|----------------------------|----------------------------|--------------------------------------------------------|
| حسب الطبيعة                |                            |                                                        |
| N-I                        | N                          | ملاحظة                                                 |
| 13 041 097 806,20          | 13 225 505 268,00          | رقم الأعمال                                            |
| 1 057 576 301,64           | 516 037 182,20             | تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع     |
| (0,00)                     | (0,00)                     | الإنتاج المثبت                                         |
| 326 359 215,00             | 404 586 018,61             | إعانات الاستغلال                                       |
| <b>14 425 033 322,84</b>   | <b>14 146 128 468,81</b>   | <b>1 - إنتاج السنة المالية</b>                         |
| (11 603 343 254,60)        | (10 619 594 295,53)        | المشتريات المستهلكة                                    |
| (145 435 673,71)           | (183 864 510,25)           | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى                  |
| <b>(11 748 778 928,31)</b> | <b>(10 803 458 805,78)</b> | <b>2 - استهلاك السنة المالية</b>                       |
| <b>(2 676 254 394,53)</b>  | <b>3 342 669 663,03</b>    | <b>3 - القيمة المضافة للاستغلال ( 2 - 1 )</b>          |
| (543 389 866,38)           | (634 358 821,25)           | أعباء المستخدمين                                       |
| (96 909 399,15)            | (98 098 078,25)            | الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة                  |
| <b>2 035 955 129,00</b>    | <b>2 610 212 763,53</b>    | <b>4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b>                |
| 12 241 985,72              | 6 783 837,84               | المنتجات العملياتية الأخرى                             |
| (4 495 820,64)             | (36 939 622,78)            | الأعباء العملياتية الأخرى                              |
| (805 922 350,69)           | (1 389 845 494,49)         | المخصصات للاستهلاكات و المؤونات                        |
| 242 622 374,71             | 304 027 543,15             | استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات                     |
| <b>1 480 401 318,10</b>    | <b>1 494 239 027,25</b>    | <b>5 - النتيجة العملياتية</b>                          |
| 69 813 638,93              | 25 892 159,40              | المنتجات المالية                                       |
| (40 973 148,57)            | (32 654 972,74)            | الأعباء المالية                                        |
| <b>28 840 490,36</b>       | <b>(6 762 813,34)</b>      | <b>6 - النتيجة المالية</b>                             |
| <b>1 509 241 808,46</b>    | <b>1 487 476 213,91</b>    | <b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب ( 6 + 5 )</b>       |
| 141 864 511,00             | 253 183 137,51             | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية                |
| 0,00                       | 0,00                       | الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية           |
| <b>14 749 711 322,20</b>   | <b>14 482 832 009,20</b>   | <b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>                    |
| <b>(13 382 334 024,74)</b> | <b>(13 248 538 932,80)</b> | <b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>                     |
| <b>1 367 377 297,46</b>    | <b>1 234 293 076,40</b>    | <b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>             |
| 0,00                       | 0,00                       | العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)          |
| 0,00                       | 0,00                       | العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)            |
| <b>0,00</b>                | <b>0,00</b>                | <b>9 - النتيجة غير العادية</b>                         |
| <b>1 367 377 297,46</b>    | <b>1 234 293 076,40</b>    | <b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b>              |
| 0,00                       | 0,00                       | حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية |
| 0,00                       | 0,00                       | <b>11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b>         |
| 0,00                       | 0,00                       | و منها حصة ذوي الأقلية (1)                             |
| 0,00                       | 0,00                       | حصة المجموع (1)                                        |



## الملاحق

السنة المالية، من 01/01/2017

إلى 2017/12/31

| حسابات النتائج             |                            | ملاحظة                                             |
|----------------------------|----------------------------|----------------------------------------------------|
| حسب الطبيعة                |                            |                                                    |
| N-1                        | N                          |                                                    |
| 13 225 505 268,00          | 13 505 714 530,98          | رقم الأعمال                                        |
| 516 037 182,20             | 780 230 771,43             | تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع |
| (0,00)                     | 90 569 052,11              | الإنتاج الجئيت                                     |
| 404 586 018,61             | 407 897 369,81             | إعانات الاستغلال                                   |
| <b>14 146 128 468,81</b>   | <b>14 784 411 724,33</b>   | <b>1 - إنتاج السنة المالية</b>                     |
| (10 619 594 295,53)        | (11 224 519 149,34)        | المشتريات المستهلكة                                |
| (183 864 510,25)           | (238 251 258,11)           | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى              |
| <b>(10 803 458 805,78)</b> | <b>(11 462 770 407,45)</b> | <b>2 - استهلاك السنة المالية</b>                   |
| <b>(3 342 669 663,03)</b>  | <b>3 321 641 316,88</b>    | <b>3 - القيمة المضافة للاستغلال ( 2 - 1 )</b>      |
| (634 358 821,25)           | (666 250 721,15)           | أعباء المستخدمين                                   |
| (98 098 078,25)            | (131 651 159,09)           | الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة              |
| <b>2 610 212 763,53</b>    | <b>2 523 739 436,64</b>    | <b>4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b>            |
| 6 783 837,84               | 12 503 051,33              | المنتجات العملياتية الأخرى                         |
| (36 939 622,78)            | (18 287 027,11)            | الأعباء العملياتية الأخرى                          |
| (1 389 845 494,49)         | (1 701 068 475,66)         | المخصصات للاستهلاكات و المؤونات                    |
| 304 027 543,15             | 645 203 495,45             | استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات                 |
| <b>1 494 239 027,25</b>    | <b>1 462 090 480,65</b>    | <b>5 - النتيجة العملياتية</b>                      |
| 25 892 159,40              | 7 964 535,30               | المنتجات المالية                                   |
| (32 654 972,74)            | (48 970 466,16)            | الأعباء المالية                                    |
| <b>(6 762 813,34)</b>      | <b>(41 005 930,86)</b>     | <b>6 - النتيجة المالية</b>                         |
| <b>1 487 476 213,91</b>    | <b>1 421 084 549,79</b>    | <b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب ( 6 + 5 )</b>   |
| 253 183 137,51             | 247 396 982,00             | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية            |
| 0,00                       | 0,00                       | الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية       |
| <b>14 482 832 009,20</b>   | <b>15 450 082 806,41</b>   | <b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>                |
| <b>(13 248 538 932,80)</b> | <b>(14 276 395 238,62)</b> | <b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>                 |
| <b>1 234 293 076,40</b>    | <b>1 173 687 567,79</b>    | <b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>         |
| 0,00                       | 0,00                       | العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)       |
| 0,00                       | 0,00                       | العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)        |
| 0,00                       | 0,00                       | 9 - النتيجة غير العادية                            |
| 1 234 293 076,40           | 1 173 687 567,79           | 10 - النتيجة الصافية للسنة المالية                 |
| 0,00                       | 0,00                       | حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة     |
| 0,00                       | 0,00                       | 11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)            |
| 0,00                       | 0,00                       | و منها حصة ذوي الأقلية (1)                         |
| 0,00                       | 0,00                       | حصة المجموع (1)                                    |

